

ناقشونا في أموالنا

رولا سرحان

كلما جاولنا أن نرفع القلم عن أداء الحكومة الحالية، لنلتفت للكتابة عن أمور حياتية أكثر إدخالاً للبهجة على القلب، مثل الكتابة عن قدوم الربيع، وعن موسم اللوز و"الحاملة"، وعن عيد الفصح المجيد، نجد أن لا مناص من العودة للكتابة عن السياسات الحكومية، خاصة في ظل السرعة الهائلة في إقرار رزمة من القوانين والسياسات.

مؤخراً، يتعرض القرار بقانون بشأن الضمان الاجتماعي الذي أصدره السيد الرئيس ونشر في الجريدة الرسمية (الوقائع)، لسيل من الانتقادات من قبل مؤسسات نقابية وحقوقية، بسبب سوء إدارة هذا الملف ككل وانعدام الشفافية في آلية إقراره دون نقاش مجتمعي، أو حتى انتظار ملاحظات الكتل البرلمانية في المجلس التشريعي عليه، ما تسبب في وضع علامة استفهام كبيرة حوله وحول الجهات المستفيدة من الخصخصة الكاملة التي تتحدث عنها مواد القانون دون تقديم ضمانات واضحة وكفيلة بمأسسة عمله بطريقة تضمن الرقابة على الأموال التي سيتم اقتطاعها من المواطنين ومن المؤسسات الرسمية والعامية ومؤسسات القطاع الخاص، لتوضع في صناديق أحدهما للفقراء وآخر للأغنياء.

وقد جرى التكتم على نصوص القانون بطريقة يثرى لها، لدرجة دفعت الحكومة إلى عنوانة النسخة التي تم تداولها حصرياً مع جهات "منتقاة" قبل نشر القانون بـ«نسخة يمنع تداولها تحت طائلة المسؤولية».

في الحكومة الحالية 18 وزيراً منهم 11 وزيراً من حملة الدكتوراة بما فيهم رئيس الوزراء ووزير الداخلية فيما الآخرون من حملة الشهادات العليا، وجميعهم قد حصلوا على تلك الشهادات الجامعية في الخارج، ما يعني أنه من المفترض، أنهم قد اطلعوا من قريب أو من بعيد على منظومات مشابهة لقانون الضمان الاجتماعي، بل إن البعض منهم قد شملته الرعاية الاجتماعية الواردة في القانون، خلال فترة دراسته، لأن المتفق عليه بموجب المعايير الدولية أن الضمان الاجتماعي هو حق لكل إنسان حتى وإن كان أجنبياً وليس حقاً لمواطن تلك الدولة فقط.

بالتالي، ولأننا كمواطنين سنقع علينا "بنود الرفاه" الواردة في القانون، ولأننا كمواطنين شركاء أصليون في الصناديق التي سيتم إنشاؤها تطبيقاً لهذا القانون، لأن الأموال المقطعة لصالح الصناديق هي أموالنا بالأساس، فقد كان حرياً بالحكومة نقاشنا في أموالنا.

د. شداد العتيلى يروي لـ "الحدث" القصة الكاملة لواقع المياه في فلسطين

قرار بقانون تبخته الحكومة يستهدف "الإعلام الإلكتروني"

أثارت الإجراءات والقرارات التي تتخذها الحكومة، بعيداً عن متطلبات الشفافية والنقاش المجتمعي الجاد، وفي ظل غياب المجلس التشريعي والرقابة البرلمانية، حفيظة مؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني



07

قرار حكومي بتشكيل لجنة خاصة لإعداد مشروع قانون لتنظيم المؤسسات الخاصة ذات النفع العام

08

ترجمة "الحدث": الأسباب وراء فاتورة الأجور الضخمة في السلطة الفلسطينية والطريق نحو استدامتها

تم إعداد هذه الدراسة وتأليفها من قبل فريق موظفي البنك الدولي: كبير الاقتصاديين أورهان نيكسيك، والخبير الاقتصادي نور ناصر الدين، والمستشار مايكل ستيفنز، بمساعدة الاستشاري سامي معاري



10



جوال

لمشتركي الفاتورة ومكس

احكي كثير مع حزم التوفير

⌚
**ملايين الدقائق المجانية
لنتواصلوا مع 2.85 مليون
مشارك على شبكتنا**

⏰
**التحاسب بالثانية
ومن أول ثانية**

💬
**رسائل
لا محدودة**

222 للاشتراك بالحزم

كل يوم جديد

أموار من المعلومات والشروط 111 أو www.jawwal.ps

في اليوم العالمي للمياه

د. شداد العتيلى يروي لـ "الحدث" القصة الكاملة لواقع المياه في فلسطين

- ◀ إصلاح قطاع المياه: تعدد المرجعيات والملكيات الخاصة وغياب الأنظمة واختلاف الحصص والأسعار
- ◀ قانون المياه الجديد: سلطة مياه بمهام وزارية ومنظم مستقل وشركة حكومية ومصالح مياه وصرف صحي إقليمية وجمعيات للمياه الزراعية
- ◀ سلطة مياه يجب أن تحول إلى وزارة للمياه والري ومنظم يحتاج إلى أنظمة وشركة حكومية بمديونية أكثر من مليار ومصالح مياه وصرف صحي إقليمية بديلا عن البلديات التي تمثل بمجالس الإدارة
- ◀ مياه الصرف الصحي المعالجة المصدر الجديد للمياه الزراعية
- ◀ مشروع قناة البحرين: غياب فلسطيني بعد عشرة أعوام من المتابعة ومرور عام على تشكيل اللجنة الوزارية لدراسة أبعاده السياسية والقانونية والفنية دون اطلاق الجمهور على النتائج
- ◀ سيطرة إسرائيلية على جميع المصادر المائية.. وما هو متاح للفلسطينيين أقل من 10%

13 دولة عربية تواجه شحاً في المياه وأخرى تواجه أزمات سياسية خاصة في الأنهار المشتركة، إذ أن أكثر من 60% من مصادر مياه الوطن العربي تأتي من خارجه على غرار العراق وسوريا (حوضي دجلة والفرات) ومصر والسودان (حوض النيل) وحال الدول العربية الأربع مع إسرائيل التي تسيطر على حوض نهر الأردن عدا عن الأنهار الأخرى المشتركة.

الواقع العربي المائي هو واقع مأساوي، يعاني إما من نزاعات بنزاعات حول الأنهار المشتركة (النيل ودجلة والفرات ونهر الأردن) مثلاً أو يعاني من شح في المياه كما في ليبيا والجزائر ودول الخليج العربي التي استعاضت بمياه التحلية ونقل المياه مئات الكيلومترات لإيصالها إلى التجمعات السكنية وشكل ذلك كلفة باهظة للمياه قبل أن تضاف إليها كلفة معالجة مياه الصرف الصحي وإعادة استخدام المياه المعالجة للحد من أزمة المياه.

وتساهم النزاعات والربيع العربي في تعميق أزمة المياه فاليمين السعيد بات بلا مياه قبل الحرب إذ أن اليمن يعطش ليشرب «القات»، وتجار المياه. وتعمقت الأزمة في الحرب كما تتعمق في سوريا الذي تشهد حرباً أحوال «ماءها غورا»، وهو الحال في بلاد ما بين النهرين «العراق بلاد الرافدين» الذي بات يستجدي المياه والكهرباء. ويواجه لبنان نتيجة لعدم الاستقرار السياسي هدراً غير مسبوق إذ تعطش بيروت صيفاً ويرتوي دوماً البحر بأكثر من 95% من المياه العذبة التي تصبها الأنهار في البحر واعتقد أن الحال إذا استمر على ما هو عليه فإن أزمة المياه في الوطن العربي ستكون كارثية وستتعمق ليس فقط أزمة الأمن المائي إنما الأمن الغذائي أيضاً وستواجه التنمية فيه التي ترتبط بالمياه إعاقات كبيرة وغير محدودة في المستقبل المنظور.

المياه فلسطينياً

يصادف يوم 22 آذار من كل عام «يوم المياه العالمي» حسب قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة في ديسمبر 1992، لكن وبعد مضي 22 عاماً على هذا القرار، ما زال العالم يحتفل باليوم العالمي للمياه مسلطاً الضوء على قضايا مختلفة ويتم اختيار شعار ليوم المياه لكل عام لتسليط الضوء على جزئية ما لها علاقة بواقع المياه.

الحدث خاص

فكما كان العام المنصرم حول التنمية المستدامة يأتي هذا العام تحت شعار «المياه والوظائف» وقد ارتأت «الحدث» أن تتناول موضوع المياه التي تشكل هاجساً ومأساة لدى الشعب الفلسطيني قبل أن تشكل هاجساً للعالم من حوله، مفردين له مساحة تحكي واقعا منذ البداية إلى الآن.

الحدث التقت د. شداد العتيلى، خبير المياه، الوزير والمستشار في دائرة شؤون المفاوضات حالياً، ووزير سلطة المياه سابقاً للفترة أبريل 2008 - آب 2014، واختارت «الحدث» أن تفتح ملف المياه معه بمختلف جوانبه.

الحدث: لعل من المناسب أن نتحدث عن واقع المياه بشكل عام عالمياً وعربياً قبل الخوض في تفاصيل الأمر فلسطينياً:

العتيلى: دعيني أبدأ بالقول إن المياه بشكل عام هي هاجس عالمي وهي

بمعنى بسيط تعني «الحياة»، أينما وجدت «المياه» وجدت الحياة، وأينما انعدمت انعدمت الحياة. وبالرغم من أن المياه تشكل ما مساحته ثلثي العالم، إلا أن ما هو متاح للاستخدام البشري يبقى دوماً ثابتاً، وهو أقل من 3% في العالم، وهذه النسبة تمثل الجبال الجليدية والأنهار والبحيرات والمياه الجوفية، والأمر الآخر يتمثل في أن توزيع المياه في العالم غير متناسب.

وبحسبة بسيطة لو قسمنا ما هو متاح للاستخدام البشري على مجموع سكان العالم الذي يقترب من سبعة مليارات ونصف مليار نسمة لكانت حصة الفرد ما يقارب من 7000 متر مكعب سنوياً. لكن هذا ليس الحال فهناك من ينعم بوفرة المياه وهناك من يعاني كل المعاناة للوصول إلى حفنة نظيفة من المياه. وقد أشارت التقارير الدولية أن ما يقارب من مليار إنسان محرومين من المياه وأن ما يقارب من 2 مليار محرومين من الصرف الصحي، وحدد عالمياً أن الدول التي يقل فيها حصة الفرد عن 1000 متر مكعب سنوياً هي دول تعاني شحاً في المياه وتلك التي تقل فيها حصة الفرد عن 500 متر مكعب تعاني شحاً مطلقاً.

وفي حقيقة الأمر، إن الشح في المياه هو حال معظم الدول العربية خاصة دول الخليج والشرق الأوسط باستثناء لبنان وسوريا حيث أن أكثر من

الحدث: فلسطينياً أين نحن من الواقع العربي فيما يتعلق بالمياه وما هو وضعنا المائي في ظل احتلال لا ينتهي؟

العتيلي: أزمنا في فلسطين مركبة ومعقدة، وخاصة ما بين الضفة وغزة. فالأخيرة، وبشهادة من الأمم المتحدة لا يوجد فيها مياه صالحة للاستخدام البشري. أما في الضفة، فإنه لا يمكننا الوصول إلى المياه رغم وفرتها.

الحدث: لنحدث بالتفصيل عن واقع المياه في الضفة وغزة، ولنبدأ بغزة.

في غزة، وكما أشرت أنه وبحسب شهادة الأمم المتحدة وتقارير سلطة المياه، فإنه لا توجد مياه صالحة للاستخدام البشري نتيجة للتلوث، ونتيجة لاستنزاف الحوض الساحلي أسفل القطاع، فالآبار الزراعية تسحب ما مجموعه 90 مليون متر مكعب، والحوض له طاقة مستدامة تقدر بـ 60 مليون متر مكعب وهي مجموع ماتسحبه آبار البلديات لغايات الشرب، وقد وصل مجموع مايسحب من الحوض 190 مليون متر مكعب، أي أن أكثر من 130 مليون متر مكعب هو الاستنزاف والعجز المائي في القطاع.

ونتيجة لعدم تنظيم ذلك يستمر السحب الجائر ويترتب على ذلك دخول مياه البحر إلى الحوض المائي، وتصبح مياه الحوض أقرب إلى مياه البحر من حيث طبيعتها وملوحتها.

وفوق كل ذلك يشكل الصرف الصحي تهديداً آخر، إذ أن معظم أجزاء الحوض ملوثة بمياه الصرف الصحي عدا عن تلوث البحر الذي يصرف أكثر من 100 ألف متر مكعب من المياه غير المعالجة ومهدداً الصحة العامة والبيئة والسياحة والثروة السمكية.

إذا بالمحصلة في قطاع غزة هناك 2 مليون إنسان مهددون بنقص المياه، كما أن نوعيتها تتهدد صحتهم، حيث نشهد في القطاع العديد من الأمراض مثل ظاهرة الاطفال الزرق بسبب النترات ونشهد امراض الكلى بسبب الأملاح في المياه المزودة للشرب عن الحد المسموح به



يتضمن برنامج إنقاذ غزة المائي إعادة استخدام المياه المعالجة في الري والحد من استنزاف الحوض خلال الآبار الزراعية غير المرخصة التي تتجاوز عشرة آلاف، وأكثر. إلا أن مشروع الإنقاذ الأكبر يتضمن بناء المشروع الاستراتيجي، وهو تحلية المياه بطاقة أولية تساوي 55 مليون متر مكعب سنوياً، وتضاعف في المستقبل القريب وبناء الخط الناقل 43 كم من شمال قطاع غزة إلى جنوبيه، إضافة إلى الشبكات والخزانات والخطوط الناقلة لتقليل الفاقد في المياه.

هذا المشروع يتابع منذ خمسة أعوام وبشراكة مع الاتحاد من أجل المتوسط، والآن تكثف الرباعية جهودها حول المشروع إضافة إلى البنوك الدولية، وخاصة بنك الاستثمار الأوروبي الذي أعد الدراسات اللازمة، والبنك الإسلامي للتنمية، الذي استعد بتمويل 50% من الكلفة الكلية

حسب منظمة الصحة العالمية ونشهد قضية إصفرار الاسنان بسبب تركيز الفلورايد، هذا إلى جانب العديد من الأمراض الأخرى.

الحدث: لكن هل من حل لواقع غزة المائي

في الحقيقة، لقد وضعت سلطة المياه في العام 2011، برنامج إنقاذ يتضمن إنشاء محطات تحلية صغيرة، وزيادة كميات المياه المشتراة من الجانب الإسرائيلي وبناء محطات الصرف الصحي سواء وسط غزة أو تلك المزمع بناؤها في خان يونس، وقد تم تأمين 51 مليون دولار لذلك من البنك الإسلامي للتنمية واليابان وتم الانتهاء من المشروع الضخم في بيت لاهيا (100 مليون دولار) إلا أنه لم يتم تشغيله بسبب الحاجة إلى 3 ميغا واط وتشغيل المشروع عالق منذ عامين.



ملاحظات	قطاع غزة	الضفة الغربية	اسرائيل	تنويه	مصدر المياه
م م : مليون متر مكعب	0	0	700 م م	السيطرة الكاملة على النهر وبحيرة طبريا والانهار دان وبانياس وحاصباني وصولا الى البحر الميت	نهر الاردن
سيطرة اسرائيل على المياه شبه المالحة يباع الفشة اكثر من 250 م م	لم تذكر غزة الا فقط بما ينص على تزويدها ب 5 م م من اسرائيل ومن محطات التحلية مستقبليا	54) وتطوير 78 مم حسب الاتفاقية تم تطوير فقط 20 م (74 م م))	40 م م	الحوض الشرقي	اتفاقية اوسلو
استنزاف الحوض فوق قطاع غزة باكثر من 110 م م مما يجعل الحوض مالحا بسبب دخول مياه البحر لتعويض الاستنزاف	60 م م	0	420 م م	الحوض الساحلي	الاحواض الجوفية
من المخطط ان تصل اسرائيل الى انتاج 750 م م بحلول العام 2020	3 م م	0	577 م م	اسرائيل بنت محطات تحلية رئيسية مثل قيسارية والخضيرية (150) بطاقة ومحطة عسقلان (130) م م) ومحطة سوروك (150) ومحطة بلخايم (87) ومحطات للمياه شبه المالحة (50)	بقية الاحواض داخل 1948
مع بناء فلسطين لمحطات المعالجة من المقدر ان تنتج 180 م م بحلول العام 2025	0	0	450 م م	هذه الاحواض لا تتشارك بحدودها مع غزة او الضفة الغربية	مياه التحلية
يتم استنزاف ما يقدر ب 110 م م في قطاع غزة	10 م م	50 م م	0	اسرائيل (8.4 مليون نسمة)	المياه المعالجة
غزة باعتبار الاستنزاف ونوعية مياه غير صالحة للاستخدام البشري 102 م م	41 م / سنة لمختلف الاغراض منزلي زراعي صناعي	67 م / سنة لمختلف الاغراض	407 م / سنة	المجموع الكلي باستثناء مياه التحلية والمياه المعالجة 2391 م م 90.3% 258 م م 9.7%	المياه المشتراه
40 لتر للفرد وباحتساب المياه المستنزفة 90 لتر للفرد يوميا بغض النظر عن نوعية المياه	غزة 1.8 مليون نسمة	الضفة الغربية 2.8 مليون	اسرائيل (8.4 مليون نسمة)	حصة الفرد من المصادر المتاحة	حصة الفرد من المصادر المتاحة
91 لتر بشكل عام للمناطق المتوفرة بها شبكات مياه و-10 50 لتر للمناطق الريفية والمنعدمة لشبكات المياه	غزة باعتبار الاستنزاف ونوعية مياه غير صالحة للاستخدام البشري 102 م م	الضفة الغربية 2.8 مليون	اسرائيل (8.4 مليون نسمة)	حصة الفرد من المصادر المتاحة	حصة الفرد من المصادر المتاحة

التي تصل إلى نصف مليار، وانضمام البنك الدولي الذي يرغب بإدارة المشروع وقيادته بالرغم من تحفظي حينها على ذلك، وما أزال متحفظا على قيادة اي بنك ان لم يكن بالتفاهم بين البنوك اجمعها باعتبار شراكة البنوك الدولية مهمة وضرورية، لكن يجب تقليل النسب التي يتحصلون عليها من ادارة التمويل وهو ما تحقق مع بنك الاستثمار الاوروبي والبنك الاسلامي للتنمية، وهو ما أرجوه من البنك الدولي؛ أن لا يقطع رسوماً عالية على الإدارة عدا عن التعجيل بإخراج مشروع المحطة إلى حيز الوجود.

مؤخرا أعلن الاتحاد من أجل المتوسط وسلطة المياه انهما بنويان عقد اجتماع للدول المانحة هذا العام من أجل حشد بقية التمويل اللازم، وخاصة أنه كان قد تم تأمين 10 مليون دولار من قبل فرنسا أعلن عنها رئيس وزراء فرنسا حينها بحضور د. سلام فياض رئيس الوزراء السابق، في المنتدى العالمي للمياه العام 2012، إضافة إلى تأكيد البنك الإسلامي للتنمية على الالتزام بتمويل 50% من قيمة المشروع، وكان الصندوق الكويتي قدم مؤخرا 60 مليون دولار لبناء الخط الناقل الذي يكلف قرابة 130 مليون دولار أمريكي.

هذا هو الحال في قطاع غزة الذي يواجه نقصا في الطاقة، وهي قضية تواجهنا مع المانحين إذ يأخذون علينا أننا نفشل في تشغيل محطة الصرف الصحي في بيت لاهيا التي تحتاج 3 ميغا واط ولم نستطع تأمينها من الجانب الإسرائيلي، فكيف الحال بمحطة تحلية تحتاج إلى ما لا يقل عن 25 ميغا واط؛ إضافة إلى قضية إدارة المحطة في ظل الانقسام وقضية استرداد جزء من الكلفة حيث أن أغلبية الجمهور لا يدفع أثمان المياه.

ومن الجدير بالذكر أن مجمل مشاريع المياه تحتاج إلى قرابة 90 ميغا واط فقط لوحدنا، في حين أن قطاع غزة، يحتاج إلى طاقة إضافية تقدر بأكثر من 150 ميغا واط ما هو متاح لها حاليا، وهو الأمر الذي يدعو لبذل كل الجهود وخاصة السياسية في استثمار حقول الغاز في بحر غزة واعتباره قضية أمن قومي، ولعل انضمام فلسطين لاتفاقية البحار ما يضمن دعم دولي للسيادة لها على مساحة الصيد البحري ومياهها الإقليمية وثرواته، وهنا لا بد من التأكيد أن الانقسام الفلسطيني هو خنجر في خاصرة المشروع الوطني بكافة أبعاده السياسية والاقتصادية والحياتية.

الحدث: وما هو واقع المياه في الضفة الغربية، ولماذا ليس هناك عدالة في توزيع المياه؟

العتيلي: الحال في الضفة الغربية ليس بأفضل منه في قطاع غزة فهنا لا نستطيع الحديث عن المياه دون الحديث عن اتفاقية أوسلو وما نصت عليه من اعتراف بالحقوق المائية الفلسطينية، وتأجيل تعريف الحقوق إلى مفاوضات الوضع النهائي.

فكثيرا ما يغيب عن السياسيين الحديث عن المياه وحقوق المياه، عندما تتم مناقشة الصراع وقضاياها مع الاحتلال الإسرائيلي. فعلى الدوام تذكر قضايا اللاجئين والقدس والحدود والمستوطنات، وتغيب المياه كملف ذي أولوية على الأجندة الفلسطينية، بالرغم من الشعارات التي أطلقت ان لا دولة قابلة للحياة بدون مياه.

وترتبط المياه بكل قضايا مفاوضات الوضع الدائم، فقضية الحدود ليست فقط في أن الترسيم مرتبط بنهر الأردن والبحر الميت وشاطئ قطاع غزة، إنما تتعدى القضية إلى أن المستوطنات التي تركزت فوق مصادر المياه، وخاصة أريئيل ومستوطنات الأغوار، والتي سوف تصعب من قضية تبادل الأراضي، عدا عن استغلال المياه لزراعة المستوطنات بمختلف النشاطات الزراعية (الاسماك والنخيل والالبان وغيرها)، قضية المياه ترتبط أيضا باللاجئين وحيوية الدولة، إذ أن العودة إلى الدولة الفلسطينية يجب أن تكون ضمن رؤية لا يتحقق فيها فقط المساحات لاستيعاب القادمين، إنما أيضا الأمن المائي والغذائي المرتبطة به، واللازمين في ظل ازدياد مضطرد للطلب على المياه.

مصادر المياه المتاحة للشعب الفلسطيني هي نهر الأردن إلا أنه لا يصل إليه، ويعتبر نهر الأردن وحوضه من مجاري الأنهار الدولية، ويتشاطأ فيه الأردن ولبنان وسوريا وفلسطين، إلا أن إسرائيل تسيطر عليه وعلى منابعه، وهي أنهار دان الذي ينبع من شمال فلسطين التاريخية، ونهر حاصباني الذي يأتي من لبنان، ونبع الوزاني الذي شهد أزمة كانت ستتحول لحرب عندما قرر لبنان تأهيله إضافة إلى نهر بانياس الذي ينبع من هضبة الجولان المحتلة.

ويتمد نهر الأردن عند التقاء الأنهر ليشكل نهر الأردن العلوي، مروراً ببحيرة الحولة، التي جففت وصولاً إلى بحيرة طبريا التي أغلقتها إسرائيل

بتحويل المياه في مخالفة واضحة للقانون الدولي الذي يحرم القيام بمشاريع مائية على الأنهر الدولية إلا بموافقة مختلف الأطراف عدا عن تجريم تحويل مياه الحوض خارج حدود الحوض كما فعلت إسرائيل التي نقلت المياه إلى صحراء النقب.

وكان لتحويل المياه اعتبار الدول العربية لذلك بأنه عمل حربي فكانت انطلاقا حركة «فتح» بإعلانها عن انطلاقها بتفجير نفق عيلبون الذي

ببوابة دجانيا، وحولت مياه البحيرة إلى الناقل القطري للمياه، الذي يغذي المدن الإسرائيلية، وهنا يجدر الذكر إن المناوشات على المياه بعد خلق دولة إسرائيل كانت المفاوضات الأهم على نهر الأردن، وهو ما عرف بمفاوضات جونستون التي امتدت من العام 1953 إلى العام 1956 وكان لعدم قبول جامعة الدول العربية، بقيادة مصر وجمال عبد الناصر عملت إسرائيل على بناء الناقل القطري والذي أنهته في 1964، وبدأت

10 ملايين لاريجا والاعوار لزراعة النخل ولحلينا 50 مليوناً لتروي عطش الخليل وبيت لحم ولكن مرة أخرى يقف الاحتلال امام اي مشروع ينهي ازمة المياه والبقاء مرتين لشركة ميكوروت وشركات القطاع الخاص الاسرائيلي ويلزمنا حملة دولية لتغيير الواقع على الارض لكن كيف نفكر في حملة دولية ونحن نغرق في تفاصيل حياتنا اليومية وانقسامنا الذي قسم ظهرنا وترهلنا الذي بات عنواننا لنا؟

الحدث: الجمهور الفلسطيني الذي يواجه ازمة مياه تتفاقم كل صيف لم يفهم كيف يهطل المطر غزيرا وكثيفا في الضفة شتاء ونعطش في الصيف، هناك من يفهم الإجراءات الإسرائيلية، وهناك من عزي ذلك لسوء إدارة المياه وتوزيعها... في المحصلة بقيت حصة الفرد تتراوح ما بين 60 الى 70 لترا في اليوم اي اقل من نصف ما تنص عليه معايير منظمة الصحة العالمية وانطبق علينا المثل الذي يقول كالعير يقتلها الظمأ والماء على ظهرها محمولا ونحن المياه في نهرنا وفي بحرنا وتحت اقدامنا ونحرم من الوصول اليها.

العتيلي: هكذا كنت اقول «انا وزير المياه الوهمي» واصفني عندما ادركت ان من يقرر في المياه هو الجانب الاسرائيلي وكنت مرار اقول ان فرحنا بالمطر منقوص ان كل قطرة مياه تدخل جوف الارض لا نخرجها الا بتصريح!

كانت الكارثة اقل لو ان المرحلة الانتقالية لاوسلو انتهت بعد اربعة اعوام كما كان مقررا لها الا ان تمديد ذلك عاما اتبع بمفاوضات كامب ديفيد لمفاوضات الوضع النهائي حيث جاء الجانب الاسرائيلي بموقف يتضمن ان لاعادة لتخصيص المصادر وانما على الفلسطينيين الذهاب الى البحر

فشلت المفاوضات بمجملها وعاد الرئيس الشهيد وتمددت أوصلو والاحتلال، وما نحن بعد 21 عاما ونيف نعيش ترتيبات للمياه وضعت فقط لأربعة أعوام تضاعف عدد الشعب الفلسطيني منذ توقيع اتفاقية أوصلو وبقيت مصادر المياه وما أضيف إليها من مياه وعوضا عن أن تزيد حصة الفرد فإنها تقلصت نتيجة لبقاء مصادر المياه ثابتة وتضاعف عدد الشعب الفلسطيني وبقي المعدل العام يتراوح من 20 لترا للفرد في المناطق الريفية الى 90 لترا في احسن حالاته (بعد شراء كميات مياه من ميكوروت وباحتساب ما تستنزفه من غزوة وبغض النظر عن نوعية المياه) بالرغم من القيام بمشاريع تطويرية هائلة كانت بمعظمها بناء خزانات وشبكات وخطوط ناقله والقليل من حفر الآبار.

عندما حضرت بعثة البنك الدولي، للقائي حين استلمت سلطة المياه طلبت منهم تقييم قطاع المياه في ظل إعاقه الجانب الإسرائيلي لمشاريع المياه وخاصة مشاريع حفر الآبار ومشاريع الصرف الصحي وكان تقرير البنك الدولي للعام 2009 المعنون بتقييد تطوير قطاع المياه في الأراضي الفلسطينية المحتله وأرفق التقرير قائمة بعشرات المشاريع التي قدمها الجانب الفلسطيني للجنة المشتركة ولم يمنح موافقات لها وحمل التقرير الجانب الإسرائيلي واللجنة المشتركة مسؤولية إعاقه تطوير القطاع.

وندد مكتب رئيس الوزراء الإسرائيلي بالتقرير وأعقب التقرير تقرير آخر لأمنستي منظمة العفو الدولية معنون بـ «الفلسطينيون محرومون من الوصول إلى المياه»، مما أثار حفيظة الجانب الإسرائيلي ومكتب رئيس الوزراء الذي اصدر بيانا يندد فيه بتقرير منظمة العفو ومحملا الجانب الفلسطيني وانا شخصيا مسؤولة التحريض في الإعلام الدولي وألقي اللوم على الجانب الفلسطيني في سوء ادارة المياه.

الحدث: هل لدينا سوء ادارة للمياه؟

العتيلي: الجانب الإسرائيلي أعاق وما يزال تطوير قطاع المياه، وخاصة حفر الآبار، ومشاريع معالجة المياه العادمة أي أنه أعاق تطوير قطاع الصرف الصحي، وتحكم بالسيطرة المستمرة على مصادر المياه، وأذكر أنني يوما افتتحت خزاناً للمياه في بني نعيم كانوا فرحين بالمشروع لكنني في كلمتي باركت لهم وقلت لهم ان بناء خزان كبير وبدل للخزان القديم لايعني زيادة حصة المياه وان الكميات ستبقى كما هي الى حين

متر مكعب لقطاع غزوة.

الحدث: دعنا هنا نسأل كانت إسرائيل دوما تروج أنها تعاني سنين عجاف وأن الجفاف هو العنوان... إسرائيل تبحث عن زبائن لتبيعهم المياه... نحن في الحدث اجرينا بحثا معمقا عن المياه لدى الجانب الاسرائيلي ووجدنا ان اسرائيل لها خطة تركز على مياه التحلية والمياه المعالجة هل لك ان تصف لنا الوضع المائي في اسرائيل ومقارنته بالوضع المائي لدينا من ناحية الحصص المائية ومن ناحية الأحواض؟

العتيلي: بداية أود أن أوضح بالجدول التالي الكميات المائية المستهلكة وساقفل بين الضفة وغزوة لتبسيط الأرقام ومدلولاتها. الإسرائيليون يسيطرون على 90% من مصادر المياه الطبيعية مقابل 10% متاح لنا لغايات الاستخدام مع العلم اننا مرتين لموافقاتهم اذا ما أردنا بناء شبكات أو خزانات أو خطوط ناقله لاستخدام ما هو متاح.

هنا في الضفة اجراءات ما يسمى باللجنة المشتركة والادارة المدنية وفي غزوة يتحكم «الكوجات» في الجانب الاسرائيلي بكل ما يدخل للقطاع من قطع وانابيب ومواد. حصة الفرد الاسرائيلي من المصادر المتاحة تقليدية وغير تقليدية هي 400 متر مكعب سنويا في حين تتراوح حصتنا ما بين 41-67 متر مكعب بمعنى اخر ان حصة الفرد الاسرائيلي هي 7 اضعاف حصة الفرد الفلسطيني وبالمقارنة للاستخدام المنزلي او الحق في المياه نجد ان الفرد الاسرائيلي يتاح له 300 لتر يوميا (المستوطن اكثر من 400 لتر يوميا) مقابل ما يتاح لنا باحسن الحالات لايتجاوز 92 لترا للفرد يوميا، أي أقل مما توصي به منظمة الصحة العالمية، 150 لتر للفرد يوميا مع الأخذ بعين الاعتبار أن البعض في المناطق الريفية والمنطقة ج والذين يفتقدون الى شبكات المياه او مصادر المياه لايتجاوز الحصة اليومية ما بين 2-10 لترا للفرد يوميا هذا عدا عن نوعية المياه المتاحة في قطاع غزوة لاتتواءم مع معايير الصحة العالمية.

بصد انتهاك لحقوق الانسان الفلسطيني ولحقه في المياه وممارسة سيادته على مصادره وثرواته الطبيعية.

اسرائيل تبنت برنامجا لتحلية المياه بخطة تصل لانتاج 750 مليون متر مكعب بحلول العام 2020 والان لديها اربع محطات رئيسية قيسارية والخضيره بطاقة (150 م م سنويا) ومحطة عسقلان بطاقة (130 م م) ومحطة سوروك (150 م م) ومحطة بلمخايم (87 م م) ومحطات للمياه شبه المالحة (50 م م) اي انها تنتج 587 مليون متر مكعب حاليا وقد اعلنت اسرائيل في العام 2012 انها تجاوزت ما يسمى بآزمة المياه وبدأت تبحث عن زبائن لشركة ميكوروت وشركات التحلية المملوكة للقطاع الخاص والتي تعمل ضمن عقود (BOT BOO) اي بناء وتشغيل ونقل او تملك بعد 20 عاما من بنائها والجميع يعلم ان اسرائيل هي رائدة في مجال الري بالتنقيط اضافة الى اعاده استخدام المياه المعالجة للري ووصلت طاقة المياه المنتجة من محطات المعالجة اكثر من 450 مليون متر مكعب والسؤال هنا لماذا اذا تصر اسرائيل على السيطرة على مقدرات الشعب الفلسطيني وثرواته ومياهه والاجابة هي عقيدة الاحتلال وعقيدة يهودا والسامرة والاستيطان والامن القومي تعلم ان اعاده الحقوق الفلسطينية ترتبط بقضايا سيادية لها واقتصادية الا انها باتت تواجه دولية واذكر هنا العاصفة التي قوبل بها رئيس البرلمان الاوربي الالمانى مارتن شولتز حين سال في الكنيست لماذا حصة الفلسطينيين ربع الحصة الاسرائيلية وهنا قامت الدنيا ولم تقعد عليه.

الدولة الفلسطينية مقومها وعمود فقرها وحياتها هو المياه هو المياه لاهياء الاعوار... لتعزيز الصمود... لنهوض الزراعة للاقتصاد للسياحة وقبل كل ذلك لحياة كريمة وليس ضمن القاموس الاسرائيلي قيام دولة ضمن حل الدولتين انما يكتفون بما نحن فيه وبحكم ذاتي مرتبط اقتصاديا وزراعيا ومائيا وحياتيا بهم.

الحق الانساني في المياه يجب ان يتحقق كخطوة اولي وفي ظل غياب حل سياسي كنا قد اطلقنا مشروعا استراتيجيا يتضمن تحلية جزء من مياه ينابيع الفشخة.. هي مياهنا... اكثر من 200 مليون متر مكعب تذهب من خلال الينابيع الى البحر الميت لم يوافق الجانب الاسرائيلي حتى لمجرد فكرة اقتربنا من البحر الميت... لو اتيح لنا ذلك لكان نقلنا

يحتوي مضخات المياه التي تحول مياه البحيرة وشارك الراحل ياسر عرفات في العملية حينها.

واندلعت مناوشات بين السوريين واسرائيل وأعقبها إعلان مناطق الحرام بين الطرفين حتى كان السادس من حزيران للعام 1967 والذي شكل النكسة واحتلال اسرائيل للضفة والقطاع وهضبة الجولان ومزارع شبعاء، وشبه جزيرة سيناء، فسيطرت على المياه وعلى حوض نهر الأردن، ماعدا نهر اليرموك أسفل البحيرة، ودمرت المضخات والأعمال المائية الفلسطينية على طول النهر وأصدرت قوات الاحتلال الأوامر العسكرية، بموجبها وضعت المياه كأملك دولة وشمل ذلك الأحواض الجوفية في الضفة الغربية وقطاع غزوة تحت قبضة الاحتلال والأمر العسكري فاكتملت النكبة الفلسطينية في 1948 بالنكسة العربية.

تعمقت المأساة الفلسطينية في المياه وبدا نهر الاردن السفلي بالجفاف وتبع ذلك نشوء ظاهرة جفاف البحر الميت نتيجة لتحويل مصادر المياه من خلال الناقل القطري الاسرائيلي وبدرجة اقل بناء السدود على مجاري المياه المغذية للبحر.

لم تغير اتفاقية اوسلو من الواقع المائي لشعب يزرع تحت الاحتلال ومصادرة ثرواته الطبيعية فنصت الاتفاقية في المادة 40 من الملحق الثالث لها على اعتراف اسرائيلي بحقوق المياه في الضفة الغربية ودون ذكر لمياه نهر الاردن اتفق ان يتاح للشعب الفلسطيني في الضفة ما هم متاح له من ابار وينابيع الضفة الغربية ليلة توقيع الاتفاقية وبتفاهم على زيادة الحصة الفلسطينية خلال الفترة المرحلية للاتفاقية بـ 78 مليون متر مكعب وأنشأ ما يسمى بلجنة المياه المشتركة وأوكلت إليها جميع قضايا المياه داخل حدود الضفة الغربية واستلزم الأمر الحصول على موافقتها لعمل أي مشروع مائي.

خصص للجانب الفلسطيني كميات مياه من الأحواض الرئيسية المشتركة في الضفة الغربية (الحوض الشرقي والشمال الشرقي والحوض الغربي) قدرت بـ 118 مليون متر مكعب يحصل عليها الفلسطينيون من الآبار والينابيع وبقي الجانب الإسرائيلي مسيطرا على أكثر من 2,000 مليون متر مكعب أي بنسبة 10% إلى 90%.

لم يدرك المفاوضات الفلسطيني أنه وفي غرف أخرى لمفاوضات أوصلو تقرر تقسيم الضفة الغربية إلى ثلاثة مناطق عرفت بـ (أ، ب، ج)، وتم تحديد الولاية القانونية للمنطقة ج والتي تشكل ما نسبته (62%) للجانب الإسرائيلي، ولم تضمن الولاية القانونية للجانب الفلسطيني على المنطقة (أ) حرية حفر الآبار او إقامة المشاريع المائية، وإنما وقع في الفخ حيث ضمن الجانب الاسرائيلي مرجعية اللجنة المشتركة لكل شاردة وواردة في قطاع المياه بغض النظر عن تصنيف المنطقة وضمن السيطرة الكاملة على مصادر المياه في اتفاقية أوصلو.

أسست السلطة الفلسطينية، كحم ذاتي وأُنشئت سلطة المياه، ونقلت الصلاحيات من الإدارة المدنية إلى المسؤولية الفلسطينية ونقل الموظفين، لمختلف الوزارات والمؤسسات الفلسطينية ماعدا موظفي دائرة المياه التي بقيت تدير المياه فيما يعرف بدائرة مياه الضفة الغربية.

بدأت سلطة المياه الفلسطينية، بإدارة المياه، وباشرت السلطة بإقامة المشاريع المائية، وحفر الآبار، وتمديد الخطوط الناقله والشبكات، وبناء الخزانات، إلا أن كل ذلك لم يكن ممكنا دون قيام السلطة بتقديم الطلبات للمشاريع إلى اللجنة المشتركة للحصول على الموافقات.

وقد واجهت السلطة العقبان في لجنة المياه المتمثلة تارة بحجة الدراسات وتارة بحجة المستوطنات أو بالتأثير على الأحواض، وكان الحصول على موافقات على المشاريع يتطلب ضغطا من الدول الممولة للمشاريع إلا أن العقبه الأكبر كانت في الحد من منح رخص لحفر الآبار أو تطوير المشاريع المائية في المنطقة (ج) التي تفاجأ الجانب الفلسطيني أن موافقة اللجنة المشتركة لا تكفي إذا كان المشروع المنوي بناؤه، أو جزء منه يمر في المنطقة (ج)، إذ يستلزم ذلك الحصول أيضا على رخصة البناء من الإدارة المدنية، وأن على الجانب الفلسطيني المرور بـ 13 دائرة هي بمثابة حكومة الظل للاحتلال في الضفة الغربية. وكان أن يحدث أن لا يمنح المشروع الفلسطيني الرخصة من دائرة الآثار كما حدث معنا في مشروع مياه الجفتلك الذي منحنا رخصة لتمديد خط مياه بشرط ألا يتجاوز الحفر 30 سم، وتارة توقف دائرة المواصلات المشروع كما حدث مع مشروع حفر بئر عرب الرشايده أو دائرة الاتصالات أو دائرة الأديان، أو السياحة أو الطاقة، وهكذا تعددت الإعاقات للمشاريع الفلسطينية. وبقينا مرتين لمواجهة الطلب المتزايد على المياه بالشراء المتزايد من الشركة الإسرائيلية ميكوروت حتى وصلنا إلى ما مجموعه أكثر من 55 مليون متر مكعب سنويا بمعظمها للضفة الغربية و10 مليون

اعوام منذ انطلاق مفاوضات الشروط المرجعية للدراسات في العام 2003 والتي استمرت قرابة ثلاثة اعوام ومنذ عضويتي في اللجنة التوجيهية ورئاستي لها منذ العام 2008 الى أن صدرت الدراسات والتي أشارت إلى امكانية المشروع ولزوم توفير أكثر من عشرة مليارات له

ووجوب عمل مشروع تجريبي لفحص قضية خلط المياه للبحرين. ادركنا هذا الملف على حساسيته وبدعم من خبراء دوليين في القانون الدولي وثبتنا الوجود الفلسطيني في حوض نهر الاردن والبحر الميت وقد حاول الجانب الاسرائيلي استثناءنا ولم يتمكن طرف شريك مكافئ ومساو لبقية الاطراف وانتهت الدراسات 8 سنوات عليها وتحفظنا نحن والاسرائيليين (كل حسب موقفه السياسي والقانوني) على النتائج وكنت قد وقعت في واشنطن مذكرة تفاهم للقيام بالمشروع التجريبي وهو ما يسميه الجانب الاردني المرحلة الاولى من المشروع العملاق اذ يعتبره الاردن (مشروع قناة البحرين) المشروع المنقذ للارزاق المائية فية خاصة بعد تعمقها نتجة للجوء السوري

هناك قضيتين تحفظ على الحديث فيهما ان مذكرة التفاهم التي وقعت في واشنطن نصت على تزويدنا ب 30-20 مليون متر مكعب وضمن اتفاقية خاصة لاعلاقة لها باتفاقية اوسلو ويتعهد اردني بتنفيذها لادري الان اين نحن من ذلك خاصة انه في مطلع العام وتحديدا في اذار 2015 وقع الجانبين الاسرائيلي والاردني وثائق العطاء وكان من المستغرب عدم حضور الجانب الفلسطيني وهو قرار خاطئ وماكان ليتم (الموافقة للجانبين الاردني والاسرائيلي المضي بالمشروع) قبل حصولنا على ماتم التعهد به من كميات مياه وباسعار واماكن مقبولة لنا حسب مذكرة التفاهم

الان وقد وقع على المشروع دون حضورنا وعدم اطلاقنا على الوثائق المتعلقة بالمشروع المرتبط بمشروع قناة البحرين كمرحلة اولي (الاردن) او المشروع التجريبي (فلسطين) واعتبار المشروع اردني اسرائيلي هو للأسف ماكان ليحدث لو تمت الاستشارة على العموم كما قلت لا احب الاستفاضة بذلك خاصة انه في الشهر ذاته لتوقيع الجانبين الاسرائيلي والاردني وبحضور البنك الدولي للاتفاقية اصدر مجلس الوزراء الفلسطيني قرارا بتشكيل لجنة وزارية برئاسة نائب رئيس الوزراء د زياد ابو عمرو وعضوية وزير الخارجية والعدل ورئيس سلطة المياه لدراسة الابعاد السياسية والقانونية والفنية لمشروع قناة البحرين ونص القرار على الاستعانة بذوي الخبرة او العلاقة ممن تراتيهم للجنة المستغرب انني لم اسمع او اقرا نتائج الدراسة (لم يتم الاتصال بي كخبير او من ذوي العلاقة وانا اتحدث هنا من منطلق المسؤولية الوطنية وليس البعد الشخصي للقضية). وبغض النظر عن موقعي في الحكومة الا ان ذلك يدعوني ومن موقع المهنية ان اقول ان اللجنة اما انها انجزت وبقي الملف مغلقا ويكون قد جانبها المهنية او لم تنجز وبالتالي يكون لدينا قرار لمجلس الوزراء لم يتم تنفيذه بعد ؟

الحدث: كلمة اخيرة؟

في الختام اقول لقد وصفت بعثة الجمعية الوطنية الفرنسية الوضع المائي في فلسطين ببارثايد المياه وان المجتمع الدولي يجمع على عدم عدالة توزيع المياه وعلى اجحاف الفلسطينيين ح في مصادرهم المائية وفي حقهم الانساني بالوصول الى المياه ملف المياه هو ملف سياسي بامتياز يجب ان يمنح في الاجنحة السياسية

اما داخليا فان الله يزع بالسلطان ملايين بالقران: لا بد من تامين مصادر المياه ولا بد من الاسراع في اصدار الانظمة الادارة المياه والصرف الصحي من اجل تمكين المنظم تحسين الاداء لخدمة المياه، ولا بد من التروي كثيرا قبل تحويل دائرة المياه الى شركة من تخصيص المياه.

ولا بد من الإسراع في إنشاء مصالح المياه الإقليمية والعمل على إنشاء الجمعيات الزراعية اذ انه منذ العام 2010 بدأت السلطة بسلسلة مشاريع كبيرة لمعالجة مياه الصرف الصحي فاستكملت محطة اريحا ونابلس الغربية وتعكف على البدء ببناء محطة رام الله وطوباس والخليل ونابلس الشرقية وخان يونس.

وتشير التقديرات الى توفر مايقارب من 180 مليون متر مكعب كمياه معالجة يجب العمل على اعادة استخدامها في الري والحد من استنزاف الابار الزراعية وتخصيص المياه من الينابيع والابار للغايات المنزلية. واختم بالقول إن سلطة المياه يجب أن تحول إلى وزارة حيث أنها وحسب القانون الجديد مكلفة فقط بالمهام الوزارية وتتبع لمجلس الوزراء وحق لوزير المياه ان يحضر جلسات مجلس الوزراء كي لايفتى بالمياه ومالك غائب في المدينة يقرأ قرارات المياه دون ان يشارك بها والله من وراء القصد.

المياه الى المهام الوزارية فقط وتكفل المهام الرقابية على خدمة المياه والصرف الصحي بجسم جديد اطلق عليه مجلس تنظيم قطاع المياه وتحولت دائرة المياه الى مرفق اقليمي لتزويد المياه بالجملة الى جانب فصل خدمة المياه والصرف الصحي عن البلديات وخلق مرافق مياه اقليمية تمثل البلديات بحسب عدد سكانها في مجالس إدارتها وخلق جمعيات تعاونية لإدارة المياه الزراعية وهو ما صادقت الحكومة عليه. وتم تحويل دائرة المياه الى شركة حكومية عوضا عن مصلحة او مرفق مياه بالجملة وكان هناك اختلافات حول تحويل الدائرة إلى مصلحة او شركة اذ أن المحاذير من تحويلها إلى شركة أن تحول المياه إلى سلعة وان تعمل الشركة وفق الاسس الربحية وهو امر سوف ينعكس على الاسعار على المياه اذ تدعم الحكومة حاليا الاسعار فالتكلفة لمن يشتري من الجانب الإسرائيلي أو ما يتم إنتاجه من ابار الدائرة يصل الى 2.9 شيكل وتباع الى البلديات بسعر 2.6 شيكل اي ان هناك خسارة في كل متر مكعب، وقد اعتبرت هذه الخسارة كدعم حكومي لأسعار المياه.

الحدث: اذا نحن هنا بصدد قانون جديد للمياه وهو ما صدر كقرار بقانون في منتصف العام 2014؟

نعم صدر قانون المياه الجديد وانشا جسم جديد هو مجلس تنظيم قطاع المياه الا ان الحكومة اخذت بتعيين مجلس ادارة دون عضوية سلطة المياه (التي تدير المصادر) او الحكم المحلي (الذي يدير خدمة المياه) العضوين الرئيسيين في قطاع المياه وشمل القرار تعيين خبير مستقل (وهو من الخبراء المشهود لهم في قطاع المياه) رئيسا لمجلس الادارة شمل قرار التعيين ثلاثة اعضاء من الجامعات، جامعة النجاح وبيروت والازهر، وممثل عن القطاع الخاص، اضافة الى وكيل وزارة المالية ووزارة الزراعة واتبع المجلس الى مجلس الوزراء، وباستقلالية مالية وادارية تامة عن سلطة المياه التي اتبعت هي ايضا الى مجلس الوزراء كما ينص القانون الاساسي وهو بالمناسبة امر يجب ان ينطبق على بقية السلطات عدا النقد القضية الآن والتحدى هو غياب الانظمة اذ لا يستطيع المنظم تنظيم الخدمة دون وجود انظمة ودون ايضا تطبيق لهذه الانظمة بقوة القانون.

نص القانون على التحويل التدريجي لدائرة المياه شركة حكومية وهو امر على الادارة الجديدة لسلطة المياه متابعته خاصة ان المديونية للدائرة على البلديات تصل إلى أكثر من مليار و 300 مليون شيقلا، لصالح وزارة المالية عدا عن احتمالية افلاس الشركة نتيجة لعدم الالتزام بدفع الفاتورة من قبل البلديات وهو امر قد يدفع لتخصيص الدائرة او الشركة وهو امر احذر منه لانعكاس ذلك على اسعار المياه وعدم تقبل الجمهور لذلك في ظل عدم وجود تعرفه مائة وفي ظل عدم تأمين مصادر المياه الامر الذي يخلق مناطق تنعم بالمياه ووفرته وقلة اسعارها (اريجا طولكرم وقليلية) ومناطق محرومة من مصادر المياه ومرتهنة للمياه التي تشتري من ميكوروت (الخليل وبيت لحم ورام الله) والتجمعات في المنطقة ج

القضية الاخرى في القانون هي قضية خلق مصالح المياه والصرف الصحي والعمل تحت ظل قانون المياه وليس قانون الهيئات المحلية وهو تحد على السلطة مواجهته اذا ان البعض تشكل المياه المصدر الوحيد للدخل بعد سحب الكهرباء من البلدي واخرين يخشون من انعكاس ذلك على ملكيتهم للينابيع وحاليا تقوم سلطة المياه بمراجعة نظام انشاء مصالح المياه الاقليمية وهو تحد ليس على السلطة الا النجاح به من اجل ادارة افضل للمياه والصرف الصحي وخضوعها للرقابة من قبل منظم قطاع المياه عدا عن متابعة قضية الصرف الصحي

قضية الصرف الصحي اذ عدا عن التلوث للبيئة والتلوث للينابيع والمياه الجوفية تحمل اسرائيل المقاصة مبالغ هائلة وصلت العام المنصرم ل 88 مليون شيكل كفاتورة معالجة لمياه الصرف الصحي للمياه العادمة القادمة من الضفة الغربية (عدا عن أكثر من 140 مليون شيكل لمياه الشرب) بالرغم من عدم وجود تفاهمات ورفض اسرئيل لبروتوكول ينظم قضية مياه الصرف الصحي بين الطرفين قدمته لهم الا ان الجانب الاسرائيلي رفضه واكتفى بالاجراء الاسهل والخصومات بقرارات احادية ومن الجدير بالذكر انه لا تتحمل البلديات اية تبعات مالية لذلك وتكتفي بالقول ان على السلطة تامين الموافقات والاموال من اجل ان تكون مسؤولين عن خدمة الصرف الصحي.

الحدث : في الختام ماهي اخبار مشروع قناة البحرين؟

هذا موضوع لا أحب الخوض فيه ولا أتابعه حاليا بعد ان تابعته عشرة

توفر مصادر مياه جديدة صحيح انني قتلت فرحهم بالمشروع لكنني كنت صادقا في الواقع الذي نعيش.

في العام 2010 قدم لي الجانب الإسرائيلي مشاريع مائة للمستوطنات ورفضتها وقام الجانب الاسرائيلي ببنائها ومنها مشروع الصرف الصحي في النبي موسى واشترط الجانب الاسرائيلي الموافقة على قائمة مشاريع مائة فلسطينية 87 مشروعا بقيمة تتجاوز 400 مليون دولار بالموافقة على مشاريع المستوطنات وكان الرفض لمشاريعهم إلا أن قيامهم ببنائها استدعاني للقيام بخطوة ما أزال افتخر بها وهي وقف أعمال اللجنة المشتركة، وهو ما أثار حفيظة الجانب الاسرائيلي واعلنت عدم العودة الا بعد اصلاح واعادة صياغة عمل اللجنة المشتركة.

عبرت الدول المانحة عن خشيتها من وقف أعمال اللجنة المشتركة لأنها لا تستطيع القيام بأية مشاريع دون الموافقة الإسرائيلية عليها، وطلبت من الدول المانحة دعم الموقف الفلسطيني المتمثل بالتناغم مع القانون الدولي برفض التعامل مع المستوطنات كما يتناغم مع موقف الدول الأوروبية وغير الأوروبية المعلن أن المستوطنات غير شرعية وغير قانونية.

كنت أمل من الدول المانحة أن تترجم مواقفها المعلنة من المستوطنات بالضغط على الجانب الإسرائيلي للموافقة على المشاريع الفلسطينية وما زلت أمل ذلك منهم اذ لا مخرج الآن إلا من خلال الموافقة على مشاريع المستوطنات أو بتغيير المعادلة بشكل كامل وهو تحد لا بد من مواجهته.

الحدث: ندرك الجانب المتعلق بالسيطرة على المصادر المائية من قبل الاحتلال لكن حقيقة لدينا مشكلة في إدارة المياه، هناك من يمتلك الآبار، وهناك من ليس لديه مياه، هناك أسعار متفاوتة، وهناك غياب لمعالجة مياه الصرف الصحي من يدير المياه سلطة المياه أم دائرة المياه أم البلديات؟

العتيلي: كي لا نعلق سوء الإدارة على شماعة الاحتلال فقد قدمت سلطة المياه لمجلس الوزراء وأواخر العام 2009 برنامجا لاصلاح قطاع المياه من اجل تحسين الحوكمة والادارة لما هو متاح وصادق مجلس الوزراء الذي قاد خطة بناء الدولة وانهاء الاحتلال على برنامج الاصلاح لقطاع المياه الذي هدف لمعالجة الخلل في ادارة المياه.

القانون القديم كان ينص على أن المياه أملاك عامة لكن في الحقيقة مياه الينابيع ملكيات خاصة ومياه الآبار الخاصة الزراعية خاصة وهي دون رقابة او احترام للرخص بكميات السحب عدا عن تحول جزء منها من الزراعة للتجارة بالمياه وبيعها للشرب لمواجهة نقص المياه وأزماتها.

اضافة الى تبعية نصف موظفي دائرة المياه المزود للمياه بالجملة للإدارة المدنية وعدم انتهاء هذا الملف رغم مرور 15 عاما على تاسيس السلطة الفلسطينية ووجود النصف الاخر من موظفي الدائرة على كادر العقود وليس على كادر الخدمة المدنية وانعكاس ذلك على أداء الدائرة بشكل عام وانعكس ذلك على مصادر المياه التي تدار من قبل الدائرة التي تعاني ترهلا انعكس على البنية التحتية للدائرة من ابار وخطوط وادارة توزيع المياه.

يضاف لكل ذلك غياب مجلس المياه الأعلى الذي لم ينعقد ولو لمرة واحدة وادارة المياه من قبل البلديات الذي منحها قانون الهيئات المحلية قانونية ادارة المياه والصرف الصحي واوكل لوزارة الزراعة ادارة المياه للري وغياب ادارة الصرف الصحي لعدم منح الجانب الاسرائيلي تراخيص لاقامة محطات الصرف الصحي.

بالمحصلة كان أمام برنامج اصلاح قطاع المياه تحد كبير لا بد من مواجهته فبدأت سلطة المياه برنامجا لاصلاح وبرنامج انقاذ للوضع المائي في قطاع غزة كما تحدثت سابقا عنه وكان العام 2010 عاما حاسما بانتهاء تبعية دائرة المياه للادارة المدنية بتسكين الموظفين ال 120 على كادر الخدمة المدنية وانتهاء العلاقة لكادر المياه التابع للادارة المدنية الذي لم يلتحق بكادر الخدمة المدنية مع الاستثناءات التي تحافظ على رواتبهم وعدم المساس بها، واعادة تاهيل البنية التحتية وخاصة الابار والخطوط الناقلة حيث انهينا تاهيل الآبار، وكان أحد مشاريعنا الاستراتيجية الخط الناقل في الجنوب خط دير شعر، الذي اعتبرته المشروع المنقذ لمحافظة بيت لحم والخليل والذي انتهت سلطة المياه مؤخرا ولكن يبقى التحدي بزيادة كمية المياه.

في العام 2013 اقر برنامج الاصلاح اطارا جديدا لادارة المياه في فلسطين ونجم عن ذلك مقترحا لقانون المياه بموجبه تقلص مهام سلطة

قرار بقانون تبحته الحكومة يستهدف "الإعلام الإلكتروني"

عنها، فإنه: "بالرغم من تشكيل فريق وطني لإعداد مشروع قانون العقوبات الفلسطيني إلا أن هذا المشروع يواجه عدة معيقات تحول دون إقراره والمصادقة عليه في المدى المنظور، بسبب كونه قانون مجتمعي يحتاج إلى إجراءات معقدة لغايات إقراره لا تنسجم مع تطور التكنولوجيا المتسارع وتطور ارتكاب الجريمة."

لكن المذكرة التفسيرية لم توضح ماهية الفريق الذي جرى تشكيله لإعداد مشروع قرار بقانون الجرائم الإلكترونية ومعايير العضوية فيه، ومدى تمثيل المنظمات الحقوقية والمؤسسات الإعلامية والقطاعات الفنية المتخصصة غير الرسمية فيه، وإجراءات عمله، ومدى مراعاة الخطة التشريعية للحكومة على هذا الصعيد.

ولم توضح المذكرة التفسيرية أيضاً، مدى انسجام مشروع قرار بقانون الإعلام الإلكتروني مع العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية الذي انضمت إليه دولة فلسطين، بدون تحفظات؛ وبخاصة المادة (19) المتعلقة بحرية الرأي والإعلام ومع التعليق العام رقم (10) الصادر عن اللجنة المعنية بحقوق الإنسان في الأمم المتحدة بهذا الخصوص، ومع التقارير السنوية الصادرة عن المقرر الخاص المعني بتعزيز وحماية الحق في حرية الرأي والتعبير، وغيرها من المعايير الدولية ذات الصلة.

وقد أكد خبراء حقوقيون في تصريحات لـ "الحدث" أن "مشروع قرار بقانون الجرائم الإلكترونية يستهدف نشطاء الرأي والإعلام الإلكتروني بشكل خطير ومباشر بالعقوبات الصارمة".

هذا وبالإمكان الإطلاع على مشروع قانون الجرائم الإلكترونية عبر موقع الحدث الإلكتروني www.alhadath.ps ضمن بند (وثائق الحدث)

أثارت الإجراءات والقرارات التي تتخذها الحكومة، بعيداً عن متطلبات الشفافية والنقاش المجتمعي الجاد، وفي ظل غياب المجلس التشريعي والرقابة البرلمانية، حفيظة مؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني، الذي شكل "خلية أزمة" للتعامل معها، واعتبرها في مجملها تنتهك الحقوق الدستورية والاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان التي انضمت إليها دولة فلسطين بدون تحفظات، كونها تعكس غياب واضح في الرؤية والإرادة لإنفاذ تلك الاتفاقيات الدولية في التشريعات والسياسات الحكومية وفي التطبيق العملي على أرض الواقع.

وفي الوقت الذي ترى فيه الحكومة، أن عليها الإسراع في نشر مشروع قرار بقانون الجرائم الإلكترونية بسبب عدم التعجل في إقرار قانون العقوبات كونه قانوناً مجتمعيًا، نجد أن وزارة الخارجية الفلسطينية التي تشرف على الاتفاقيات الدولية التي انضمت إليها دولة فلسطين؛ تبذل جهوداً في الفترة الأخيرة بالتعاون مع المنظمات الحقوقية لإنجاز قانون عقوبات فلسطيني منسجم مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان، وفقاً لما أكدته منظمات حقوقية "للحدث" شاركت في جلسات النقاش التي عقدت مؤخراً بشأن مشروع قانون العقوبات.

كما أن السلطة التنفيذية استعجلت فيما يبدو في إقرار الكثير من التشريعات الاستثنائية بشأن الجمعيات الخيرية والشركات غير الربحية، والضمان الإجتماعي، وما يتعلق بحصر شكاوى المواطنين بالجهات الرسمية، وغيرها من الإجراءات والقرارات التي رفضتها مؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني.

وبحسب ما جاء في المذكرة التفسيرية لمشروع قرار بقانون الجرائم الإلكترونية المقدم من وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والنيابة العامة، والتي حصلت "الحدث" على نسخة

خاص الحدث

أكدت مؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني، في العديد من البيانات والأوراق الصادرة عنها، أن الإجراءات التي تتخذها السلطة التنفيذية قد تعدت على منظومة الحقوق والحريات العامة، واستهدفت التضييق عليها وخنقها؛ ومن بينها قرار بقانون المجلس الأعلى للإعلام الذي جرى وقف نشره في الجريدة الرسمية (الوقائع الفلسطينية) بعد أن لاقى اعتراضاً من قبل منظمات حقوق الإنسان ومؤسسات إعلامية اعتبرته انتهاكاً لحرية الرأي والإعلام المكفولة في القانون الأساسي الفلسطيني المعدل والمعايير الدولية لحقوق الإنسان.

وعلمت "الحدث" من مصادر مطلعة أن مجلس الوزراء يتجه نحو إصدار مشروع قرار بقانون الجرائم الإلكترونية الذي يستخدم في نصوصه "مصطلحات فضفاضة" تحمل العديد من الأوجه والتفسيرات في مجال التجريم وفرض العقوبات الصارمة.



وسط اعتراض واسع من منظمات المجتمع المدني

قرار حكومي بتشكيل لجنة خاصة لإعداد مشروع قانون لتنظيم المؤسسات الخاصة ذات النفع العام

«التعدي» على الحقوق والحريات، واحترام التزامات دولة فلسطين بموجب العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية الذي انضمت إليه.

وفي تطور لمسار الأحداث، أوصى الاجتماع الموسع الذي تداعت له مؤسسات المجتمع المدني، وعقد بالتزامن بين الضفة الغربية وقطاع غزة عبر تقنية (الفيديو كونفرس) يوم الأحد بتاريخ 20/3/2016 بتشكيل «خلية أزمة» للتعامل مع إجراءات السلطة التنفيذية واعتدائها على منظومة الحقوق والحريات العامة؛ وبشكل خاص استمرار استهدافها للجمعيات الخيرية والشركات غير الربحية والعمل الأهلي في فلسطين عموماً؛ على حد ما ورد في البيان الصادر عن مخرجات الاجتماع الموسع المذكور، والذي ضم شبكة المنظمات الأهلية، ومجلس منظمات حقوق الإنسان الفلسطينية، والهيئة المستقلة لحقوق الإنسان «ديوان المظالم»، والائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة «أمان».

ما الحاجة لإعداد قانون جديد؟

ويرى د. عزمي الشعيبي، مفوض الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة «أمان» أنه لا حاجة لتشكيل لجنة لإعداد قانون جديد؛ وتبريره في ذلك أن «القانون الحالي للجمعيات والهيئات الأهلية يسمح لديوان الرقابة المالية والإدارية أن يفتش كل أوراق أية مؤسسة أهلية أو أجنبية، فلماذا نهمك في البحث عن آليات جديدة، فالقانون يسمح لديوان الرقابة بذلك، ومن لديه شكوك على أية مؤسسة أهلية، بإمكانه مطالبة الديوان بالتدقيق على هذه المؤسسة أو تلك، وقد سبق وأن قاموا بالتدقيق على مؤسسة «أمان» عدة مرات وحصلوا على كل الوثائق ودققوا في كل صغيرة وكبيرة».

تقدمه باسم الشعب الفلسطيني وتنفقه على خبائرها

ومن جانبه، كشف وكيل وزارة العمل ناصر قطامي، «أن جزءاً كبيراً من هذا التمويل الذي تتلقاه تلك المؤسسات ينفق لصالح الدول المانحة التي تقدمه عبر خبائرها وسياحتهم وسفرياتهم ودراساتهم وتدريباتهم التي ينفق عليها مبالغ طائلة». ويحمل قطامي، مسؤولية واقع المشكلة، للسلطة الوطنية بالدرجة الأولى ويقول «لأنه في ظل تغيير الوزراء المتعاقب لم تكن لديها آلية للرقابة على هذه الأموال وآليات ضخها ولا على المؤسسات التي تنفذها، وهذا ما فاقم المشكلة».

لكن الشعيبي يشير إلى أن هنالك نوع من التقصير من الحكومة في الرقابة الجدية «فهم غير جادين في الرقابة، ويجب عليهم محاسبة وزارات الاختصاص، فهي وفقاً لقانون الجمعيات من المفروض أن تكون على علاقة مع المؤسسات الأهلية».

وجدد الشعيبي تأكيداً على أن ديوان الرقابة المالية والإدارية هو المسؤول عن الرقابة على كل المؤسسات بما فيها

قال ناصر قطامي، وكيل وزارة العمل، إن الواقع المر لتمويل المؤسسات غير الحكومية المحلية والأجنبية، دفع وزير العمل لأن يتقدم «بمذكرة رسمية» واقتراح لمجلس الوزراء لفرض رقابة أكبر على آلية صرف هذه الاموال التي تأتي باسم ودعماً للشعب الفلسطيني، وآليات توظيفها حتى تعود بالنفع العام، ولتحقيق أثر إيجابي في معالجة معضلة البطالة والمشاكل التي يعاني منها المجتمع.

والاقتصاد في حالة تردي متواصل، وهناك اتساع في دائرة الشعور باليأس والإحباط لدى قطاع واسع من الشباب. ويقر اللواء سلطان ابو العينين، رئيس الهيئة العامة لشؤون المنظمات الأهلية، بغياب دور الهيئة الرقابي أو التنفيذي، وقال «حددت وحصرت مهمة الهيئة بالتنسيق والتعاون في هذا الجانب، ولا تتعدى صلاحياتها هذا الدور».

كما وأكد أبو العينين على ضرورة أن تقوم الحكومة الفلسطينية بتشكيل لجنة مختصة برئاسة وزارة الداخلية وخبراء آخرين لإعادة النظر في العمل الأهلي ليكون شريكاً في التنمية الوطنية المستدامة.

اعتراض واسع من المنظمات الأهلية

ومن جانبها، رفضت المنظمات الأهلية الفلسطينية القرار الحكومي الصادر بشأن المؤسسات الخاصة ذات النفع العام، في العديد من البيانات الصادرة عنها، ومن بينها الموقف الصادر بتاريخ 16/3/2016 الذي اعتبرت من خلاله أن هذا القرار يندرج في إطار المحاولات المستمرة من الجانب الرسمي وبأشكال مختلفة؛ للتضييق على المنظمات الأهلية والشركات غير الربحية سواءً من خلال «خلق أجسام رقابية بديلة» أو من خلال «العنوان المالي» وذلك بالرغم من وجود العديد من الجهات الرقابية في القوانين الفلسطينية السارية التي تقوم بالرقابة على الأنشطة الإدارية والمالية للمنظمات الأهلية والشركات غير الربحية.

وأعلنت المنظمات الأهلية في بيانها المذكور، رفضها للقرارات والإجراءات الصادرة عن الحكومة بشأن المنظمات الأهلية والشركات غير الربحية، ورفضها للقرار الحكومي المتعلق بحصر تلقي ومتابعة الشكاوى بالجهات الرسمية.

وأكدت المنظمات الأهلية أن القرارات والإجراءات الصادرة عن الحكومة مؤخراً بشأن المنظمات الأهلية والشركات غير الربحية، تخالف المعايير الدولية لحقوق الإنسان والتشريعات الفلسطينية، وطالبت الحكومة بسحبها، ووقف ما أسمته

خاص - الحدث

أصدر مجلس الوزراء قراراً بتاريخ 2/2/2016 بتشكيل لجنة خاصة لإعداد مشروع قانون لتنظيم المؤسسات الخاصة ذات النفع العام، تضم في عضويتها كلا من: وزارة العدل «مقررًا»، وزارة المالية والتخطيط، وزارة العمل، ووزارة الشؤون الاجتماعية.

ويلاحظ غياب دور المنظمات أو الائتلافات الأهلية في عضوية اللجنة، بل وغياب دور وزارات الاختصاص ووزارة الداخلية التي وردت في قانون الجمعيات الخيرية والهيئات الأهلية لعام 2000، وغياب دور هيئة شؤون المنظمات الأهلية التي شكلت بمرسوم رئاسي من عضوية اللجنة المذكورة.

وبحسب قرار مجلس الوزراء؛ فإن اللجنة «تأخذ بعين الاعتبار موضوع الرقابة والتنسيق وحسن استخدام الأموال التي ترد للجمعيات والمؤسسات الوطنية والأجنبية في فلسطين، ولها أن تستعين بمن تراه مناسباً من ذوي الخبرة والاختصاص لإنجاز أعمالها، وترفع توصياتها إلى مجلس الوزراء، ليتسنى له اتخاذ المقتضى القانوني المناسب».

ويؤكد ناصر قطامي، وكيل وزارة العمل، أن العملية تستهدف ضبط عمل المؤسسات الدولية والمحلية وتوجيه أشكال الدعم بحيث تتواءم مع الأولويات والاحتياجات، منوهاً إلى أنهم منذ أكثر من عام ونصف وهم يسعون باتجاه تنظيم قطاع العمل بالطرق التي تساهم في الحد من مشكلة البطالة.

ويرى قطامي، أن المشكلة تكمن في الموارد المالية، حيث أن هناك ملايين الدولارات تقدر بما يزيد عن 800 مليون دولار، تضخ في هذه البلد سنوياً ولكن دون أي أثر يذكر، وتنفق بعيداً عن وزارات وجهات الاختصاص التي يجري تغييرها عند التنفيذ ويحرص على حضورها عند التوقيع، مؤكداً أنه على الرغم من ضخ الأموال إلا أن معدلات البطالة في ارتفاع مستمر بنسبة 27% في الضفة الغربية و40% في قطاع غزة،

السوق عن توفيرها، في حين الملتحقين به سنوياً يفوق قدرته وإمكانياته مهما كان الأداء عالي الجودة في استيعابهم. لذلك يرى قطاعي، أن جزءاً كبيراً من الأموال تنفق في غير مكانها، وهذا لا يعود بأي أثر ولا نفع، قائلاً «أن الأوان لتوجيه التمويل باتجاه خدمة أهداف المجتمع بقطاعاته المختلفة، لأن جزءاً كبيراً منه لا يخلق استدامة، وعدد كبير من تلك المؤسسات تغلق أبوابها ويفتقد القائمون عليها إلى ثقافة تنمية، لذلك لا بد من ضبط هذه الساحة بشكل يعود بالنفع والأثر الإيجابي على المجتمع..».

بينما أشار د. الشعيبي، إلى مواقع الخلل في عمل المؤسسات الأجنبية من بينها أن هناك عدد منها منحتها السلطة كتب رسمية بعدم إخضاعها للضرائب، رغم أن القانون يلزم كل من يعمل في فلسطين بدفع الضرائب، ومع ذلك فاجأنا مسؤول المنظمات الأهلية في وزارة الداخلية بقوله إن جميع المؤسسات الأهلية الأجنبية مسجلين في الوزارات وليس لديهم مشكلة في التسجيل ولكن هناك تقصير من الوزارات المختصة في الرقابة، وقانون العمل الأهلي لا يميز من حيث الرقابة بين المنظمة الأهلية الأجنبية والفلسطينية من حيث خضوعها للرقابة.

آليات المتوقع اتباعها

يتوقع قطاعي، أن يتم فرض وضع التمويل في حسابات وزارة المالية التي يشترط عليها ضرورة مراعاة دور وزارات الاختصاص في الإعداد والتنفيذ وفي المراقبة على آليات التنفيذ الحاصلة، لصالح المشاريع المخصصة، والأخذ بالاعتبار التوقيع المشترك ما بين جهة التمويل وجهة الاختصاص في الاشراف والرقابة على الحساب المالي، ما يضمن حضور دور وزارات الاختصاص في التنفيذ.

حرب شديدة

ويقول قطاعي «هذا الموضوع إشكالي، وسيعرض لحرب شديدة، ومن المحتمل أن يهدد البعض بسحب أموال الدعم الذي يتناقص سنوياً، لذلك يجب أن توظف أموال المؤسسات غير الحكومية والمنظمات الدولية بشكل صحيح من خلال أدوات رقابة صارمة على التنفيذ، وتحديد الأولويات بما يحقق استثمار أفضل لهذه الاموال، بحيث يمنع صرف 75% من التمويل على رواتب الخبراء الأجانب ومشاريعهم التدريبية وتنقلاتهم السياحة مقابل انفاق 25% منه على المشاريع، ولذلك نحن بحاجة إلى أدوات رقابة صارمة حتى نتحقق من صرف هذه الأموال في الاتجاه الصحيح، ولا بد من تمكين مجلس الوزراء من فرض آليات هذه الرقابة الصارمة».

ويستند قطاعي، في مبادرتهم لتقديم مذكرتهم ومقترحهم إلى ما وصفه بالتدخل المباشر للمؤسسات غير الحكومية في آليات التنفيذ دون سواهم، مدلاً على ذلك بمشاريع وزارة العمل مع المانحين الذين يرصدون تمويلهم في حسابات مؤسساتهم ويرفضون مطالبة الوزارة بتقارير مالية، ويعتبرونها تدخلاً في الشأن الداخلي.

ويلخص قطاعي قوله «أمّا لماذا بادرت وزارة العمل وطرحنا مذكرة ضبط والرقابة على الأموال، فلأنها أكثر جهة تتعامل مع الحقائق الصادمة، التي تتمثل في البطالة والفقر، ونرى أن كل هذه التدخلات لم تعد بالنفع والفائدة على مجتمعنا وشبابنا كالحمد من البطالة وتوفير مستقبل أفضل وآمن لهم».

كل ملزم يدخل في حسابات هذه الجمعيات، وأن تشارك في توجيه المشاريع التنموية بما يخدم مصلحة الشعب.

وجدد أبو العينين، إقراره بفقدان وزارات الاختصاص دورها لعدم قيامها بمسؤولياتها، ما أعطى هامشاً لمؤسسات وجمعيات أهلية في الوطن أن تمارس دورها دون رقابة، لذلك فإنه يتفق مع قطاعي حول ضرورة إعادة النظر في صياغة القانون الذي ينظم عمل الجمعيات الخيرية والهيئات الأهلية.

90% من قضايا الفساد في القطاع العام والهيئات المحلية وبهذا الصدد يوضح د. الشعيبي، أن تقرير هيئة مكافحة الفساد الذي أعلنه السيد رفيق النتشة نهاية 2015، أعلن فيه أن أقل نسبة فساد في فلسطين هي في مؤسسات العمل الأهلي، وأن أكثر من 90% من قضايا الفساد هي إما في القطاع العام أو في الهيئات المحلية.

وهذا الأمر لم يمنع الشعيبي من التأكيد مجدداً على حق الحكومة في الإشراف والرقابة قائلاً «الوزارات المختصة يجب أن تتلقى التقارير الإدارية والمالية لكل مؤسسة أهلية وتفحصها حسب القانون».

وأكد الشعيبي، أن وزارة الداخلية فرضت من خلال سلطة النقد على كل البنوك، منع أي مؤسسة أهلية من فتح حساب لها في أي بنك بدون موافقتها، أي أن وزارة الداخلية على علم برقم حساب كل مؤسسة أهلية ومن السهل عليها الحصول على أرصدة ونفقات تلك المؤسسات.

رقابة على عمل المؤسسات الدولية

وفي الوقت الذي شدد فيه قطاعي، على أنه لا بد من وجود دور فاعل لهيئة شؤون المنظمات الأهلية، إلا أننا كما يقول قطاعي وجدنا تغييراً لدور الهيئة في اللجنة الخاصة التي شكلها مجلس الوزراء، في الوقت الذي يدور فيه الحديث حالياً عن تشكيل رقابة صارمة على عمل المؤسسات الدولية والمحلية على حد سواء.

ويضيف قطاعي «إن تمكنت الحكومة من فرض الرقابة على المؤسسات الدولية، وشركائها المحليين، فإنها ستكون وزارات الاختصاص من أن تأخذ دورها في التوقيع على أي مذكرة تفاهم لإدارة أي نوع من الدعم، والذي يفترض أن يكون محكوماً بآليات رقابية صارمة لدى وزارات الاختصاص».

ويوضح قطاعي بأن «وزارة المالية لن تتحكم بهذه الحسابات، على عكس ما هو معتقد، وإنما ستتولى وزارة الاختصاص مع الجهة المنفذة إدارة هذا الدعم، وهذا لن يصادر حق الممولين بإيجاد آليات رقابة على التنفيذ، الأمر الذي من شأنه أن يعزز دور وحضور وزارات الاختصاص حتى لا تنفرد تلك المؤسسات في فرض سياساتها وأجنداتها وأولوياتها».

ويؤكد قطاعي أن الإشكالية في الإبقاء على التمويل في حسابات المؤسسات غير الحكومية، ومنع وزارات السلطة الوطنية من ممارسة رقابتها الصارمة عليهم، في الوقت الذي تفرض معظم هذه المؤسسات شروطها وأجنداتها مثل مشروع «ديب» الذي فشل في تخليص الناس من حالة الفقر التي يعيشونها.

ويجزم قطاعي، أن 90% من المشاريع المنفذة لا تعود بالفائدة المرجوة منها، وهو ما دفعهم لقرع الجرس، والمطالبة بتشديد الرقابة بصرامة على التمويل وآليات الصرف والانفاق.

ويؤكد قطاعي، أن جزءاً كبيراً من الأموال تنفقها مؤسسات لا حصر لها على التدريب للحصول على فرص عمل، بينما يعجز

المؤسسات الأهلية. وأضاف أنه على هيئة مكافحة الفساد حال تلقيها أية شكوى أو بلاغ ينطوي على تهمة ضد مؤسسة أهلية ما بالفساد استدعاء ممثلي تلك المؤسسة والتدقيق عليها والتحقيق معها.

توحيد القناة المالية

واستناداً إلى هذا الواقع، يقول قطاعي «تقدمنا باقتراح لمجلس الوزراء بضرورة إيجاد قناة مالية واحدة، من خلال حسابات تخصص في وزارة المالية لهذا الغرض، مع ضرورة الحفاظ على الدور المؤثر لوزارات الاختصاص، ووضع آليات رقابة على الأموال وطرق صرفها، وعلى الأثر الذي تنفق الأموال من أجل تحقيقه، وتبيان إن كانت تحقق أثراً إيجابياً أم أنها تذهب أدراج الرياح كما هو حاصل في واقع الأمر».

والإشكالية الأكبر، كما يراها قطاعي، تتمثل في «التضارب بين جزء كبير من المؤسسات الدولية والمحلية، والتكرار في نوعية المشاريع التي تنفذها، وتتعاظم هذه المشكلة حينما تجد أن جزءاً كبيراً من هذه المؤسسات تعمل بعيداً عن أي شكل من أشكال رقابة وزارات الاختصاص».

ومن جانبه، لا يشكك اللواء أبو العينين، رئيس الهيئة العامة لشؤون المنظمات الأهلية؛ بأن العمل الأهلي بحاجة إلى قوانين ناظمة تعيد النظر بكل القوانين المعمول بها، قائلاً «هناك جانب مشرق في العمل الأهلي وجانب آخر مظلم سواء للتمويل أو للتشكيل أو للهيكليات أو للمبادئ الأساسية التي تنظم العمل الأهلي».

رقابة أكبر على آليات الصرف

وكشف قطاعي، أن هذا الواقع الذي وصفه بالمر، دفع وزير العمل ليتقدم باقتراح من أجل أن يكون هناك شكل رقابة أكبر على آلية صرف هذه الأموال وآليات توظيفها حتى تعود بالنفع العام، لتحقيق أثر إيجابي في معالجة معضلة البطالة والمشاكل التي يعاني منها المجتمع، طالما أن هذا الدعم موجه لنا كفلسطينيين، ويفترض أن نتحكم في آليات صرفه والأولويات التي يستهدف علاجها.

تقصير الداخلية في إغلاق المؤسسات الوهمية

ويرد د. الشعيبي مستنداً لقانون الجمعيات الخيرية والهيئات الأهلية لعام 2000 فيقول «كل مؤسسة أهلية إذا لم تفتح مكاتبها وتباشر أعمالها الفعلية خلال سنة واحدة يجب إغلاقها، وعلى وزارة الداخلية أن تغلق كل المؤسسات الوهمية، وليس هناك من يمنهم، فالقانون يعطيهم هذا الحق، وهذا يعني أن هناك تقصير من إدارة المنظمات الأهلية في وزارة الداخلية إذا لم تغلق هذه المؤسسات الوهمية».

أمّا اللواء أبو العينين، فقد ذكر أن عدد المؤسسات الأهلية العاملة في الوطن لا تتعدى 500 مؤسسة، بينما عديدها 2800 مؤسسة، مؤكداً إن «ما يزيد من المشكلة أن معظمها يافطات وغير فاعلة» محملاً بذات الوقت الحكومة ووزارات الاختصاص مسؤولية توقيف عمل المؤسسات غير الفاعلة بشكل رسمي.

ولم يشكك أبو العينين، في أن الأموال التي تسجل على ذمة الشعب الفلسطيني يصل نصفها والنصف الآخر أو يزيد يرصد في حسابات الجهات المانحة ويسجل هذا المال على ذمة الشعب الفلسطيني، لذلك فإن من حق الحكومة أن تراقب

ترجمة "الحدث": الأسباب وراء فاتورة الأجور الضخمة في السلطة الفلسطينية والطريق نحو استدامتها

وثيقة عن البنك الدولي - أبريل 2015

معالجته من خلال إصلاح نظام الخدمة المدنية. على عكس ما يتردد دوماً، فإن فاتورة رواتب الخدمة المدنية الفلسطينية ليست كبيرة جداً وفقاً للمعايير الدولية؛ فالمساهم الرئيسي في فاتورة الرواتب المرتفعة هو نسبة ارتفاع الأجور إلى الناتج المحلي الإجمالي المدفوع للموظفين في الحكومة المركزية.

حتى وإن تمت زيادة فاتورة رواتب الموظفين المعيّنين من قبل حكومة الأمر الواقع في غزة، فإن فاتورة أجور السلطة الفلسطينية ستشكل أقل من 5% من مجمل عدد السكان الفلسطينيين، الأمر الذي يبقي الضفة الغربية وقطاع غزة في مرتبة أقل بكثير من العديد من بلدان العالم وعلى مقربة من البلدان ذات الدخل المتوسط والتي تشكل فاتورة رواتبها ما نسبته (5.3%) من مجموع السكان.

وبالنظر إلى الناتج المحلي الإجمالي للفرد الواحد، فإن السلطة الفلسطينية تدفع أجوراً عالية جداً (3.5 أضعاف الناتج المحلي الإجمالي للفرد الواحد)، وهو أعلى بكثير من المتوسط في أي منطقة أخرى في العالم باستثناء أفريقيا.

هنالك عدة عوامل تجعل من رواتب موظفي الحكومة المركزية، في المتوسط، عالية نسبياً مقارنة مع الناتج المحلي الإجمالي الفلسطيني للفرد الواحد أولاً، في سنة من السنوات قامت السلطة الفلسطينية بمنح جميع الموظفين زيادات كبيرة، الأمر الذي عمل على رفع الرواتب بشكل كبير، وهو ما لم يتناسب مع العثور على مصدر تمويل مستدام لهذه الزيادات.

ثانياً، إن جميع موظفي السلطة الفلسطينية يحصلون على زيادات سنوية تتجاوز التضخم (خصوصاً في قطاع غزة)، وهذه الزيادات لا تأخذ بعين الاعتبار حركة الأجور في القطاع الخاص، وينتج عن ذلك تجاوز رواتب القطاع العام تلك الموجودة في القطاع الخاص إلى حد كبير، خاصة أولئك الموجودين على الدرجة الأدنى في سلم الرواتب.

ثالثاً، يعد هيكل التدرج الوظيفي - وتحديدًا في قطاع الأمن في السلطة الفلسطينية - متضخماً، خاصة في وجود عدد كبير من الموظفين في الفئات العليا، والذي يفوق ما هو متعارف عليه في البلدان الأخرى.

وبالنظر إلى هذه العوامل مجتمعة، فإن السبب يبدو أكثر وضوحاً وراء ارتفاع متوسط الأجور الذي تدفعه السلطة لموظفيها. إلى جانب ذلك، وبينما عملية التوظيف بشكل مجمل في السلطة الفلسطينية ليست مرتفعة، فهناك شواغر في بعض القطاعات والمؤسسات

يبلغ عدد الموظفين الحكوميين التابعين لقطاع الأمن ما يقارب 65,000 موظفاً، وهو ليس بالعدد الكبير مقارنة بمقاييس الدول في الشرق الأوسط. لكنه يعد كبيراً جداً وفقاً للمعايير العالمية، خاصة بالنظر إلى العدد الكبير من الضباط.

علاوة على ذلك، فإن كلا قطاعي التعليم والصحة، يضمنان عدداً أكبر من الموظفين مقارنة بالبلدان الأخرى في المنطقة أو تلك المشابهة في مستويات التنمية.

وتظهر التجارب الدولية أنه من الممكن الحصول على جودة أعلى في خدمات التعليم والصحة بعدد أقل من الموظفين نسبة إلى عدد السكان في كل قطاع. فإذا ما تم تخفيض العدد النسبي للموظفين في قطاعي الصحة والتعليم من خلال تجميد سياسة التوظيف المؤقت، فإنه يمكن للسلطة أن توفر الكثير،

تم إعداد هذه الدراسة والتي جاءت تحت عنوان

Causes behind the Palestinian Authority's Large Wage Bill and the Road to Its Sustainability

وتم تأليفها من قبل فريق موظفي البنك الدولي: كبير الاقتصاديين أورهان نيكسيك، والخبير الاقتصادي نور ناصر الدين، والمستشار مايكل ستيفنز، بمساعدة الاستشاري سامي معاري الذي شارك فريق البنك في إجراء البحوث وتحليل التقارير. وفي التنويه الصادر في بداية الدراسة تُشير إلى أن المعلومات الواردة فيها لا يمكن التوصل إليها دون مساعدة من وزارة المالية الفلسطينية، ووزارة الصحة، ووزارة التربية والتعليم، ومؤسسات أخرى في السلطة الفلسطينية. كما أنها استفادت من التشاور مع جهات مانحة في الاتحاد الأوروبي و USAID و DFID.

يشار إلى أن "الحدث"، قد حصلت على موافقة البنك الدولي لنشر هذه المادة التي تم إعدادها في شهر أبريل 2015.

علماً بأن "الحدث" ستقوم بنشر الدراسة الكاملة عبر موقعها الإلكتروني خلال الأيام القليلة القادمة.

الملخص التنفيذي

فاتورة رواتب القطاع الحكومي من الأعلى في العالم من الناحية النسبية، تعد فاتورة رواتب موظفي القطاع العام في الضفة الغربية وغزة من بين أعلى المعدلات في العالم، فغالبيتها الدول تشكل فاتورة أجورها ما نسبته 10% فأقل من الناتج المحلي الإجمالي، بينما تصل في السلطة الفلسطينية إلى ما نسبته 17% من الناتج المحلي الإجمالي. 15% هي نسبة فاتورة الرواتب وحدها من الناتج المحلي الإجمالي، وتشكل 55% من النفقات المتكررة و 83% من حجم العائدات. ومن الواضح أن هذه الأرقام لا تشمل تكلفة رواتب موظفي الأمن وموظفي الخدمة المدنية في سلطة الأمر الواقع في غزة، وذلك لعدم وجود أرقام معلومة، ولكنه يعتقد بأن النسبة تتراوح ما بين 3-4% من الناتج المحلي الإجمالي. وبالتالي، فإنه عند إضافة هؤلاء الموظفين على فاتورة رواتب السلطة الفلسطينية فإن تكلفة فاتورة الرواتب سترتفع لتصل في أقل تقدير إلى 18% من الناتج المحلي الإجمالي.

فاتورة الرواتب..المساهم الأكبر في الأزمة المالية الخائفة في السلطة الفلسطينية لا تغطي إيرادات السلطة الفلسطينية (2.3 مليار دولار في 2013) ومساعدات المانحين الدوليين (1.4 مليار في عام 2013) العجز المالي فالسلطة الفلسطينية التي تعتمد على دفع المتأخرات لسد هذا العجز. وتعد هذه الطريقة ممارسة غير مستدامة تضر بالقطاع الخاص.

ونظراً إلى أن فاتورة الرواتب تمثل ما يقارب نصف النفقات المتكررة للسلطة الفلسطينية، وأخذاً بعين الاعتبار حجمها المتضخم، فإن التقليل من فاتورة الأجور يجب أن يكون

عنصراً أساسياً في أي جهد يهدف لوضع الوضع المالي للسلطة الفلسطينية على أسس مستدامة. وفي هذا السياق، من المهم أن نلاحظ أن مساهمة قطاعي الأمن والشرطة هي مساهمة محدودة في استدامة الوضع المالي للسلطة الفلسطينية.

تمويل موازنة السلطة سيزداد صعوبة في حال ضم رواتب موظفي القطاع، والذي تقوم بدفعها سلطة الأمر الواقع في قطاع غزة، إلى فاتورة رواتب السلطة كجزء من عملية «المصالحة» في ظل حكومة الوفاق

في الوقت الحالي، فإن المعلومات المتاحة هي فقط عن موظفي الخدمة المدنية الذين عينتهم سلطة الأمر الواقع في غزة. وإذا ما أضيفت فاتورة رواتبهم إلى فاتورة رواتب السلطة، فإن فاتورة الأجور السنوية ستزداد لتصبح ما يقارب الـ389 مليون دولار.

وإذا لم تقم السلطة بتقليص ملموس في حجم فاتورة الرواتب المجتمعة، ولم تقم بزيادة حجم الإيرادات الضريبية المتعلقة بالنشاط الاقتصادي في غزة، وإذا لم تتمكن من الحصول على مصادر تمويل إضافية من قبل الجهات المانحة لتغطية هذه التكاليف الإضافية، فإن السلطة لن تتمكن من تمويل موازنتها ضمن التكاليف الإضافية.

ويقدر البنك الدولي أن تكون الإيرادات الإضافية التي يمكن جمعها من غزة كافية لتغطية تكاليف رواتب الموظفين. ولكن وفي هذه المرحلة، فإنه سيكون من الصعب التنبؤ بسرعة نمو هذه الإيرادات وبالفتره الزمنية اللازمة لتكون ملائمة لتغطية الزيادة في فاتورة رواتب السلطة في قطاع غزة.

وبعيداً عن حجم هذه العائدات المقدر جمعها من غزة، فإن مسألة توحيد الموظفين سيخلق أو يكشف عن الفائض في الحاجة في «الموظفين»، وهو ما سيسوجب على السلطة



ليكون أكثر اتساقاً مع المعايير الدولية، فإنه من المؤكد أن تتخفف فاتورة الأجور بنسبة تصل إلى ثلاث نقاط مئوية مقارنة بخطط الأساس.

مع ذلك، وفي حال لم يتم تسريع النمو الاقتصادي المناسب فإن السلطة الفلسطينية لن تكون فاعلة في الوصول إلى الهدف المقترح في فاتورة الرواتب على المدى المتوسط. وحتى لو حاولت السلطة تطبيق برنامج طموح نسبياً لتطبيق ضوابط فاتورة الرواتب، فإن التخفيض بالنسبة للنتائج الإجمالي المحلي سيكون له تأثير هامشي. لتخفيض فاتورة الرواتب بما نسبته 5 نقاط مئوية من الناتج المحلي الإجمالي، فإن هذا الأمر سيحتاج إلى جانب الجهود المبذولة من قبل السلطة نمو اقتصادياً قوياً نسبياً متوسطه 6% سنوياً.

ولغايات التوضيح، إذا كان النمو في الناتج المحلي الإجمالي كان سيزيد لمستوى ما تنبأ به صندوق النقد الدولي في حال إحراز اختراق في عملية السلام، فإن فاتورة الرواتب كانت ستخفف بأكثر من 5 نقاط مئوية، من جهة النمو الاقتصادي في حال بقاء الظروف ثابتة.

بالتالي، فإن فاتورة رواتب منخفضة ومصادر تمويل مستدامة، بالإضافة إلى جهود السلطة الفلسطينية، فإنها تتطلب إرخاء «إسرائيل» للقيود المفروضة على النشاط الاقتصادي. وكما أكد البنك الدولي ومؤسساته في تقارير سابقة، فإن نظام القيود المتعددة على النشاط الاقتصادي في الضفة الغربية وغزة، والذي تم فرضه من قبل الحكومة الإسرائيلية، هو العائق الذي يحول دون تحقيق نمو اقتصادي متوسطه 6% سنوياً. وهذا ما لا يمكن تحقيقه دون إرخاء القيود بحيث يسمح بالتبادل التجاري بين الضفة الغربية وقطاع غزة ومع أطراف ثالثة بحرية وبطريقة فعالة من حيث التكلفة، وتسهيل عملية الاستثمار في الضفة الغربية في المناطق «ج» الغنية بالموارد.

فمن أجل تحقيق نمو اقتصادي متوسطه 6% سنوياً، يتطلب تداولاً للبضائع بين الضفة الغربية وقطاع غزة ومع أطراف ثالثة بحرية بطريقة فعالة من حيث التكلفة، وتسهيل عملية الاستثمار عبر إمكانية الاستفادة من الموارد الغنية الموجودة في المناطق المصنفة «ج» في الضفة الغربية.

«البدلات» في الراتب الأساسي، فقد أثبتت التجربة أن نسباً عالية من البدلات في أجور القطاع العام هي في غالب الأحيان السبب وراء تضخم فاتورة الأجور.

2. يتعين على السلطة الفلسطينية أن تحدد الوحدات الحكومية التي يمكن من خلالها تحقيق مكاسب في الكفاءة من حيث عدد الموظفين، خاصة بعد الدمج المتوقع للموظفين الذين عينتهم «سلطة الأمر الواقع في غزة»، ومن خلال تطبيق سياسة «التوظيف الصفري» (المرجم: أي أن يكون نمو الموظفين في تلك الوحدات الحكومية صفراً)، وأن تحد من نسبة النمو في الوحدات الحكومية إلى الحد الأقصى المناسب مع نمو السكان (أي ثلاثة في المئة). ويقدر البنك الدولي أن حوالي 450 مليون دولار أو 3 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي يمكن توفيره عن طريق خفض عدد الموظفين المتواجدين في «المراتب العليا» في قطاع الأمن. وعلى السلطة أن توقف الزيادة في عدد موظفي قطاع التعليم على مدى السنوات الخمس القادمة لإغلاق الفجوة من حيث (نسبة الطالب / المعلم)، مع مدارس وكالة الغوث، والذي من شأنه أن يقلل فاتورة الأجور بنسبة 0.75 نقطة مئوية في غضون خمس سنوات. وإن تطبيق تدابير مماثلة في مؤسسات السلطة الفلسطينية خارج قطاعي الصحة والتعليم من شأنه أن يوفر 0.5 نقطة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي.

3. وأخيراً، يجب أن تلعب وزارة المالية الفلسطينية دوراً أقوى في عملية التخطيط لفاتورة الرواتب. وعلى السلطة الفلسطينية أن توسع ممن صلاحيات وزارة المالية لتتمكن من تحديد سقف للأجور ومن منح الموافقة على التعيينات الجديدة وفقاً لهذا السقف. وهذه الضوابط لا يجب أن يتم تطبيقها فقط على الموظفين العموميين بل أيضاً على موظفي العقود المؤقتة. وللوصول إلى التخفيض المرجو في فاتورة الرواتب، فإن على السلطة إدخال تعديلات على التوظيف في قطاعي الخدمة المدنية والأمن، لإزالة أي درجة وظيفية غير مستحقة ومنع ازدياد مواقع الوظيفية، وخاصة في قطاع الأمن.

وبالتالي، إذا تم إصلاح القطاع الأمني عبر الحد من عدد الموظفين في الدرجات العليا وتحقق «التسلسل الوظيفي»

وبالتالي تستخدم ما توفره في مدخلات أكثر أهمية لتطوير أداء هذين القطاعين.

من أجل تحسين استدامة الموازنة العامة ولتزيد من الهامش المالي لاستثمارات حكومية أكثر إنتاجية فإن حجم فاتور الرواتب (وبعد إضافة ودمج موظفي غزة) يجب أن تنخفض بخمس نقاط مئوية في أقل تقدير على المدى المتوسط ودرجة التخفيض النسبية هذه في فاتورة الرواتب هي طموحة، ولكن فيما لو تم تطبيقها، فإن فاتورة الرواتب في السلطة الفلسطينية ستبقى مرتفعة وفقاً للمعايير الدولية.

وهذا المستوى المقترح من التخفيض، مع تثبيت العوامل الأخرى، من شأنه أن يمكن السلطة الفلسطينية من تمويل ميزانيتها دون الحاجة إلى مراكمة متأخرات القطاع الخاص عليها، كما هو الحال الآن.

من حيث المبدأ، فإن مزيداً من الانخفاض مرغوب فيه، ولكن هذه النسبة منه لن تكون قابلة للتخفيض والتحقق قبل 4-5 سنوات قادمة.

وللوصول إلى فاتورة الرواتب المرجوة، على السلطة الفلسطينية أن تتبع سياسيات احتواء الزيادة في التوظيف والرواتب علماً بأن، 50% من موظفي السلطة والذين هم على أدنى السلم الوظيفي رواتبهم أعلى من رواتب نظرائهم في القطاع الخاص، فإن على السلطة الفلسطينية إجراء تقييم يشرح أسباب تلك الفروقات في الرواتب، وإذا لم تتمكن من إيجاد مبررات اقتصادية، فإن عليها أن تنظر في تطبيق تجميد مؤقت في نمو الأجور أو على الأقل تحديد هذا النمو لهذه الفئة من الموظفين. على سبيل المثال، إذا تم تنفيذ تجميد النمو في جدول الأجور لـ (خمس سنوات) لمدة خمس سنوات، فإن فاتورة الرواتب في السلطة ستخفف بما يقارب نقطتين مئويتين من الناتج المحلي الإجمالي، ومع ذلك فإن أجور هذه الفئة من الموظفين ستظل أعلى مما يدفع في القطاع الخاص لشغل وظائف مماثلة، وبمؤهلات مماثلة. وفي الحقيقة، عادة ما ينصح أن تكون الرواتب في القطاع العام أقل من تلك التي في القطاع الخاص، نظراً إلى أن خطر فقدان الوظيفة في القطاع العام أقل من الخاص. وعلى السلطة أيضاً أن تدمج معظم

من غزة

مؤسسات حكومية وأهلية تنتقد استثناء الحكومة لدورها في الإعداد لمؤتمر المانحين المزمع عقده الشهر المقبل

حشد الجهود وتنظيمها باتجاه تحريك عجلة الإعمار وتنفيذ التزامات المانحين، معتبراً أن الهدف الأساس المفترض تحقيقه من وراء عقد المؤتمر هو إطلاع المجتمع الدولي على ما وصلت إليه عملية إعادة الإعمار وحث الدول المانحة على الإيفاء بتعهداتها.

وقال عبد الكريم: «لا علم لي بالمؤتمر، ولكن إن كان يهدف لمتابعة نتائج مؤتمر القاهرة، فهذا بحد ذاته يؤكد حقيقة عدم الرضا عن مجريات عملية الإعمار والعقبات التي واجهتها، وفي ذات الوقت عدم الرضا عن أداء المانحين الذين لم يلتزموا بتعهداتهم، لذا تسعى الحكومة لتفعيل التزامات المانحين من خلال عقد هذا المؤتمر في رام الله وعلى أرض فلسطينية لما لذلك من أهمية معنوية، وإن كان من المفروض أن يعقد في غزة ولكن طبيعة الظروف لا تسمح بذلك».

وحول ما تشكله تداعيات انشغال المجتمع الدولي بالأحداث والهجمات التي استهدفت بروكسل مؤخراً من تهديد على فرص نجاح المؤتمر، اعتبر عبد الكريم أن هذه العوامل قد لا تتسبب في تأخير موعد المؤتمر أو عدم عقده، فالحكومة لن تقوم بعقد المؤتمر دون أن تكون انتهت من مخاطبة ومراسلة الدول المانحة وضمنت مشاركتها ولكن هذه الأحداث قد تؤثر مجدداً على مستوى التزام المانحين بتنفيذ ما سيفضي إليه هذا المؤتمر من نتائج، لذا في كل الأحوال ليس هناك ضمانات لأن يخرج المؤتمر بنتائج تكفل إحياء عملية الإعمار من جديد.

لا علم لنا بالمؤتمر

من جهته أعرب علي الحايك رئيس جمعية رجال الأعمال ونائب رئيس الاتحاد العام للصناعات في قطاع غزة عن تأييده لعقد المؤتمر وتفعيل التزامات الدول المانحة والالتفات إلى إعادة الإعمار، بما في ذلك تمويل احتياجات القطاع الخاص وإعادة إعمار ما تضرر من منشآته وتعويضه عن خسائره الجسيمة وتوفير التمويل اللازم للقطاع الصناعي وأن تضع الحكومة الاقتصاد على سلم أولوياتها، فالجميع يعلم ما وصلت إليه نسبة البطالة من معدلات غير مسبوق نتيجة تباطؤ إعادة الإعمار.

مخاوف من إهمال القطاع الخاص

وأشار الحايك إلى أنه بحث خلال مشاركته في لقاءات عقدت

طال التعطيم على الترتيبات والتحضيرات التي تجريها الحكومة لعقد مؤتمر المانحين الشهر المقبل الوزارات ذات العلاقة كوزارة الأشغال العامة والإسكان ووزارة العمل، قبل أن يطال التعطيم الحكومي مؤسسات القطاع الخاص والمجتمع المدني، حيث انتقدت أطراف حكومية وغير حكومية استثناءها وعدم التنسيق معها في الإعداد لهذا المؤتمر المتوقع عقده في الثالث عشر من شهر نيسان المقبل في مدينة رام الله، حسب ما أكدته لـ "الحدث" مصادر حكومية مطلعة.

الحدث- حامد جاد

خلال الشهر المقبل. وقال الحساينة: «حتى الآن لم تتجاوز الالتزامات الفعلية للدول والجهات المانحة المختلفة 28%، وهذا أقل من المتوقع، ورغم ذلك نحن لا نريد التقليل من شأن الداعمين ولكننا كحكومة نعتبر أن هذا الأمر لم يلب حتى الآن توقعاتنا، خاصة تجاه الإسكان وإعادة إعمار وبناء المنشآت الاقتصادية المدمرة».

وانسحب عدم التنسيق للمؤتمر على وزارات أخرى ومنها وزارة العمل، حيث لم يخف مأمون أبو شهلا وزير العمل عدم معرفته بتفاصيل المؤتمر وترتيبات انعقاده، إلا أنه أكد أنه كان هناك محاولات بذلت مؤخراً مع مصر والدولة الراعية لمؤتمر القاهرة «النرويج» لتفعيل التزامات المانحين، ولكن المناخ العام غير مساعد وغير ملائم، وهناك حالة من الإرباك في ظل أن مجمل ما تلقته السلطة يشكل 28% مما وعدت به الدول المانحة، الأمر الذي أثر سلباً على عملية الإعمار.

مؤتمر يؤكد عدم الرضا عن عملية الإعمار. أما الخبير الاقتصادي دكتور نصر عبد الكريم، الذي شأنه أيضاً شأن الآخرين في عدم المعرفة بموعد وترتيبات المؤتمر المذكور، فيرى أنه يتوجب على السلطة بعد مضي نحو 20 شهراً على الحرب الأخيرة إطلاع مجتمع المانحين على أبرز ما تم تحقيقه في عملية إعادة الإعمار، وأن تعمل على

في أحاديث منفصلة أجرتها "الحدث" مع عدد من المسؤولين الحكوميين والمختصين وممثلين عن مؤسسات أهلية وتابعة للقطاع الخاص، اعتبر وزير الأشغال العامة والإسكان دكتور مفيد الحساينة أن عقد مؤتمر للمانحين ضمن المرحلة الراهنة يهدف بالدرجة الأولى إلى حث الدول المانحة على الإيفاء بتعهداتها التي قطعتها على نفسها خلال مؤتمر القاهرة الذي عقد في الثاني عشر من تشرين أول عام 2014، ولم تلتزم بها، خاصة ما يتعلق بالتزاماتها تجاه إعادة إعمار وبناء البيوت المدمرة كلياً أو جزئياً.

استثناء وزارتي الإسكان والعمل

وانتقد الحساينة عدم إطلاع وزارته أو التنسيق معها حتى الآن بشأن التفاصيل والترتيبات المتعلقة بعقد المؤتمر المذكور، مبيناً أن هناك تواصل بين رئيس الوزراء الدكتور رامي الحمد لله والدول المانحة، وهناك جهود حثيثة تبذلها الحكومة باتجاه تفعيل التزامات المانحين، حيث دفعت بعض الدول العربية والأجنبية جزءاً من التزاماتها، وتم التوافق على منحة الكويت البالغة قيمتها 200 مليون دولار، حيث أن تنفيذها قيد الإجراءات النهائية يتوقع البدء بعملية الصرف

العمل على تسريع إيصال الأموال اللازمة لوضع حد لمعاناة متضرري الحرب الأخيرة وإعادة إصلاح وتأهيل مرافق البنية التحتية المتهالكة والمدمرة.

وقال: «كنّا نتمنى أن يعقد هذا المؤتمر في غزة وان يزور الممولون قطاع غزة ويلتقوا بالمتضررين ويلمسوا عن قرب معاناتهم وأوضاعهم المعيشية الصعبة، لكن للأسف كما علمنا من السيد نيكولاي ملادينوف، المنسق الخاص للأمم المتحدة لعملية السلام خلال اجتماعنا معه قبل أسبوعين أنه سيعقد برام الله، وطلبنا منه بشكل رسمي مشاركة ممثلين عن المتضررين في هذا الاجتماع لإيصال صوتهم ومطالبهم، إضافة لمشاركة ممثلي منظمات المجتمع المدني في قطاع غزة، حيث وعد ملادينوف بدراسة الأمر وأكد لنا أهمية هذا الاقتراح خاصة وأنه تم تهميش مشاركة المتضررين ومنظمات المجتمع المدني في مؤتمر المانحين في القاهرة، ونحن في الشبكة سنعمل على إرسال وفد يمثل القطاعات المنضوية تحت إطار الشبكة كالصحة والمرأة والشباب والزراعة وغيرها إلى الضفة الغربية من أجل لقاء ممثلي المنظمات الأهلية الفلسطينية والدولية لمشاركتهم برؤيتهم تجاه الإعمار ضمن إطار شمولي يخرج قطاع غزة من واقع الأزمات الإنسانية المركبة التي يعيشها كالبطالة والفقر وانعدام الأمن الغذائي والمياه والكهرباء والصحة والبنية التحتية».

وكان ملادينوف كشف في السابع عشر من الشهر الماضي عن ترتيبات تجريها الأمم المتحدة لعقد مؤتمر دولي للدول المانحة في رام الله بهدف تفعيل التزامات تلك الدول تجاه عملية إعادة الإعمار والإسراع في تنفيذ هذه الالتزامات التي تعهدت بها في مؤتمر المانحين الذي عقد في القاهرة، معرباً عن أمله في الحصول على المساعدات الكافية لمواجهة تحديات إعادة إعمار غزة.

اقتصادية، وتقدر تكاليف إنعاشها وإعادة إعمارها حسب ما تم رسده في الخطة الوطنية للإنعاش المبكر وإعادة الإعمار بحوالي 566 مليون دولار، وهي ثلاثة أضعاف خسائر الحرب الأولى التي شنت على قطاع غزة في 2008-2009، حيث لم يطرأ حتى الآن أي جديد، وبقت تلك المنشآت على حالها كما هي، وأن ما تم إنجازه في الملف الاقتصادي اقتصر على صرف تعويضات للمنشآت الاقتصادية لم تتجاوز قيمتها تسعة ملايين دولار، واستهدفت في حينه المنشآت الصغيرة التي بلغ تقييم خسائر المنشأة الواحدة منها أقل من سبعة آلاف دولار».

وحول مدى معرفته بالمؤتمر المزمع عقده قال: «للأسف الشديد لم أسمع عن هذا المؤتمر، وأشك في إمكانية انعقاده في ظل الظروف الحالية وعدم وجود أي أفق لحل سياسي في المستقبل القريب، ولكن في حال تم التأكيد على عقده، فلا بد وأن يركز القائمون على هذا المؤتمر على دعم وتمويل متطلبات النهوض بالقطاع الاقتصادي بما يمكنه من مواجهة التحديات التي تتعرض لها قطاعاته المختلفة».

وأكد الطباع على ضرورة تحرك الجهات المانحة والسلطة باتجاه العمل على تعويض المنشآت الاقتصادية بأسرع وقت ممكن، وذلك لإعادة عجلة الحياة الاقتصادية للدوران مرة أخرى كي تساهم في خفض معدلات البطالة المرتفعة، وتحسين الأوضاع المعيشية لسكان قطاع غزة.

كنّا نتمنى زيارة الممولين لقطاع غزة

أما أمجد الشوا مدير شبكة المنظمات الأهلية، فأكد أنه في ظل الالتزام الضعيف للدول المانحة تجاه تنفيذ تعهداتها التي لم تتجاوز 28% من قيمة ما تعهدت بدفعه في مؤتمر القاهرة، وفي ظل الإبقاء على عشرات آلاف الأسر التي فقدت منازلها ومصادر رزقها بدون مأوى أصبح، فمن الضرورة

مؤخراً مع مؤسسات دولية جملة من القضايا المتعلقة بأوجه الاحتياجات المطلوب من المانحين تليبيتها وقال: «لم نتلق من الحكومة حتى الآن أي دعوة، ونأمل ألا يكون هناك إهمال للقطاع الخاص من الحكومة».

بدوره قلل د. ماهر الطباع مدير العلاقات العامة في غرفة تجارة غزة من أهمية ما يتردد حول عزم الحكومة على عقد مؤتمر دولي للمانحين في رام الله الشهر المقبل، مشدداً بقوله: «المؤتمرات كظاهرة يشارك فيها المانحون لا تشكل بالنسبة لنا أهمية، وما يهمنا هو الالتزام بالوعود والنتائج والتوصيات الصادرة عن هذه المؤتمرات، فتجارينا السابقة مع المؤتمرات مريرة، فمؤتمر شرم الشيخ الذي عقد في شهر آذار من عام 2009 عقب الحرب الأولى على قطاع غزة، وتعهد المانحون خلاله بتقديم 4.5 مليار دولار لإعادة إعمار قطاع غزة، لم يصل منها شيء لقطاع غزة، وبعد الحرب الأخيرة على غزة في صيف عام 2014، عقد مؤتمر المانحين لإعادة إعمار قطاع غزة في مدينة القاهرة، وتقدمت السلطة الوطنية الفلسطينية بخطة وطنية للإنعاش المبكر وإعادة الإعمار في غزة، وتم وضع هذه الخطة بهدف الانتقال من جهود الإغاثة إلى التنمية طويلة الأمد في قطاع غزة عبر أربعة قطاعات رئيسية، هي القطاع الاجتماعي وقطاع البنية التحتية والقطاع الاقتصادي وقطاع الحوكمة، كما تقدمت السلطة بخطة لدعم الموازنة على مدار السنوات الثلاث القادمة، وما تم رسده في هذا المؤتمر 5.4 مليار دولار على أن يكون نصف هذا المبلغ لإعادة إعمار قطاع غزة، أي 2.7 مليار دولار والنصف الآخر لدعم موازنة السلطة، لكن للأسف الشديد بعد مرور أكثر من عام ونصف العام على انعقاد المؤتمر، لم نر أي عملية إعمار حقيقية لقطاع غزة، فعلى صعيد المنشآت الاقتصادية في كافة القطاعات (التجارية والصناعية والخدمية) التي يتجاوز عددها 6000 منشأة



من غزة

في غزة .. الصناعات اليدوية مقاومة من نوع آخر

كان الاعتماد على الصناعات اليدوية وكنا نصنع كل ما يلزم المنزل أما الآن فالتطور كاد أن يفتك بالصناعات اليدوية ويُنهيا إلى زوال.

يستخدم أبو عبود في صناعته فقط النحاس الخالص دون أي إضافات، ما يُضفي رونقاً خاصاً على ما تنتجه يداه، يقول: الصناعات الحديثة خفيفة ومُدعمة بمواد أخرى تُعجل من اهترائها على عكس ما عهدناه في الصناعات التقليدية اليدوية»، ويُضيف أن صناعاته المتقنة كانت تجد سوقاً رائجاً في الضفة المحتلة والخارج إلا أن الإغلاق والحصار وأد مهنته التي بقي محافظاً عليها أكثر من أربعين عاماً، ويؤكد أنه لم يعد يجد المواد الأساسية لمهنته كالفحم الحجري وبرادة حديد للحام، كما لم يستطع التواصل مع زبائنه في الضفة الغربية والأراضي المحتلة ما أفقده الكثير من مقومات البقاء لكنه يُصر على المقاومة - حسبما قال-

خيزران يُصارع البقاء

إلى الوسط تماماً من مدينة غزة، كان بسام المظلوم خمسة وأربعون عاماً، يحثُ ابنه أشرف على إنجاز وتشطيب أحد أسرة الأطفال المصنوعة من أعواد الخيزران، قال: إن هذه الأسرة مكنتني من الحفاظ على مهنة أبي وأجدادي»

كان الرجل يُصنع الخيزران حسب الطلب للمنازل والمطاعم والمؤسسات والحدائق وغيرها، ويُصدر بقرابة 60 طقم من كنب الخيزران كل أسبوعين للأراضي المحتلة عام 48، لكنه ما عاد يفعل ذلك.

الأسباب كما قال لا تعدو الإغلاق والحصار الإسرائيلي الذي عزل قطاع غزة عن العالم ودمر قطاع الصناعة فيه، يؤكد أنه لم يجد بُد من البقاء والاستمرار في المقاومة وإنتاج أثاث الخيزران ليبقى شاهداً على تاريخ الأجداد وهويتهم الثقافية، فاتجه إلى التركيز على أسرة الأطفال باعتبارها الأكثر رواجاً والأقل سعراً بما يتناسب مع دخول المواطنين.

وتمنح صناعة الخيزران المظلوم، مُتعة وراحة كبيرتين، ليس لأنها تُحقق له مصدراً للرزق وإنما تحقق حفظ التراث الذي جاهد أجداده في نقله وحفظه حتى وصل إليه، يقول: بدوري نقلته إلى أكبر أبنائي أشرف وهو يُعلمه لأطفاله، حتى يستمر باقياً مُذكراً بتاريخنا وهويتنا بعيداً عن زيف وافترادات الاحتلال».

كادت الصناعات اليدوية في قطاع غزة أن تُسدل ستار العتمة على وجودها، لما تُجابهه من حصار أدى إلى افتقاد الصناعات للمواد الخام وإغلاق حرمهم من تصدير منتجاتهم إلى الأسواق العربية والأوروبية؛ لكنها ما زالت على قيد الأمل بالانتعاش يوماً ما، تُقاوم من أجل حفظ الهوية والتاريخ.

غزة- محاسن أُصرف

سيراميك، وأضاف: سنبقى متجذرين بتراثنا وتراث أجدادنا ولن نُضيعة أبداً».

ويُصر عطا الله على العمل داخل فخارته ساعات طويلة يومياً يصنع القدر والقوارير والزبادي وغيرها، ويعتمد على تسويقها في الأسواق الشعبية بمحافظة القطر، ليتمكن من تشغيل فاختورة جده وتأمين مصاريف التصنيع الخاصة بشراء المواد الخام، يؤكد أن صناعة الفخار تنتعش قليلاً في فصل الصيف نظراً لزيادة الطلب على القوارير التي تحتفظ بالماء البارد في ظل الأجواء الحارة وانقطاع التيار الكهربائي، وازدياد الطلب على القدر التي تُعد الوعاء الأول لتجهيز طعام الأفراح والمناسبات.

ويأمل صانع الفخار عطا الله، أن تعود مهنة أجداده إلى مجدها باعتبارها جوهر التراث الفلسطيني القديم، قائلاً: «لا أنكر أن أبي أو أنا قد عرفنا مهنة أخرى غير صناعة الفخار منذ كنا صغاراً».

آخر النحاسين

اتجأها إلى الشرق الأقصى من شارع النفق في حي الفواخير كان الخمسيني محمد أبو عبود، داخل ورشة قديمة يقبض بيديه على لوح نحاسي ليرسم هلالاً استعداداً لصناعته، بدءاً من مراحل القص مروراً بعملية التسخين والطرق الذي يمنحه جمالية كبيرة تُضاهي المئذنة التي سيوضع عليها، أخبرنا أبو عبود أنه ورث المهنة عن والده وجده وأكد أنه لن يتخلى عنها رغم محدودية الدخل الذي تُحققه له، يقول: أعمل هنا بمفردي منذ أربعين عاماً لأصنع أهلة المساجد ومصبات القهوة»، ويستكمل: في السابق

صُناع أخبروا مراسلة «الحدث» أن إصرارهم على امتحان الصناعات اليدوية، ليس لكسب الرزق فحسب، بل لإكساب الأجيال القادمة الهوية والتاريخ الفلسطيني الذي يُحاول الاحتلال الإسرائيلي طمسه حيناً وسرقته حيناً آخر.

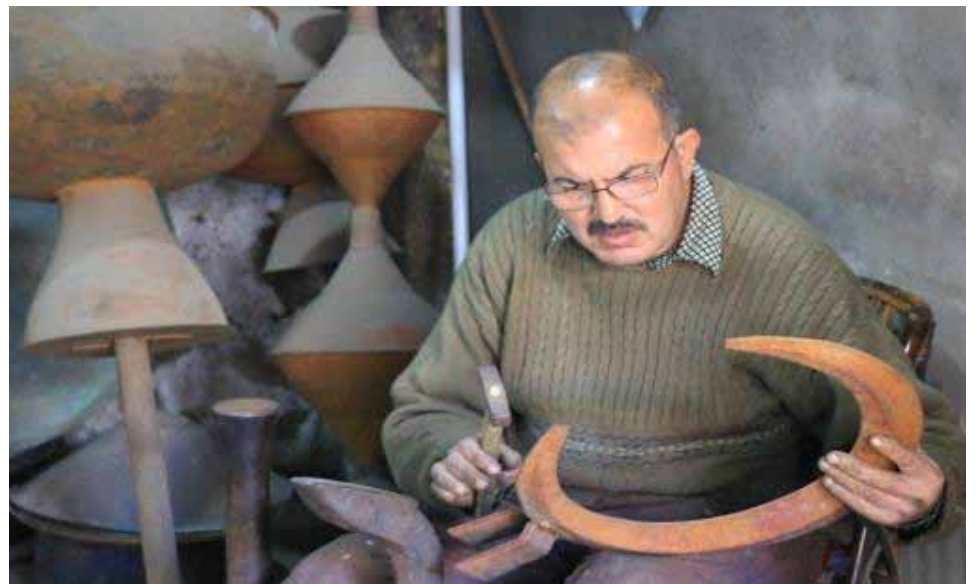
فاخورة جدي باقية

في شارع النفق إلى الشرق من مدينة غزة، كان يجلس صبري عطا الله، ستة وخمسون عاماً، أمام ما صنعه يداه وعماله من الفخار، يؤكد الرجل أن عائلته امتهنت صناعة الفخار في منتصف القرن الماضي بعد هجرة جده من عكا إبان حرب 48، ويُشير إلى أن جده عمد إلى إقامة معمل في كل بقعة تطأها قدماه على أمل استمرار صناعة الفخار كونها ترمز إلى التاريخ الفلسطيني الذي حاول الاحتلال طمسه وسرقته، يقول: «شيد جدي الفواخير في سوريا ولبنان والأردن، لكن الفاخورة الأشهر كانت بغزة نظراً لغزارة إنتاجها وجودته وروعة تصاميمه».

ويذكر عطا الله، أن صناعات جده كان تُصدر إلى الأسواق العربية والأجنبية المتعطشة لتراث الأراضي المقدسة، لكنه ما يلبث أن يستدرك بحرقه «الآن صناعة الفخار تكاد تندثر في قطاع غزة» ويرجع أسباب ذلك إلى أزمات القطاع المتكررة من انقطاع الكهرباء وشح الوقود بين الحين والآخر وعدم السماح من قبل الاحتلال الإسرائيلي بإدخال الآلات والمواد الخام التي تُطور الفخار إلى




بسام المظلوم




محمد أبو عبود

جديد الحدث 2016

cars.alhadath.ps




صحيفة الحدث | جميع السيارات | تقسيط | التأمين | آخر الأخبار | فيديو و صور




ابحث عن سيارة

بحث

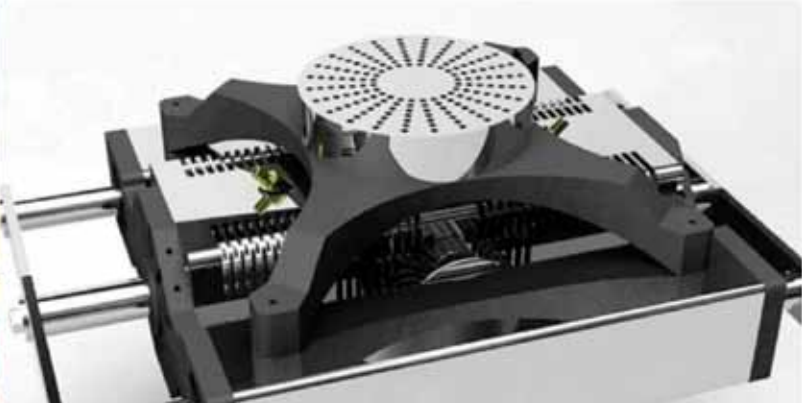
النوع | السعر الأقصى (بالدولار) | نوع الوقود | حجم المحرك الأقصى (مثال : 1200)




الحدث سيارات: مرسيدس E-Class الجديدة
كلها تدخل رسمياً خط الإنتاج (صور)




الحدث سيارات: كيا تكشف النقاب عن
أوليتها الهجين (صور)



الحدث سيارات: انتبه! محرك سيارتك سيأتي من إسرائيل
الحدث سيارات- مصدر الخبر شركة إسرائيلية طورت محركاً تاجعاً واقتصادياً وأكثر نظافة بكثير



الحدث سيارات: استون مارتن تنشر فيديو
لسيارتها DB11 وجميع نسخها السابقة



الحدث سيارات: بالصور في مسابقة جوائز
الاصمحة الألمانية للسيارات... الفائزة سيارة غير
الماتية

سيارات متنوعة



كيا سول

موديل 2015

ابتداء من 130,891 ر.م

(ملاحظة: لمشاهدة السعر بمختلف مناطق اسقط على السعر)

وحدث لتبني ساناد



الحدث سيارات: تعرف على
السبب لماذا بيعت سيارة "بي أم
دبليو" موديل 1995 بضعف سعر
أحدث طراز؟



الحدث سيارات: سكودا تكشف عن



الحدث سيارات: نظام تعليق
كهرومغناطيسي يسمح للسيارات
بالقفز فوق الحواجز (فيديو)



الحدث سيارات: آثار استخدام



الحدث سيارات: اختبر نفسك هل
تستطيع معرفة أنواع هذه السيارات
من خلال أضويتها الأمامية؟



الحدث سيارات: "ميتسوبيشي"

مرايا السكين في الشعر الفلسطيني

بقلم: إسلام سمحان - شاعر واعي فلسطيني مقيم في مسقط



يفسر محمد بن سيرين رؤية السكين قائلاً: "إذا حلمت أنك تطعن شخصاً بسكين فإن هذا يعني تأسيس الشخصية، وأن عليك أن تناضل لتكريس إحساس أعلى بالحق".

كأن الشيخ الشهير في تفسيره الرؤيا يصف الحلم الفلسطيني بتحقيق حريته ونيل استقلاله عبر نضاله في وقتنا الراهن، وكيف تطور نضاله الأعزل الذي وجد بالحجارة أسلحة متوفرة على الطرقات وفي الشوارع حتى وصل أخيراً للسكين؛ سكين المطبخ العادية التي جعلت من ثأره شفاء أكبر لغيله.

هذا على صعيد الأحلام، التي تتشابه في الواقع مع الحالة الفلسطينية فقط، إذ تصدّرت السكين خلال الفترة الماضية الأخبار العاجلة، وصار شكل الفدائي وهو يطعن المحتل حديث الساعة، حيث يضرب الشعب الفتى أمثلة خالدة في الرجولة والشجاعة والغذاء؛ شاب أعزل يواجه جنوداً مدججين بالسلاح وبالبنات الواقية والخوذ الفولاذية بسكين عادية.

السكين والتراث

لم يحفل التراث بذكر السكين كثيراً وتكاد تخلو مكتبتنا العربية من تناول تلك الأداة الحادة التي طالما شكلت وسيلة لصيقة بخاصرة الإنسان، يستخدمها للاستعانة بها في تأمين طعامه، أو في الدفاع بها عن نفسه، بالشكل الطبيعي.

وحتى في الأمثال الشعبية كانت تطل السكين بخجل، ساخرة أو محذرة، كما صار يتجنبها الأدباء والكتاب حالياً، من الذين صدقوا خدعة السلام والتعايش مع المحتل، وأمنوا بخيانات أصبحت فيما بعد وجهاً نظراً، انضوت تحتها ملفات عدة أهمها التطبيع الثقافي والرضوخ لواقع الأمر، فأنحنت كتاباتهم بقدر ما انحنت هاماتهم، وتطرفوا باستبدال مصطلحات تميز بها الأدب المقاوم فأصبح الرصاص ريشاً والدم غماماً والحجارة وروداً.

وفي القرآن الكريم ذكرت السكين مرة واحدة فقط في سورة يوسف، بمشهد تراجيدي برر لمرأة عزيز مصر مروايتها النبي يوسف عن نفسه في حادثة شهدت تقطيع أصابع المفتونات بالجمال، ونقرأ في الآية 31 من السورة نفسها: «فَلَمَّا سَمِعَتْ بِمَكْرِهِنَّ أَرْسَلَتْ إِلَيْهِنَّ وَأَعْتَدَتْ لَهُنَّ مُتَّكًا وَأَتَتْ كُلَّ وَاحِدَةٍ مِّنْهُنَّ سِكِّينًا وَقَالَتِ اخْرُجْ عَلَيْهِنَّ فَلَمَّا رَأَيْنَهُ أَكْبَرْنَهُ وَقَطَّعْنَ أَيْدِيَهُنَّ وَقُلْنَ حَاشَ اللَّهُ مَا هَذَا بَشَرًا إِنْ هَذَا إِلَّا مَلَكٌ كَرِيمٌ».

في الأدب الفلسطيني

إلا أن تلك السكين العربية المهمشة ذهنياً وإبداعياً وجدت تمثيلات كثيرة ومتعددة ومغايرة وأمكنتها مختلفة في الأدب الفلسطيني، ذلك الأدب الذي ارتبط معظمه بطريق الفداء والتحرير ونيل الاستقلال، رغم ما تركته تلك السكين من جرح بالغ في الشعر الفلسطيني؛ إذ كانت ترمز لوحشية الاحتلال وقسوته وعجرفته وظلمه، وأخذت تلك الأداة الحادة تدمي اللحم الغاضب وتذهب بعيداً في أجساد اللاجئ والمبعدين تارة والمقاومين والشهداء تارة أخرى.

يلتقط الشاعر الفلسطيني أنفاسه في مواجهة الاحتلال والغطرسة الإسرائيلية وهو يحفر في

قصيدته «قتلوك في الوادي» متسائلاً «ماذا يقول البرق للسكين»، كأن الصيحة يرجع صداها اليوم:

أهديك ذاكرتي على مرأى من الزمن

أهديك ذاكرتي

ماذا تقول النار في وطني

ماذا تقول النار؟

هل كنت عاشقتي

أم كنت عاصفة على أوتار؟

وأنا غريب الدار في وطني

غريب الدار..

أهديك ذاكرتي على مرأى من الزمن

أهديك ذاكرتي

ماذا يقول البرق للسكين

ماذا يقول البرق

هل كنت في حطين

رمزاً لموت الشرق.

وكأغلب شعراء الأرض المحتلة دفع الاحتلال بحواجزه و«محاسيمه» الشاعر سميح القاسم بتشبيه دولة الكيان التي تقف عازلاً بينه وبين بلده بالسكين التي تضغط على عنقه في تصوير بليغ وبسيط في أن معا فيقول في قصيدة «انتظرنى»:

عنقي على السكين يا وطني

ولكني أقول لك: انتظرنى

ويدي خلف الظهر يا وطني

مقيدتان

ولكني أغني

لك.. أه يا جرحي.. أغني

أنا لم أخنك.. فلا تخني

أنا لم أبعك.. فلا تبعني

وطن المزامير التعيسة والوجوه الضائعة

وطن الجذور الحاقدة

وطن العواصف والصواعق والليالي الباردة

وطن القرى الأطلال والدم والبكاء

أشد أزر

أم تراك تشد يا مغرور أزرى؟

وطن الأكاذيب القديمة والروى والأنبياء

أكون سرك

أم تراك تكون يا مغرور سري؟

وطن الحقائق والمطارات الغربية والموانئ

وطن الغضب

وطن اللهب

يا من يبوس يدك عبر دموعهم مليون لاجيء

وطن المذلة والأسى والكبرياء

أمنت بالحب الذي يعطي

ويفنى في العطاء

ولذا

أقول لك انتظرنى

عنقي على السكين، لكني أقول لك:

انتظرنى.

طفلة أبو خالد

كما تستيقظ طفلة الشاعر خالد أبو خالد على بريق السكين وتداعياتها وهو يستحضر الكنعانيات، بنات البلاد فيقول في قصيدته «السيدة الكنعانية أرفع هذا النخب»:

يا أيتها الكنعانية

نخبك أرفع كأسى.. وقرنفلتي

نخبك أرفع جرحي للنجم

وقلبي للهيم

وصدري لفريق الإعدام

وأشرب من «عين السيلة» دمعاً

ونبيذا كدمي

كالجرس الآتي من برج القدس

دمي

كيف وجدت نبيذي؟

- كأس تكفي أتناقل فوق سحب القطن.. وأبكي

- استيقظت الطفلة نشوى ببريق السكين

الطفلة تدبج... أو ترقص

أدعوها للنوم.. تنام على كتفي.. تستيقظ

تفتح عينها

وترى الكأس الفارغة.. إلى النوم تعود

وكفي تتحسس حزنك.

سكين المناصرة

وبشكل مغاير لدلالات السكين في القصائد المذكورة، يخرج الشاعر الفلسطيني عز الدين منصور صاحب «جفرا» بقصيدة شعبية تشبه انتفاضة السكاكين الحالية، تلقائية وانسيابية وانتقامية يتوحد فيها الجرح الفلسطيني في الضفة وغزة فتيانا وفتيات كلهم يتساوون في التضحية والشجاعة والاستشهاد:

جفرتنا يالهربس نزلت عالمدينة

صارت تغني وتقول يحيا الفلسطيني

تحيا يا ابن لبنان يا ذراعي اليمين

يا شريكي بدرب التحرير ضد الصهيونية

هات سلاحك والحقني فردك والسكين

تأنزل عافلسطين نعمل عملية

وناخذ معنا القنابل شغل بلاد الصين

ونهمج عاموشي دايان هجمة عربية.

أسامينا

بقلم: إسراء كلش

تحاول اللغة أن تدبّر نفسها مع مشاعرنا وحاجاتنا، تتطور باستمرار، تتبدّل وتتغيّر دلالات الكلمات، تحمل اللفظة الواحدة أكثر من معنى، والشيء الواحد أكثر من اسم، يتلفّ الآباء على اسم يحملون لو يُعدي أبناءهم بشيء، لو يفيدهم في موقف ما أو حادثة عارضة، يحلم الآباء بأسماء أبنائهم، و«أسامينا شو تعبوا أهالينا تلاقوها..»

أساءل: بماذا فكرّ والدا الشهيدة رهام دوابشة رحمها الله عندما أطلقا عليها اسمها الناعم؟ هل فكرّا أنّه نعمة؟ أنّ المطر مظهر جميل في الطبيعة؟ أنّ المطر القليل الدائم خير من الكثير المنقطع؟ ربما للزرع أو للفقراء الذين لا يملكون سكناً مناسباً للمطر الجارف؟ أو ربّما تنبأ من قبل أني ابنتهما رهام ستصبح غيمة ناعمة في صفوف الأطفال، تعطي بلا توقف درس رياضيات لطيف نسيباً؟ ساكون سعيدة لو أنّ معلمة رياضيات اسمها رهام علمتني الرياضيات في طفولتي، أو أنني قابلت زميلة بهذا الاسم.

أفكر وأتأمل ما أخشى وأكره، كيف كانت تفاصيل المحرقة البدائية تلك؟ سؤالاً ساذجاً مرعباً: بم شعرت؟ وأحدت نفسي أمّا: بالتأكيد كانت تفكر بطفليها وهي تعاني أشدّ الألم الذي خلقه الله، فأغلق النوافذ وأتأكد من إقفال البيت جيّداً، وأذهب إلى عملي بوجه جديد، وأحفظ ملامح طالباتي، ترى: هل تذكرت رهام إحدى طالباتي أو زميلاتها أو غرفة صفّها أو الرقم الموجود في أسفل قسيمة راتبها أو السؤال الأخير في درس التفاضل والتكامل أو آخر درس سواقة أخذته في تلك اللحظة؟ هل فكرت لو أنّ زوجها لم يتشاجر مع الحداد (ليصفّح) بيتهم أكثر، ولو أنّ والدتها عزمتها على أكلة جبن مع بطيخ بارد في ذاك الحر التموزي الملتهب تلك الليلة؟ هل فكرت باسمها؟ هي لم تفكر بكل ذلك، لأنّ السماء كانت غاضبة وقتها، فلم تحضر معها غيمة رهام، لتبرّد نار رهام.

ياخذني التأمّل، «أسامينا شو تعبوا أهالينا..»، أفكر في الأسماء والأفعال والصفات، أفكر وأجهد نفسي في التفكير، ثمّ أقول: رحمها الله ومن معها. تمر الأيام بدقة إبر الخياطة ووخزاتها، الأحداث السياسية متسارعة، وردود فعل على الأحداث لا سيما مجزرة عائلة دوابشة، ويأتي بعد أقل من سنة إضراب المعلمين الفلسطينيين في القطاع الحكومي الذي أعمل فيه، أتابع الأخبار وأتفاعل معها، أحسّ بمشاعر مثبّطة على الأغلب، أتكتف مع زميلاتي وزملائي، أكتب اسم (رهام) في الصفحة الإلكترونية، أذكر زملائي بالشهيدة الزميلة أذكر العالم بها، نحن معلمون وشهداء، أعود للحملقة في الأسماء، أصبحت لديّ عقدة من الأسماء! ويأتي ما يدهشني، فوز زميلتنا حنان الحروب بجائزة نوبل في التعليم، زميلة لنا في هذه

الأرض المحروقة، هي أفضل معلمة علي وجه عالمنا الحرب، كيف لا يمكنني أن أرقص لحظة إعلان النتائج؟ أدقّق في فرح زميلة لي لا أعرفها، من النكتة أن أقول إنني لا أعرف معظم زميلاتي وزملائي في المهنة، أنا لا أعرف سوى 50 من 40000 على وجه التقريب، أضحك، وأكتب على الصفحة الزرقاء الإلكترونية (زميلتي) تفوز بجائزة أفضل معلمة.

أقرأ دون ملل، وأشاهد حركاتها، لقد قدّمت الحروب نفسها كملعمة مناهضة للعنف، لا سيما بعد تعرض أطفالها لعنف صهيوني أحدث لديهم نوعاً من الفوبيا، اجتهدت كأُم للسيطرة عليه، وعندما أعلنت انتصارها، وسّعت دائرته لتشمل أطفال فلسطين جميعهم، جاعلة المدرسة مؤسستها الأولى، (الحروب) مناهضة للحرب، (حنان) أحنّ معلمة على وجه الأرض، تبسّم في وجه الأطفال، تصرخ بحب: «لا للعنف، لا للقتل والدمار والضرب والتهديد»، تمارس حبّها لمهنتها (حنان) مع الأطفال، وتفوز، أقصد، تنتصر.

إنها أسماؤنا التي تمثّلنا أحياناً ولا تسعفنا في أخرى، أكتب بثقة على طرف كتابي وأنا أراقب طالباتي اللواتي يكتبن ما أملكته على السبورة بعد عودتنا لماء مقاعدنا في المدارس، وأتحمّس لمهنتي أكثر، وأنتمي لكل من ينتمون لها أكثر، أنتمي لهبة الشرفا، أول معلمة فلسطينية تعاني من متلازمة داون أو ما نطلق عليه (الطفل المنغولي)، (هبة) أهلها من الله وهبت كل طاقتها ومشاعرها لتعلم أطفالاً تحسّ بهم أكثر وتتفهم احتياجاتهم ونقاط ضعفهم وقوتهم أكثر منّا، أصغر أمامها أنا التي أحاول الاجتهاد في التميّز في مهنتي، مهنتي التي أحاول تطوير نفسي فيها مرة، أو العمل في سواها نصف مرة، عندما يأخذني تعب ويأس مارق.

أنا التي تبحث دائماً عن/أنتمي له أكثر، تنتمي اليوم لمهنتها أكثر من قبل، مهنتها التي ضمت في سجلها المعاصر، أسماء جمعوا ما لا يطيقه الإنسان من ألم، وما لا يصله أي إنسان من إنجاز وما لا تسجله الأجهزة من طاقة، أنتمي لعملي ولجنسي وجنسيتي، ولاسمي المسافر في ليل قد ينتهي، أكثر.



أوتار قلبي

الشاعر: أحمد جلال - الجزائر



فلسطين دار، لعرب وعجم
وقبلتهم تحت حرب وسلم
خنازير كفر، معاول هدم
يخالونها كغريف لأم
وأثموم ورتوها، بغيبة ردم
وقد شطروها، بنفخة سم
وهم زرعوها، بالغام هم وعم
فلغم بابيط، وأخر بكم
لفك ارتباط، وتغجيل ضم
أيا أيها الحر! ليس يضر
من الجلد كنت، وإن لم تكن
فذاك سيان، وفي الكل حر
عليك تقر
تناصر حقاً، تصادق صدقاً
فلا نخشى منك فتوراً وخرقاً
وأن ترضى للأمين، حصاراً وخنقاً
- فأوتار قلبي
لترحل مني
إلى غرة العرب
إلى أرضنا حيث رام الإله
فترج طوعاً
وتهتز قسراً
وأحشائي الصارخات الأبيّه
لتعصر عصراً
إلهي! إلهي!
نهى العرب ساه
ووجدانهم، لمعدّل لاه
وأمر من غربهم والنواهي
فراعنة العصر، ساقوا الجريحه
إلى عوز، وضيق وحضر
رموها برعد، وقذف وقصف
ودكوا المساكين دكاً وردماً
بيوت السكينة لم يرحموا
وحتى المشافي بحقد
وساموا الطفولة ذبحاً ونحراً
- إلهي! إليك صلاتي، تقبل دعائنا
لتنزل صهيون خزيًا وكسراً
وتمنح غرة عوناً ونصراً
وتردّي الطغاة هلاكاً ودخراً
- فيا أيها القادر المقتدر
هذي قلوب الدنيا تنتظر
عيون البراءة والإمهات
لترنو إليك بكل الرجاء
تحرر أمة خير البشر
بجندك من أرضنا والسماء
يعود الأمان يعود الوئام
نصلي جميعاً بأرض السلام
نصلي بمقدسنا في سلام

ترحموا... عظم الله أجركم

بقلم: محمد إقبال حرب - لبنان

ترحموا على الأموات... عظم الله أجركم.
ترحموا على الشهداء... على من مات
تجبراً أو قضى تهجيراً.
ترحموا على من قضى في سريه بسلام أو
من مرّفته أحلام ساع للقاء الحواري ففجر
وقتل وترك وصية أنهاها «بالحمد الله رب
العالمين».

ترحموا على بعضكم البعض قبل فوات
الأوان؟ قبل أن تصبح الرحمة عملة نادرة
تباع في أسواق النخاسة كما يباع الشرفاء في مزادات الأمم.



من يترحم على كرامتنا المداسة؟

من يصلي على حريتنا المسروقة؟

من يترحم على عصر الاستبداد. بل من يفك الأصفاذ ويزيح النصل عن
الأوراد؟

من يقف في وجه الكفرة الذين يكبرون عندما يرتكبون فاحشة القتل ويسبحون
عندما يهتك عرض؟ من يوقف رقصة الانتصار على كفار «من طائفة أخرى»؟
بل صموا أذانكم لأن صوت النغم من عمل الشيطان... تبا لكم.

من يترحم على زمن أصبح فيه الماضي حاضرًا ببشاعة لا يقبلها كفار قريش.
يا علماء اللغة غيروا النحو والإعراب فالماضي أصبح حاضرًا ومستقبلًا.
والحاضر أصبح دفين الوثنية الجديدة. وثنية ترفع شعار الإيمان... من
يترحم على الإيمان؟

من يترحم على وطن داسه وثن؟ على مواطن قضى جوعاً تكللاً مفاجئاً؟ على
زمن كانت لكم فيه كرامة... فأصبحتم جزءاً من قمامة.

ويحكم أيها البؤساء، تترحمون على من رحل إلى رحمة الله
وتنسون أنفسكم. وليتكم تعلمون كيف تترحمون على أنفسكم.
ترحموا عليها بالتمرد، بالثورة على كل المنافقين والمدعين، أطلقوا عنان أرواحكم
لتعيش حرة منخلعة من هذا السلطان وذاك الفرعون... بل طلائع الكفر المقنعة
بوقار كاذب. كلهم يلبسون نفس الحذاء مع أن ركلاتهم مختلفة... لكنكم تركلون.
ارحموا أنفسكم وصلوا عليها صلاة الغائب، لأنها قد رحلت منذ أمد طويل مع رحيل
كبرياتكم وانحطاط شموخكم فأصابتكم الذلة بمقتل. ترحموا على جبن قلمكم
وجبن صوتكم فما عاد أي منهما يصدق بالحق خوفاً من سوط السلطان الجديد.
ويحكم، ألم تخجلوا بعد؟

ألم تدفونوا أنفسكم في مزابل النسيان... من يريد أن يتذكر عصركم؟
ويحكم أيها الأموات أقيموا صلاة الغائب على نفوسكم العفنة وانتظروا أبا
لهب يجز رقابكم إن لم تقبلوا يده سمعاً وطاعة.

لست ابن عمي..

أنور الخطيب



سياسة

أدهم طالب أن تمنح جامعة الدول العربية «إسرائيل» مقعداً، وطالب الفلسطينيون بالتوقف عن المطالبة بحل الدولتين، وأن يرضوا العيش في «دولة إسرائيل»، ولن تمر سبعون سنة أخرى حتى يجد الفلسطينيون أنفسهم يحتلون الغالبية العظمى

من السكان، أي، إنه يراهن على حرب الأرحام، وعلى الأم الفلسطينية الولود الولادة.

أولاً، «إسرائيل» لن ترضى إلا بتغيير ميثاق جامعة الدول العربية، وإلغاء اتفاقيات التعاون بين الأعضاء، وأن تضاف اللغة العبرية كلغة رسمية في التداولات، وأن يجيد كل ممثل في الجامعة اللغة العبرية، وهناك شرط أخير قد لا تضطر «إسرائيل» المطالبة به وهو: أن يكون أمين عام جامعة الدول العربية العربية إسرائيلياً، وأن يكون مقرها في القدس، طبعاً هذا الاقتراح سيفرح أعضاء كثيرين وسيجعلهم ينتفخون انتشاء صارخين: الله أكبر، إنه انتصار للدبلوماسية العربية الذكية بامتياز.

أعلم جيداً أن المهزوم دون أن يخوض حرباً لن يفكر بالانتصار، ولكن بمزيد من الهزائم، أما المهزوم نتيجة معركة أو معارك، يفكر بالانتصار. هناك فرق

بين يدين مبللتين

بماء الورد

ويدين مشتعلتين

بماء النار

الفرق ذاته

بين الفحيح وبين الكنار

ابن العم!؟

لست ابن عمي كما قد يكذب التاريخ، فابن العم لا يكون حقيراً وحقوداً وحسوداً، ولا يكون قاتلاً ومجرماً وسارقاً ومزوراً، ولا يغيب آلاف السنين عن الأرض التي يدعي أن الله أورثه إياها.. فالله لا يعمل في العقارات، وليس له أبناء يورثهم، ولا يفرق بين خلقه ولا يعمل في مشرحة، ليعطي هذا المن والسلوى.. وذاك مذنبه.

لست ابن عمي، لن أسكن في ذات البيت معك، لن أنقاسم الحنطة معك، لن أقسم صوت الله ببني وبينك، ولن يكون المسيح لك، ولا موسى لك، فلي أنا وحدي، كل ما تدعي أنه لك.

وأخاطبك أيضاً كما خاطبك الشاعر الجميل إيهاب بسيوسو:

لَمْلَمْ حَصَّارَكَ فِي عَتَمَةِ النَّحَاسِ

فَلَنْ يُعْطِيكَ الْوَقْتَ الْمَسْكُونُ بِالْبَارُودِ حُلْمًا إِضَافِيًّا

مَنْ دَمِ السَّنَائِلِ ...

خَلَفَ كُلَّ جِدَارٍ مُحَاصَرٌ ...

امرأة تعد الحيز و إبريق الشاي

لنهار يتشكل على كيس الرمل ...

فيروز
هناك سرٌ حقيقي في أغاني فيروز، الأغنية ذاتها تنبش أوجاعك مرةً وترسم على قماش روحك الفرح مرةً أخرى، وحين تكون بين البينين، تكون منفصلاً عن ذاتك.

اعتدت أن أستمع إلى فيروز وأنا في طريقي إلى العمل، أستمع إلى الأغنيات ذاتها، مرة تفتح مسامات روعي وترميني في البحر بحاراً مغامراً، ومرة تثير حزناً دفيناً وتدفعني دفعا للعودة إلى البيت.

هذا الصباح استمعت إلى فيروز كالعادة، لم يرمني صوتها في البحر، ولم يحرضني للعودة إلى البيت. لم أكن منفصلاً عن ذاتي، لم تشتتني فكرة ملعونة، اكتشفت أنني كنت أستمع طوال الطريق إلى أغنية واحدة فقط، كانت تتكرر كماء غدير، اكتشفت ذلك حين تحولت عيناى إلى بحر، لكنني لم أعد إلى البيت، كانت فيروز تغني: أمي يا ملاكي، يا حبي الباقي إلى الأبد، ولا تزل يدك أرجوحتي ولا أزل ولد.

يا صديقي

لا تتصل بي ولا تعدني

ولا تفرش الطريق بالورود،

ولا توهم الطفل بي أنني أعود،

لا تعانقني عند الحدود

كطفل قادم من الضياع،

فبعد قليل..

ستحضنني في مقام الوداع.

أبجدية ضوء..

عسكرة العقل البشري

بقلم: إبراهيم رحمة



ما حدث في الأيام الأخيرة مما اصطلح على تسميته بتفجيرات بروكسل، يندرج لا محالة في عسكرة العقل البشري، حيث أنه ليس من المعقول في وقت كل ما على الكوكب تحت مجهر المراقبة، أن يدخل فرد بحزام ناسف بكل هذه السذاجة فيخترق أنظمة المراقبة الدقيقة التي تعمل تلقائياً

ولا دخل للبشر فيها، وأين؟؟، المكان هو المطار، ألهذه الدرجة يتم الاستخفاف بالعقل البشري، غربياً كان أو شرقياً؟؟، أم أن المخططين لمثل هذه العمليات يدفعون بساكنة الكوكب إلى حالة من الهستيريا والخوف الفطري كي تتم برمجة عقولهم بعد ذلك على حسب الحاجة.

لهذا فقد درجت مع الأيام فكرة تحريك الساكن وحتى تغيير المتغير، أو الدفع بتسارع أكبر لمجموعة أحداث معينة كي تطفو على سطح الإعلام دون سواها، والهدف المخبوء عادة ما يكون منافياً لقواعد القانون الدولي، رغم أن أولئك المحركين للساكن والمغربين للوقائع هم من حماة القانون الدولي ومن الناطقين الرسميين له.

نسوق هذا الكلام تعقيباً لجملة من التحاليل التي أعقبت بدورها ما تم الاصطلاح على تسميته بتفجيرات بروكسل، وقد تناسى

وعن الآخر تونسي، ومن وقف مع ذلك عند الرصيف سعودي، وغيره مصري إلخ من الأصول، خاصة الأصول العربية.

لم نجد من بين المحللين من يعكس زاوية نفس الضوء، ليقول لأولئك الذين يسلون سبابة الاتهام نحونا، يطعنوننا بها في كل مرة، ربما بغية ابتزاز دولي أو ما شابه من استصدار قوانين (بالنظر إلى مواقع التفجيرات ودلالاتها)، قلت لم نجد من بين المحللين ليعكس نفس زاوية الضوء فيقول لهم أن من تذكرون أصولهم العربية، ليسوا عرباً، ألم يذكر علماءهم في الاجتماع وفي علم النفس أن الإنسان ابن بيئته، ألم ينشأ هؤلاء أو معظمهم في البيئة الغربية ويتعلمون في المدارس الغربية بل ويعتنق كثير منهم مذاهب الحياة الغربية، إن كان ولا بد أن يكون منهم من تمرد عليهم (ولم يكن مدفوعاً من بعضهم لتلك الوقائع) فهذا يعود إلى خلل في التركيبة الاجتماعية وحتى الفردية في الغرب ويعود إلى خلل حتى في النهج السياسي الاستعماري لديهم، وتلك الممارسات المبنية على تصنيف عرقي وتمييز عنصري من إدارة أو فرد أو منظومة.

في المطلق، يمكننا القول بصفتنا ضحايا منذ فجر التاريخ، مسلوبو الإرادة والمدنية والحضارة، في المطلق يمكننا القول أنه عوض الاتهام الجزافي وفبركة الوقائع لتغيير المتغير وتجزئة المجرأ، على المجتمع الغربي مع مسؤوليه أن ينظروا إلى أخطائهم تجاه غيرهم من الشعوب قبل أن تغرق السفينة، سفينة كوكب الأرض بالجميع.

الكثيرون عامة وخاصة، ما سبق هذه التفجيرات من تفجيرات أيضاً، والتي منها تفجيرات باريس، ولم يلاحظ هؤلاء الكثيرون أن لهذه الأحداث دورية (وفق الاصطلاح في علم الرياضيات). لا يهمني في هذا المقام من خلف التفجيرات، سواء أكان معتوها أو عاقلاً، وسواء أكان شبكة أو نظاماً رسمياً، كما لا يهمني المستفيد منها، وإن كان المستفيد منها في نظرنا نحن ساكنة جنوب البحر وشرقه، هم ذات الفئة التي تسعى باستمرار ودون كل إلى تغيير الخرائط في كوكب الأرض وتوسعي إلى تجزئة المجرأ.

لا يهمني في هذا المقام شرح الملابس والأسباب، ولا حتى النتائج، ولا يهمني سرد إحصائية أو تسجيل ملاحظة، كما لا يهمني أن أدلي بدلوي في ما أدلى فيه الناس من غير انتباه إلى تكرارية الحدث الساذجة، ودون انتباه إلى جاهزية لوائح المتهمين، وأدلة الجنائية.

ما يهمني في هذا المقام أمر واحد، لا غير، ما يهمني هو سؤال يتسلق إلى سطح الدماغ في كل مرة، والسؤال مفاده، لماذا بعد كل تفجير في نقطة غربية من الأرض، يتم إسقاط الضوء كل الضوء على أصول المنفذين، هذا إن كانت تلك الأصول صحيحة؟؟.

السؤال الغريب، لماذا كل المحللين (ومن يطلقون على أنفسهم صفة المراقبين وصفة الخبراء) ينساقون في نفس السياق ويتحدثون عن فلان أنه مغربي الأصل، وعن فلان أنه جزائري،

الأوركسترا الفلسطينية تحيي ليلة موسيقية بدار الأوبرا السلطانية



مسقط- الحدث

للشباب كواحدة من المبادرات الإنسانية والوطنية والفنية لدار الأوبرا السلطانية مسقط. من جانبه قال السفير الفلسطيني المعتمد لدى السلطنة سعادة أحمد عباس رمضان إن فرقة أوركسترا الشباب الفلسطيني تعبر عن فلسطين بأكملها فهم شباب في عمر الزهور أتوا من كل ربوع فلسطين فمنهم من أتى من الضفة، وقطاع غزة وغيرها من الأراضي الفلسطينية. وأضاف: لقد شممنا فيهم رائحة فلسطين المحتلة عام 1948، إنهم بذلك التمكن الرائع من العزف يدعون كل فلسطيني للفخر والإعتزاز لما لديهم من إمكانات فنية فريدة وتمكن غير عادي من العزف بالإضافة إلى أصوات الكورال التي أضفت طابعاً سماوياً، هذه الفرقة التي تحمل إسم المثقف الفلسطيني الكبير إدوارد سعيد الذي وصفه بأكثر صوت فعال في الدفاع عن القضية الفلسطينية العادلة، لذا فهو يمثل الكثير لكل الشعب الفلسطيني، وهذه الفرقة تمثل أحد أهم أسلحة النضال ضد العدو، لأن نضالنا ضده ليس فقط في الجانب العسكري والحربي، إنما يشمل كل المناحي الإنسانية التي نحياها من جوانب حضارية وعلمية وأيضاً ثقافية أركانها الفن، خاصة وأن الثقافة الفلسطينية تتعرض للهجوم والطمث من قبل هذا العدو الذي يحاول سرقتها وتشويهها فالفن ينحت معالم الشعوب وتاريخها، وهذا العدو لا يملك من ذلك قيد أنملة. وشكر السفير الفلسطيني دار الأوبرا السلطانية على دعوة الفرقة واتاحة الفرصة للجمهور الذي تكون من مجموعة كبيرة من مختلف الجنسيات لعرض قضيتنا بشكل حضاري، وأضاف سعادته: ندين للسلطنة قائداً وشعباً وحكومة بفضل كبير لما نعلمه ونوقنه من قيمة لفلسطين لدى السلطنة وشعبها الخلق، سنرد هذا الدين يوماً في فلسطين الحرة الأبية.

أحيت أوركسترا الشباب الفلسطيني في دار الأوبرا السلطانية مسقط يوم الجمعة الماضية، حفلاً حيث قدمت مجموعة من المقطوعات الموسيقية التي تنوعت بين الشرقي والغربي. وقد تضمن الحفل عزف الافتتاحية الموسيقية لهكتور برليوز والتي ظهرت للنور أول مرة عام 1831 والمستوحاة من مسرحية شكسبير (الملك لير)، ثم تلتها أنشودة موطني للشاعر الفلسطيني إبراهيم طوقان وتلحين اللبناني محمد فليفل عام 1934، وذلك بمصاحبة كورال الأوركسترا، والتي كان مطلعها (موطني الجلال والجمال والسناء والبهاء في ربك، والحياة والنجاة والهناء والرجاء في هোক، هل أراك سالماً منعماً وغانماً مكرماً هل أراك في علاك)، وقد صفق لها الجمهور بعد أن أعادت الجميع إلى الذكريات الجميلة في أرض فلسطين، ثم قدم الكورال بزهرة المدائن التي تغنت بها المطربة اللبنانية فيروز بعد حرب 1967، وبعدها عزفت الأوركسترا أغنية السلام لغزة التي كتب كلماتها ولحنها سهيل خوري عام 2014 بعد اندلاع الحرب على غزة التي أودت فيها الهجمات الإسرائيلية بحياة أكثر من ألفي فلسطيني وخلفت وراءها أحد عشر ألف جريح، ثم عزفت الفرقة موسيقى القصيدة (الراقصة بعلبك) المستوحاة من الفلكلور اللبناني والمركبة مع عدة ألحان امتزجت فيها الموسيقى الشرقية مع الغربية. واختتم الحفل بعزف السيمفونية الثانية بعنوان (الروسية الصغيرة) والتي ألفها تشايكوفسكي عام 1872م. وقال مستشار مجلس إدارة دار الأوبرا السلطانية للتعليم والتواصل المجتمعي د. ناصر الطائي تأتي استضافة أوركسترا فلسطين

وداعاً روجي تابرة.. وداعاً بوعزيز تابرة عصافير الصمت تُشيع غريب الروح إلى موته الأخير

بقلم: محمد يس - الجزائر

كثيرة. وعودته الأخيرة إلى فرنسا كانت لتوقيع الوداع النهائي في دفتر الحياة، وذلك يوم الجمعة الحادي عشر من شهر مارس لهذه السنة. كتب الشاعر بوعزيز آلاف الأغاني، ورافق عشرات المطربين عبر مسالك النجومية، وارتبط اسمه بأسماء لامعة في سماوات الأغنية الفرنسية والكندية، وارتطابه الخاص كان مع المطرب إيريك لابوانت، فقد امتدت صداقتهما أكثر من ثلاثين سنة، أنتجا خلالها عشرات الأغاني التي انفلتت منها الأغنية الشهيرة «ملاكي». وفي معرض الحديث عن هذه الصداقة، يقول الفنان إيريك بأن أكبر صديق لبوعزيز هو قلمه.. ويضيف آخرون بأن السجارة كانت أكبر صديق ورفيق للفنان بوعزيز، ولعل السجارة وحدها تعرف أسرار الاحتراق الداخلي لهذا العملاق الذي التحق بعصافير الصمت.

قرأ الفنان بوعزيز تابرة لكبار الكتاب والشعراء، ثم صاغ أجديته الخالصة في الكتابة، فكانت موضوعاته تدور حول الحب الإنساني وحول القيم الإيجابية في الحياة، فقد اعتبر بأن الصدمات النفسية والعاطفية التي يتعرض إليها الإنسان هي قيم إيجابية لأنها تعيد صياغة الداخل الإنساني وفق قيم جمالية مؤغلة في الرقة العاطفية والرقى الإنساني.

كثيرة هي الشهادات التي كتبها الفنانون والمثقفون حول بوعزيز تابرة الإنسان والمفكر والفنان.. إلا عصافير الصمت توغلت في صمتها ولم تطلق تغريدة واحدة في يوم رحيله، ولعل الصمت هو اللغة الأكثر بلاغة في وداع روجي تابرة كما عرفه العالم، أو بوعزيز تابرة كما لم يعرفه الجزائريون والعرب.

البكر في عائلة بسيطة من سبعة أبناء، اضطرت ظروف الحياة أن يتوجه إلى العمل مبكراً ليساعد عائلته ويهجر مقاعد الدراسة في مراحلها الأولى، ولكن شغفه بالمعرفة جعله يُنفق ساعات طويلة من ليله في القراءة، فتعلق بقراءة أدباء وروائيين من أمثال الأديب الفرنسي فيكتور هيغو الذي عشقه حدّ الوله بكتابات.

بين فرنسا والجزائر قضى بوعزيز تابرة سنوات من التنقل، وخلال هذه المرحلة المبكرة، كان ينظم الأشعار وكلمات الأغاني، شارك في عديد من المسابقات الإذاعية الأوروبية وحقق الفوز في مرات عديدة، فكان يُستضاف ليقدم قراءات شعرية بصوته المتميز. ومن هذه الخطوات البسيطة بدأ نجم بوعزيز تابرة يسطع في سماوات الفن والتألق، فكان يشتغل بالنهار في أعمال حرّة، ويأوي إلى ليله ليكتب الشعر وكلمات الأغاني. ثم بدأ التعامل مع بعض المطربين، فكان يكتب لهم كلمات الأغاني ويرافقهم في الأعمال الموسيقية فأتقن كثيراً من تقنيات «صناعة الموسيقى».

ثم انتقل إلى كيبك بكندا سنة 1992 واستقر هناك، وارتبط اسمه بكبار المطربين الكنديين، وانفتحت له الفرص ليشترك في أعمال سينمائية

«أبي لم يموت ولكنه ذهب ليرافق الملائكة» هكذا قالت ليلي في وداع أبيها الذي أرخ لعصافير الصمت في طقوس الملاك الذي اغترف من غربة الروح فثمل حدّ التيه وأسكر بالجمال قلوباً عاشقة كانت تحلق في سماوات لغاته.

ودّع العالم الفنان والشاعر و كاتب كلمات الأغاني «روجي تابرة»، وتناقلت وسائل الإعلام الفرنسية والكندية على الخصوص نبأ وفاة روجي، ولكن «بوعزيز تابرة» الإنسان الجزائري الأصيل لم تهمس بخبر وفاته ريشة عربية، وكان هذه القامة الجزائرية العملاقة قدّر لها أن تعيش اغتراب الروح والاسم بين «روجي» وبين «بوعزيز»، وتشيّعها عصافير الصمت لترافق الملائكة كما قالت ليلي.

وُلد بوعزيز تابرة في ستراسبورغ بفرنسا سنة 1949، وكان الابن



مقالات

صريح العبارة

دولة الخلافة الإسلامية
ومسلماتنا الواهية

بقلم: هبة جلال- مصر



انقطعت عن هذه المساحة فترة، وفيما أمسكت بالقلم لأعاود الكتابة، توقفت طويلاً وترددت أكثر وأنا أفتش عن عنوان عريض لقضية تشغلني ويختلط فيها العام بالخاص إلى درجة محيرة. على مدار الأيام الماضية أو بالأحرى الأشهر الفائتة، تابعت أخباراً لا تنقطع عن الإرهاب بمختلف ألوانه وأشكاله، فكل صوت يذهب للمرشح اليميني في الانتخابات الرئاسية الأمريكية دونالد ترامب، وكل سور يرتفع في وجه اللاجئين العالمين بين ما يعتبرونه جنة أوروبا ونار الطائفية التي أحترقوا بآتونها، يرتبطان بعلاقة اطرادية مع عمليات إرهابية تستهدف الثقافة والمجتمعات الغربية التي ينتمي إليها المنفذون، كل هذا لا يمكن قراءته بمعزل عن ترويع بوكو حرام للقارة الإفريقية، ولا هجمات حركة الشباب بين الحين والآخر، فتلك الأخبار باتت واقعا ننام ونصبح عليه.

قرأت عشرات المقالات، معظمها يدين الإرهاب، فيما البعض عالق في الماضي تائه بين صفحات التاريخ، يصنع من سايكس بيكو والإمبريالية الغربية شماعات تسع كل الإخفاقات الشرق أوسطية والخبليات العربية المتواليّة.

من بين ما قرأت وتابعت، مقابلة أجرتها بي بي سي عربي مع أحد مقاتلي داعش بعد أن أُلقت قوات البشمركة الكردية القبض عليه، شاب بسيط لا تشي ملامح وجهه المنبسطة بإعدامات اعترف بالقيام بها لجنود الجيش السوري النظامي، الشاب الذي ظهر في الفيديو وهو يدخن سيجارة قال إنه لم يمارس الذبح ولكنه قتل العشرات ممن وصفهم بكفار يستحقون القتل، قال أيضاً، في ما قال، إن العديد ممن كانوا يتطوعون لتنفيذ مهمات انتحارية لم يكونوا على درجة عالية من الالتزام الديني من حفظ القرآن وابتعاد عن المعاصي، ونهاية توقع أن يظل التنظيم قائماً حتى وإن حورب دولياً أو خسر أراض هنا أو هناك، فالفكرة ستبقى وستستمر في اجتذاب المؤيدين والأمناء.

بعد أن شاهدت المقابلة ظللت أسأل نفسي، أي قناعة قد تكون من القوة والعمق والسيطرة بحيث تدفع إنساناً إلى إنهاء حياته بضغطة زر على حزام ناسف أو قنبلة موقوتة؟ ما هي تلك الفكرة القهرية التي لا يملك المرء معها المقاومة، فقط يملك الانصياع والتسليم؟

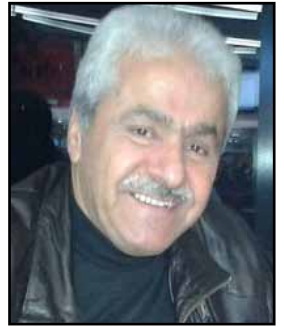
دولة الخلافة التي أنشأها تنظيم داعش في سوريا والعراق ويحاول مؤخراً أن ينقلها إلى ليبيا لم تزعزع فقط الشعور بالأمان والسكينة في هاتين الدولتين والعالم بالتبعية، بل هزت حصونا منيعه، حصون ما نعرفه عن الدين وكيفية فهمنا له، وغيرت نظرة بعضنا إلى نفسه وثقافته فما أجمعتنا به داعش من إقامة الحد ورجم للنساء مارسته ممالك وجمهوريات تحت اسم الحكم وفقاً للشريعة الإسلامية، فهل تسبغ الشرعية السياسية والقانونية على الفعل نفسه حقاً هو مجرد منه؟ وكيف يمكن أن يكون لفعل واحد وجهان متناقضان، الأول هو الإرهاب، والآخر هو الدين؟

يقودنا هذان السؤالان إلى سؤال ثالث أخطر، هل داعش في ديننا؟ أثق بأن هذا السؤال يراود الكثيرين، بعضنا يطرح شكوكه علناً، فيما آخرون يبقيونها طي الكتمان اتقاء لشر مجتمع يرفض المساس بالمسلمات، يهاب التغيير ويكفر بالرأي الآخر لكن حتى وإن لم نفضح خوفاً من الوقوع بين أنياب تحترق التشنيع والتكفير، تبقى تلك الأفكار بداخلنا تسممنا وتشوه الميراث الثقافي للأجيال القادمة.

أعترف أنني من بين كثر يلقون باللوم على واشنطن، وكنت قد كتبت هنا سابقاً تحت عنوان «فرانكنشتاين الذي صنعه أمريكا»، أقول إن الدول الكبرى عززت الطائفية في العراق من خلال إسقاطها للزعيم صدام حسين، وبالتالي زعزعة الهيمنة السنية على البلاد ثم الدفع برجلها نوري المالكي الذي شهد عهده تمييزاً لصالح الشيعة. سوريا هي الأخرى ميدان آخر ونموذج لهذه البراجماتية الغربية، فالحسابات الدولية هي ما تبقى الرئيس السوري بشار الأسد في السلطة حتى هذه اللحظة، وبالرغم من مقتل أكثر من 250 ألف سوري حسب التقديرات الأممية وما يزيد عن 300 ألف حسب تقديرات جهات معارضة، والحسابات الدولية نفسها هي ما تجعل من القضاء على تنظيم داعش أمراً صعباً بالرغم من تأسيس ما يعرف بالتحالف الدولي لدرح تنظيم داعش والغطاء السياسي والتأييد الشعبي الكبير الذي يحظى به هذا الكيان. لكن كما تحدثت سابقاً عن مساهمة القوى الكبرى في تعزيز الإرهاب داخل الدول العربية، أدعو الآن من نفس الموقع مفكري هذه الأمة وعقلائها إلى إجراء مراجعات دينية وثقافية لكل ما يرتكز عليه مشروع الخلافة الإسلامية، وبشرط التجرد علناً، نهزم فاشية دينية يمارسها الجميع على حد سواء، حكومات وتنظيمات وأفراد.

الشعب الكردي ... قومية
مشتتة

بقلم: نيسير الزبيري



نبدأ بالسؤال، لماذا يبتعد البعض منا عن إبداء الرأي (والكلمة موقف) تجاه شعب مضطهد تعداده يقارب الثلاثين مليون إنسان موزعين على بقعة جغرافية واسعة وممتدة، ولكنها موزعة بين العراق وسوريا وتركيا وإيران، وهي القومية الكردية؟

مسألة صراع الأكراد مع أكثر من طرف امتد لعشرات العقود، وتحديداً منذ أن استقلت بلدان المنطقة عن الحكم العثماني وبعدها رسمت دول الاستعمار الجديد خرائط المنطقة وتوزعت الشعوب الكردية شتاتاً بين الدول المذكورة!

لم يتوقف الأكراد المشتتين عن المطالبة بحقوقهم القومية بما فيها حقهم في الحفاظ على لغتهم والاعتراف بها كلغة من لغات دول المنطقة، وقد مورست من أجل غاية الاعتراف بهم وبحقوقهم أساليب متعددة، منها ما كان سلمياً ومنها ما كان عنيفاً، وبعض تلك الأساليب أتاحت الفرصة لبعض الأطراف (مثل إسرائيل) للتدخل لإذكاء روح الصراع وتفتيت المنطقة مثلما حصل مع ثورة البرازاني ضد الحكومات العراقية منذ أيام الملكية وحتى اليوم.

لم يجر تعديل جوهري من قبل أطراف المنطقة الأربعة في التعامل الواقعي مع المسألة الكردية باستثناء ما جرى مع أكراد العراق في عهد حكومات ما بعد حكم البعث، صدام حسين، ومع كل التقدم الحاصل في شمال العراق إلا أن هناك مسائل جوهريّة لم يصل الطرفان العراقيان إلى وسيلة ناجعة لحلها حتى الآن!

في الغالب ما زال الموقف في الدول المذكورة من الشعب الكردي على حاله، بل أن أكثر الحالات عدائية وشراسة هي الأساليب التي تمارسها الأحزاب القومية التركية، ويمشي حزب العدالة والتنمية بزعامه أردوغان على ذات النهج في معاداة الأكراد واعتبار حزب العمال الكردي بزعامه عبد الله أوجلان حزباً إرهابياً، لا بل إنه يحاول الآن أن ينزع الحصانة الدبلوماسية عن ممثلي الحزب الديمقراطي الكردي في البرلمان التركي، بالرغم من أن الحزب المذكور حزب سياسي لا ينتهج استخدام السلاح في نيل حقوق الشعب الكردي/ التركي في مناطق ديار بكر في الجنوب الشرقي التركي، علماً أن عددهم يقارب العشرين مليون نسمة، وذلك حتى لا تنتقل (عدوى) تقرير المصير إلى الشعب الكردي في تركيا!

لم يطرح الأكراد في أي من المناطق الكردية موضوع الانفصال عن الدول التي يتوزعون فيها، وأسوق مثلاً موقف أكراد سوريا قبل العام 2011 حيث كانت مطالبهم تتركز حول الحصول على الجنسية السورية وحقهم في حمل جواز السفر السوري والمساواة، وما زال هناك حوالي ربع مليون كردي سوري محرومون من حمل جواز السفر لدولتهم! وفي ظل البحث عن حلول سياسية لازمة السورية فقد تحرك أبناء الشعب الكردي ليقدموا حلاً لوضعهم السياسي في الظروف الراهنة، يقوم على إيجاد نظام حكم فيدرالي لا يمس بوحدة أراضي الدولة السورية، وهو حل أقرب إلى أسلوب الحكم اللامركزي، ومع كل ذلك فقد توحدت كل الأطراف السورية (في الحكم والمعارضة) على التصدي لهذه الحلول والتصورات المقترحة، والتقوا بموقفهم هذا مع الرفض المطلق من الحكومة التركية، إضافة لشن حرب من قبل حكومة أردوغان على قوات الحماية الكردية وهي التي تشن حربها على (داعش)!

راهناً، تركيا هي رأس الحربة ضد الشعب الكردي على أراضيها أولاً، وعلى أكراد سوريا ثانياً، في الوقت الذي تقيم فيه أفضل العلاقات السياسية والاقتصادية (شراء البترول المهرب) من قبل حكومة مسعود البرازاني، وربما إنها لا تمنع إقامة دولة مستقلة لحكومة البرازاني ما دامت هي الدولة الأولى والأخيرة للأكراد!

الأكراد أحفاد صلاح الدين الأيوبي وكبار القادة العظام في التاريخ العربي والإسلامي، يواجهون ظلماً تاريخياً يستهدف تاريخهم ولغتهم ودورهم في النضال التحرري العربي، وما زال الفلسطينيون يذكرون بحب وتقدير أفواج المتطوعين الأكراد الذين التحقوا بالثورة الفلسطينية منذ انطلاقها، ويذكرون الشهداء الذين سقطوا دفاعاً عن الحق الفلسطيني.. وكما يناضل الشعب الفلسطيني من أجل تحقيق تقرير مصيره واستقلاله السياسي، فإن ذات الحق الذي ناضل من أجله هو حق مؤكّد للشعب الكردي الشقيق إذا أراد الاستقلال الكامل أو الحكم الذاتي الفدرالي في الدول القائمة، فهذا شأنه، وبغير ذلك فإن المقولة الشهيرة التي تقول: «إن شعباً يضطهد شعباً آخر لا يمكن أن يكون حراً»، هي ما يجب ألا نقع فيها.

روى في الفكر والسياسة

"ركود الحالة الفلسطينية والاعتقال الجماعي لحقوق الشعب الفلسطيني"

بقلم: رائد دحبور



تذكرنا المقولة المأثورة: "بقاء الحال من المأل" بإحدى البديهيّات المتصلة بآلية وميكانيزم الحركة والتحول الذي يطبع نظام الحياة بما هو عام، لكنّها تذكرنا في الوقت نفسه - وربما على نحو استدرائي - بما يُحاول أن يُجرّهُ النشّاط السياسي بشكل عام والنشّاط الدبلوماسي على وجه الخصوص للدول وللحكومات من أهداف تستدعي إبقاء الحال على ما هو عليه إذا كان ذلك يتماشى مع السياسات العامة أو يخدم الأهداف الاستراتيجية بعيدة المدى لتلك الحكومات والدول. وعلى قاعدة أن أفضل الخيارات المتصلة بالتعامل مع مفاعيل التغيير تكمن في ابتداء واستحداث المفاهيم النظرية والوسائل والسبل العملية التي تكفل الحفاظ على الأوضاع القائمة كما هي دون تغيير يمسّ جوهرها بشكل أساسي وإن بدت متغيرة من حيث الشكل والمظهر وبما يتماشى مع ضرورات المرونة والتكيف وامتصاص ردود الأفعال التي تطبع السياسات بطابع المروعة والتحايل على مفاعيل قوانين التغيير الصارمة على نحو ما.

منذ أن شرعت إسرائيل باحتلالها للأراضي الفلسطينية عام 1967 واستكملت وأحكمت سيطرتها عليها فيما تلا ذلك من سنوات وهي تحاول ذلك بشتى الوسائل العسكرية والأمنية والسياسية والإجرائية مستخدمة ما يُسمى بقانون الطوارئ الإنجليزي لعام 1947 - والذي كان سارياً إبّان فترة الانتداب البريطاني على فلسطين حتى نهاية أربعينيات القرن المنصرم؛ وبما يُعطي للأوامر العسكرية صفة القانون - وقد كانت كل تلك الإجراءات تستهدف إبقاء طابع وواقع الركود كعلامة جوهرية فارقة مقبولة دولياً لواقع القضية والحالة الفلسطينية المورعة بين أوضاع اللجوء والاحتلال والشّتات.

كان موضوع ومفهوم إدارة المناطق المحتلة والتعامل مع التطلعات السياسية لسكان المناطق - بحسب التعبير الإسرائيلي الذي كان سائداً منذ الخامس من حزيران 67 - موضوعاً مستمراً للنقاش داخل الأوساط السياسية والأمنية والأكاديمية الإسرائيلية، وموضوعاً من مواضيع النشّاط الدبلوماسي الإسرائيلي بطبيعة الحال، ويشرح ذلك باستفاضة كتاب "إسرائيل في الخمسين.. خمسة عقود من الكفاح في سبيل السلام" لـ "موشيه رفيف" سفير إسرائيل في بريطانيا لمدة تراخ العقد من الزمان وأحد رؤاد الدبلوماسية الإسرائيلية إبّان نهاية الستينات وحتى منتصف عقد التسعينات من القرن الماضي. كما يشرح ذلك العديد من الوثائق والمنشورات والأدبيات الإسرائيلية، على نحو يوحي دوماً بمقدار كبير من أحادية الرؤية ويؤكد باضطراد على الرواية الإسرائيلية حول مجريات الصراع، ويستهدف إبقاء الحالة الفلسطينية في دائرة الركود على المستويات الجوهرية وكان ذلك يبدو كاعتقال لمستقبل الشعب الفلسطيني بين جدران القوة الإسرائيلية والتواطؤ الدولي المغيّب مع إسرائيل.

عوضاً عما تمّ من جهد إسرائيلي في سبيل تحقيق ذلك وتأصيله على قاعدة الرواية الإسرائيلية وامتداداً لها، وعجز عربي في مواجهة ذلك كله، فقد انتقل إبقاء حالة الركود فيما يتصل بالتعامل الجدي مع حقوق الشعب الفلسطيني الأساسية والسيادية وإسرائيلياً ودولياً وعربياً - ومن ثمّ رسمياً فلسطينياً في مرحلة ما بعد توقيع إعلان المبادئ في أسلو - إلى حالة الركود على قاعدة البروتوكول بشهادة دولية وإقليمية، والذي ينظم العلاقة الآن بين السلطة الفلسطينية وإسرائيل.

لقد كان من المفترض أن انبثاق الشخصية الوطنية الفلسطينية، وتأييدها ضمن مؤسسات منظمة التحرير - التي حظيت باعتراف دولي واسع - وتواتر اتخاذ منظمة التحرير صفة التمثيل لعموم الشعب الفلسطيني في مختلف أماكن تواجده من منظور دولي متزايد؛ سيمثل جواباً استراتيجياً على المحاولات الإسرائيلية لإبقاء القضية الفلسطينية في حالة ركود ومراوحة في المكان، ولقد تحقق ذلك إلى حد بعيد واقعيّاً ضمن منهجية لم تكن خاضعة لما يفرضه واقع ومنهجية البروتوكولات الموقعة فيما بعد، بحيث استثمرت إسرائيل مفاعيل تلك البروتوكولات والمفاهيم المتصلة بها في إدامة حالة الركود والمراوحة فيما يتعلق بحقوق الشعب الفلسطيني الأساسية، وحقه في نيلها غير مجتزأة ولا مجزأة. فعلى هامش البروتوكول تمّ استحداث مفاهيم وعناوين للحالة الفلسطينية - بدت طارئة مؤقتة لكنها أصبحت أصلية دائمة - كمفهوم المرحلة الانتقالية ومفاوضات الوضع الدائم، وإجراءات بناء الثقة، والبدء بالأسهل، وتأجيل القضايا الصعبة، والأفكار الخلاقة وخرائط الطرق - بل قلّ متاهات الطرق - فيما واصلت إسرائيل فرض الوقائع على أرض الواقع !!

لا شك أن الاتفاقات والتفاهات المبرمة بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي - والتي من المفترض أنها فقدت مفعولها زمنياً وظرفياً - قد نظرت إليهما من زاويتين مختلفتين فلسطينياً وإسرائيلياً، فالجانب الفلسطيني قد نظرت إليها كمدخل لنيل حقوقه الكاملة ولو بعد حين وعلى مراحل متصلة مؤصلة بتعهدات دولية، فيما رأتها إسرائيل من زاوية ضرورتها الأمنية، واتخذت ممّا اعترافاً من نواقص وإبهام ونواقض مبرراً لصياغتها وفق جوهر أمني ليس له علاقة بالأهداف الفلسطينية من وراء تلك الاتفاقات. بل إن إسرائيل اتخذت من تلك البروتوكولات والأوضاع الإجرائية وشبه القانونية الناشئة بموجبها مبرراً ووسيلة في أن معا إبقاء حالة الركود في الحالة الفلسطينية بل وتاصيلها وفي مواصلة الاعتقال الجماعي لحقوق ومستقبل الشعب الفلسطيني !!

خطة الحكومة لـ "فترة" الإنترنت مدخلا لفرض الرقابة عليها !!

بقلم: نبهان خريشة



نقلت وسائل إعلام عن وزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات علام موسى، قوله إن الحكومة بصدد إعداد خطة لـ «توفير خدمة إنترنت آمنة للأسر والأطفال» عبر تنظيم خدمة «مفلتر» تستثني المواقع «الضارة» لتلك الفئات قريباً... وأوضح الوزير أن الخطة التي تجري بلورتها تستهدف تفعيل دور الحكومة في «الحفاظ على العادات والتقاليد والهوية الحضارية للمجتمع والحفاظ على السلم الأهلي»، «وسيتّم تقنين وتنظيم استخدام الإنترنت من أجل الحصول على إنترنت آمن، عبر حجب المواقع الضارة مثل المواقع الإباحية، وأخرى ذات صلة بالإرهاب والجريمة مع مراعاة الحريات العامة».

إن خطة الحكومة هذه تثير المخاوف من فرض قيود على حرية المواطن في الحصول على المعلومات من الإنترنت وعلى حرية التعبير عن الرأي وتكثيف الأفواه، إضافة لذلك فإن مصطلحات كـ «توفير خدمة إنترنت آمنة للأسر والأطفال» و«الحفاظ على العادات والتقاليد والهوية الحضارية للمجتمع والحفاظ على السلم الأهلي» وحجب المواقع الضارة ذات الصلة بالإرهاب والجريمة.. «هي مصطلحات فضفاضة قابلة للتأويل وتحمل «شبهة قيود» فعلاً.

إن سلوك الحكومة الحالية مؤخراً تجاه الحريات العامة في فلسطين يثير الشكوك بنواياها في فرض مزيد من القيود على الحريات العامة من خلال فرض رقابة على الإنترنت، فبالأمس القريب حاولت تمرير قانون مجلس الإعلام الأعلى الذي يقيد وسائل الإعلام، كما لا يزال الجميع يتذكر كيفية معالجتها لإضراب المعلمين بمحاولتها منعهم من التظاهر والتجمع للمطالبة بحقوقهم، ناهيك عن الاعتقالات والاستدعاءات لنشطاء لمجرد التعبير عن آراءهم على صفحاتهم على الفيسبوك، وإصدار مذكرات اعتقال ضد ناشطين وسياسيين وبرلمانيين (بسام زكارنه ونجاة أبو بكر مثلاً).

إن القانون الأساسي الذي على ما يبدو أن الحكومة لا تقيم له الاعتبار (ينص في مادته الـ 19) «على عدم المساس بحرية الرأي، ولكل إنسان الحق في التعبير عن رأيه ونشره بالقول أو الكتابة أو غير ذلك من وسائل التعبير أو الفن مع مراعاة أحكام القانون»، كما تنص المادة (27) من القانون على: «حظر الرقابة على وسائل الإعلام، ولا يجوز إنذارها أو وقفها أو مصادرتها أو إلغاؤها أو فرض قيود عليها إلا وفقاً للقانون وبموجب حكم قضائي».

وحسب استطلاع للرأي بين الشباب أجرته مؤسسة «ستوديو سوشيال» في العام 2015 حول الخشية من مراقبة الأجهزة الأمنية الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة لمواقع التواصل الاجتماعي، قال 66% منهم إنهم يخشون هذه الرقابة، وبيتعدون عن نقاش أو طرح آراء قد تتسبب لهم بالملاحقة.

وبالفعل فإن أجهزة الأمن الفلسطينية في الضفة الغربية اعتقلت واستدعت للتحقيق 12 صحفياً وناشطاً خلال العام الماضي على خلفية التعبير عن الرأي في الفيسبوك، كما اعتقلت وهددت أجهزة أمن حماس في قطاع غزة 6 ناشطين وصحفيين على خلفية نفسها. نعم هناك مشكلة في تصفح المواقع الإباحية، فحسب (جوجل) فإن فلسطين تأتي في تصفح تلك المواقع في الترتيب السادس عربياً والترتيب الـ 15 عالمياً، ولكن حل هذه المشكلة لا يتأتى من خلال ما تسميه الحكومة بالـ «فترة» لأن الحجب حتى على البالغين يكرس عقلية «الوصاية» التي لا تختلف عن المبررات التي قد تساق ليتم التوسع في حجب مواقع سياسية أخرى على أساس المضمون، ما يبعث الخوف من فتح الباب لسياسة أوسع من الفترة والحجب والمنع ومصادرة الحريات.

وصحيح أيضاً أنه يجب حماية أطفالنا من هذه المواقع، فحسب دراسات طبية عالمية فإن 27% من المشاكل العقلية لدى الأطفال تعود لتصفح الأفلام الإباحية، وأن متوسط العمر لمتصفحها من الأطفال هو 11 عاماً.

إن هذه المشكلة قد تعالج من خلال حلول غير «الفترة» كإنشاء دائرة متخصصة في مكافحة الجرائم المعلوماتية، كما يمكن أيضاً توعية المواطنين بآليات حماية أنفسهم دون تدخل حكومي، تجنباً للتضييق على الحريات العامة وحق الحصول على المعلومات، حيث بإمكانهم وإرادتهم الحرة والطوعية الاشتراك في خدمة الإنترنت الآمن وحجب ما يرونه مضراً بمصلحة أبنائهم القاصرين، لا سيما وأن هناك الكثير من البرامج المجانية التي توفر الحماية والفترة على أجهزة الحاسوب الشخصية.

حوارات التعيس وخائب الرجاء

بقلم: نبيل عمرو



لم يعد أحد في وارد انتظار ما سيسفر عنه اللقاء الذي جرى أو يجري أو سيجري في الدوحة بين وفدي فتح وحماس، هذا إذا كان، وبعد الكثير من حسن النية، أن نجد عشرة أشخاص من الفلسطينيين عرفوا بهذا الاجتماع أو اكرثوا له.

التعيس وخائب الرجاء هي صفة يتبادلها الوفدان الأزليان، مع أن كل واحد منهما يملؤه يقين مصطنع بأنه يملك أوراقاً أقوى من الأوراق التي يملكها من يحاوره، وهذا نوع من الوهم السياسي الذي لا ينتج إلا مزيد من التردّي على أرض الواقع.

وبينما تجري الاتصالات واللقاءات في المطارات والعواصم، يدور الحديث في بيتينا الفلسطينيين غزة والضفة، حول منسوب الكارثة التي يكابدها المواطنون، والتي بلغت حد اليأس السياسي في الضفة، واليأس من وقف التدهور الحياتي في غزة، ففي الضفة سؤال تجاوز الانقسام والتعثرات السياسية، وهو أخطر سؤال واجهه الفلسطينيون منذ بدء قضيتهم ويتلخص في كلمتين: «ما هو مصيرنا؟» الأخطر من السؤال هو الإجابات المتعددة عنه، والتي تدل على أن الطبقة السياسية بإجمالها تعيش في غيبوبة ينعزل الوعي فيها عن الواقع، فهناك من ينتظر ترياقاً من مجلس الأمن، والتجربة تقول إن الترياق الوحيد الذي ينتجه مجلس الأمن هو الفيتو الأمريكي مع كل ما تريده إسرائيل، وضد كل ما يريده الفلسطينيون، ويقال كذلك إننا ننتظر نضوج طبخة المؤتمر الدولي والمبادرة الفرنسية، مع أن أبسط العقول السياسية السليمة لا ترى في ذلك حلاً أو باباً للحل على المدى المنظور.

وإذا ما انتقلنا إلى البيت الثاني، غزة، فالحديث هناك حول الأرقام القياسية التي بلغتها المعاناة الإنسانية، فالإغلاق المطلق ضرب رقماً قياسياً عالمياً في طوله وآلامه، حتى أن جيلين من أجيال غزة لا يعرفون ما وراء رفح وما وراء إيريز، أما باقي المواطنين هناك، فقد حازوا على الرقم القياسي في شرب الماء المالح، وبعد أن تعودوا عليه جاء دور الماء الملوّث الذي ربما لا يصلح حتى سماداً للأرض وشراباً للمواشي، كما سجلت غزة رقماً قياسياً في نسبة البطالة التي تؤدي تلقائياً إلى رفع نسبة الجوع والحرمان من أبسط الاحتياجات اليومية، ناهيك عن الموت الموسمي الذي يحصد آلاف الأرواح في كل موقعة تحدث بين عام وآخر، ودون الإفاضة في سوق الأمثلة عن الأرقام القياسية الأساسية، فيكفي القول إن كل أمر كارثي صار حكراً على غزة وكل أمل بإنهاء هذا الوضع يبتعد ويتلاشى ما دام الوضع السياسي في غزة على حاله، فعلى ماذا يتحاورون في الدوحة؟ وما هي مساحة الأمل والثقة بالخروج من هذه المحنة التي تجاوزت السياسة والإدارة والأمن والاقتصاد، لتطال حتى الأجنّة في البطون.

ليس ياساً مجانياً ما وصل إليه الفلسطينيون في هذه الأيام، إنه ظاهرة لم يسبق أن عاشوها على مر التاريخ، كان دائماً يجد الفلسطيني أملاً يتزود به لمواجهة كل عوامل الإحباط واليأس والتئيس، وكان دائماً ما يجد دروباً ومسالك يمضي فيها نحو أمله الذي هو هدفه المشروع، أما الآن فأين هذه الدروب التي يمكن أن يمضي فيها الأمل نحو غاياته؟

إن الطبقة السياسية الفلسطينية المتشبثة بإيقاع الماضي دون أن تجد إيقاعاً معقولاً للحاضر والمستقبل، صارت ليس فقط من خلال الانقسام وحده، بل ومن خلال استهلاك نفسها واستهلاك مؤسساتها واستهلاك بدائلها، حتى الوهمية منها عبء وليس حلاً، والأمر لا يحتاج إلى دلائل على هذه الحقيقة السوداء، فيكفي ما جرى على مدى عشر سنوات من الانقسام وعشرين سنة من الابتعاد عن الهدف كي نوقن بأن الخلاص ليس بيد هؤلاء، وإذا كانت الطبقة السياسية القديمة غير المتجددة تشكل الجدار الذي ترتطم به تطعاتنا فلنا عندها رجاء.. أن تتنحى جانباً وتترك للشعب الفلسطيني إفران طبقة سياسية جديدة لعل الحل يكون على يدها.

أشك في أن هذه الطبقة ستستمتع إلى الرجاء، ذلك أن للتشبث أحكاماً وسطوة لا تقاوم.

آخر كلام

وطنٌ تتشابهُ فيه الوجوهُ والأسماءُ

في تقديم غسان زقطان

بقلم: أحمد زكارنة



في هذه الغرفة ومن خلف هذا الأثير، حيث الوقت المشدود على عجل، أحاول جاهداً صياغة قول استثنائي يليق بضيف استثنائي تماماً، ولكن اللغة أحياناً تشكو من تسمير باب التحية، لينهدم ماء الكلام أمام سمرّة البشيرة، وبياض القلب، ليبقى السؤال معلقاً: كم نحتاج من الوقت، وربما من الكلمات، لنؤكد أننا ومهما قدمنا، سنبقى مقصرين في حق أنفسنا؟ نعم، نحن مقصرون لأن كل لحظة نعبّر فيها باب يوم جديد، دون إصغاء لالتباسات اللذة المسروقة، في نص ضيفنا المفتون باليوميات، نخسر على جهتين أساسيتين، جهة الحكاية وهي تنمو على ضفاف منجز يتقن فن تقديم المقترح تلو الآخر بنضارة لا تحتمل التأويل، وجهة القلب ببعده الإنساني، وهو يمارس كل أشكال الصراع كمسألة ملحّة بين الأنا والآخر.

نعترف بالتقصير هكذا دفعة واحدة، «حين تخفّ الأشياء وتتفكك الظلال المحبوسة في هيئاتها الصارمة» على حد قول ضيفنا الشاعر بعد مرور الأباتشي، حيث لا حيلة ولا منفذ، كأنه ولد ليرى.. وفي الرؤية، بعض حكم، من فرط التعثر لم تعد تقوى على تسلق المساء دون فعل الكتابة.

هنا لم ننتبه لرائحة البحر الغائب الحاضر في الأبديات الصامتة، رغم تلاطم الأمواج والوجوه على حد سواء.

هنا، ولعديد الأسباب الذاتية والموضوعية، نطرح السؤال، البارد منه والساحن، لا لتلمس بعض

إجابات تنصب المحاكم والأحكام، وإنما لتشبع ما تبقى من صيرورة حق طال انتظاره.

هنا في الصورة، نحاول تفكيك اللحظة المشبعة بالتراحم على عتبات الدخول إلى شقوق البلاد التي تحترق حبا، وتلد بعض موات.

هنا سيكون لنا بجدية مسؤولة، فرصة السؤال على شرفات الذكريات العامرة بالانتماء لغد أكثر جمالاً..

هنا في الصورة، سيكون الإنسان الشاعر، أو الشاعر الإنسان، لا فرق، ولكنه سيكون بأدبه ومنجزه.. دون عنتريات فارغة من أي مضمون.

هنا في الصورة، فلسطيني استثنائي أصيل من أرض استثنائية أصيلة، هو شاعر اليوميات الفلسطينية، الشاعر غسان زقطان.

في النهاية، وبعد شكر شاعرنا الجميل.. يجب ألا ننسى مقولة النفري: «كلما اتسعت الرؤيا، ضاقت العبارة»، والعبارة هنا بعد اللقاء المفتوح الأول للشاعر غسان زقطان، وربما يمكننا تكرار قول الراحل حسين البرغوثي: وكنا نحب الغموض، وكان واضحاً.

أخيراً أشكر غسان زقطان، وأعترف: لم يكن سهلاً، أن أحصي حبات الرمل، طافية على وجه الماء فقط لأقنع نفسي بمقولة المتنبي: (على قدر أهل العزم تأتي العزائم).

والشكر لكل الأصدقاء، مع اعتراف آخر: نحن في وطن تتوالى فيه الخسارات، ببساطة لأنه وطنٌ تتشابه فيه الوجوه والأسماء، ليتساوى فيه البياض بالسواد.

الحدث

صحيفة أسبوعية متخصصة

تصدر عن شركة الحدث للإعلام والطباعة والنشر

رئيس مجلس الإدارة

سامي سرحان

رئيس التحرير

رولا سرحان

رام الله - الماصيون - عمارة سحويل - الطابق الأول

صندوق بريد 3738، البيرة، فلسطين

هاتف: +970 2 297 9717

فاكس: +970 2 297 9719

alhadath@alhadath.ps

www.alhadath.ps

facebook.com/alhadathnews

https://twitter.com/Alhadathpal

الإخراج الفني

idesign...
www.idesign.ps

الطباعة: مطابع الأيام - رام الله

كيف تنتخب أميركا

ما يحصل الآن مثلاً أن كبار قادة الحزب الديمقراطي اصطفوا خلف وزيرة الخارجية السابقة هيلاري كلينتون التي يؤديها أكثر من أربعمئة من كبار ممثلي الحزب، بينما السيناتور بارني ساندرز لم يحصل إلا على ما يقارب الثلاثين ممثلاً. وبناء عليه فإنه من الممكن أن يربح ساندرز ولاية مثل فيرمونت، الولاية التي يمثلها في مجلس الشيوخ، ولكنه يخسر لكلينتون من حيث عدد ممثلي الحزب في المؤتمر. وهذه الآلية بكل تركيباتها آلية لا ديمقراطية، لأن كبار ممثلي الحزب، كما قال لي أحد قادة الحزب الديمقراطي جو تريبي، وهو مدير عدة حملات انتخابية لأكثر من مرشح ديمقراطي: "الجميع يعلم، ونحن بالحزب نعلم، أن لا شرف لهؤلاء الممثلين". وذكر انتخابات 2008 عندما حصلت كلينتون على دعم أغلب كبار ممثلي الحزب، ولكن عندما بدأ السيناتور الأميركي في حينها باراك أوباما بالفوز، تخلوا عنها وصوتوا لصالح أوباما.

نعم لدى أمريكا ديمقراطية أسست منذ أكثر من 200 عام، ولكن آلية التصويت من وجهة نظر شخصية ما زالت غير ديمقراطية. فمثلاً في الانتخابات العامة المقرر عقدها في نوفمبر من العام الحالي، أيضاً الجمهور الأميركي والذي يعتبر من أقل الشعوب المتقدمة مشاركة في الانتخابات، في أفضل الأحوال يشارك حوالي 20% من مجموع من يحق له الانتخاب، يصوت لانتخاب أعضاء المجمع الانتخابي، وهم بالتالي يقررون من هو الرئيس الأميركي القادم.

يعتقد الكثير، وأنا كنت منهم، أن الانتخابات الأميركية تتم عن طريق التصويت المباشر للمرشح، ولكن ما يحدث فعلاً هو أن الجمهور الديمقراطي أو الجمهوري الآن يصوت لانتخاب ممثل لهم في المؤتمر العام لكلا الحزبين لاختيار مرشح الحزب في الانتخابات الرئاسية في نوفمبر القادم.

نادر الغول - واشنطن - الحدث

مثل ولاية فلوريدا وأهايو. أضف إلى ذلك أن كلا الحزبين لديه كوتة محددة لكبار ممثلي الحزب، وهي على نطاق ضيق بالنسبة للحزب الجمهوري. فكل ولاية لديها الحق في شخصين، وهما رئيس الحزب ونائبه في تلك الولاية، وهم يشكلون ما نسبته سبعة بالمئة من أعضاء المؤتمر العام، وعليهما التصويت كما صوتت الولاية، مثلاً لو ربح ترامب تلك الولاية فعليهما أن يصوتا لترامب.

بالمقابل فإن الحزب الديمقراطي لديه عدد أكبر من كبار ممثلي الحزب والذين لا يتم انتخابهم لأنهم أساساً منتخبين، وهم أعضاء الكونغرس، مجلس الشيوخ، حكام الولايات، وقيادات الحزب في الولاية، وهم الآن يشكلون ما نسبته 15%، ووصلوا أعلى نسبة لهم في العام 1996 ما يقارب 20%.

وهناك نوعان من الانتخابات التمهيدية، أحدهما تدعى المؤتمر الحزبي (الكوكاسيس) وهي عبارة عن نوع من المناظرات بين مناصري المرشحين، وعلى كل طرف إقناع الطرف الآخر بأحقية هذا المرشح أو ذاك لتمثيل الحزب في الانتخابات. والنوع الثاني هو التصويت المباشر، تشعر أنك تصوت لمرشحك مباشرة ولكن في الحقيقة إنك تصوت لاختيار ممثل عنك.

هؤلاء الممثلين يتم تقسيمهم في الحزب الديمقراطي بناء على نسبة نجاح المرشح في الولاية، فكل ولاية أمريكية لديها عدد ممثلين في المؤتمر العام يتناسب طردياً مع حجم ونسبة سكان الولاية. ولدى الحزب الجمهوري نفس الآلية، ولكن في بعض الولايات من يفوز يحصل على كامل الوفود للمؤتمر

إلغاء المحكمة العليا خطة الغاز الإسرائيلية.. أين يترك ذلك نتياهاو؟

وتضع موقفه السياسي أمام الإئتلاف الحكومي، الذي أنشأ علاقات ومصالح اقتصادية مع نتياهاو جعلت من وضعه السياسي في الحكومة أكثر ثباتاً، ومع إلغاء خطة الغاز التي سعى نتياهاو جاهداً من أجل إقرارها، فإنه أمام خسارة للعديد من الأصوات المؤيدة له على المدى المتوسط والبعيد.

ونوه عبد الكريم إلى أن التقديرات الأولية للأرباح السنوية التي كانت ستنتج من خطة الغاز، بلغت 8 مليار دولار، والمكاسب الكلية التي كان من المقدر لها أن تنتج عن خطة الغاز الحكومية من الحقول تتجاوز الـ 200 مليار دولار كحد أقصى.

بعد الحرب الطويلة والشديدة التي قادها رئيس وزراء الاحتلال بنيامين نتياهاو داخلياً في الحكومة الإسرائيلية، من أجل تمرير خطة الغاز، أصدرت المحكمة العليا قراراً بإلغائها مستندة إلى عدة محاور.

الحدث- آيات يغمور

وقال خبير الاقتصاد نصر عبد الكريم لـ «الحدث»: إن قرار المحكمة جاء مستنداً إلى نص الاتفاق المتعلق بـ «شروط الاستقرار» الذي يضمن للشركتين الحليفتين المسؤولتين عن خطة الغاز، احتكاراً مدته 10 سنوات.

وأضاف عبد الكريم: «هذا الاحتكار المدعوم بعدم التدخل الحكومي في عمل هاتين الشركتين من شأنه أن يضعهما فوق القوانين والتشريعات الإسرائيلية، وهو ما لم تجد له المحكمة تبريراً، فقامت بإلغاء الخطة.»

ومن الضرورة بمكان، الإشارة إلى تبعات قرار المحكمة العليا، الذي من شأنه أن يؤجل استخراج الغاز من الحقول الواقعة قبالة السواحل «الإسرائيلية»، ويجمد مليارات الدولارات التي كان من شأنها أن تنتج عن تنفيذ الخطة.

أما من الناحية السياسية، فيبدو أن المتضرر الأكبر حسب ما يرى عبد الكريم، هو نتياهاو



تحريض نتنياهو مكشوف

بقلم: سامي سرحان

في الحكومة والمعارضة والجيش والقضاء من يدافع عنه وربما يوصف بالبطل . ويمارس نتنياهو القتل الموثق ولا يمل من اتهام الرئيس أبو مازن بالتحريض على الحالة الراهنة في البلد والعالم كله يدرك أن الرئيس أبو مازن هو من دعاة السلام والنضال السلمي والوصول إلى تسوية عبر المفاوضات المباشرة وغير المباشرة وهذا يتناقض مع ادعاءات رئيس الوزراء نتنياهو في خطابه الذي القي أمام «إيباك» وادعى فيه أنه مستعد في كل وقت وكل مكان للعودة إلى المفاوضات وان الرئيس عباس غير مستعد لذلك .

كان نتنياهو يقول دوما إنه مستعد للمفاوضات بدون شروط مسبقة في إشارة إلى رفضه طلب الجانب الفلسطيني بوقف الاستيطان، وهو اليوم يشترط حل الدولتين للشعبين بأن تكون دولة الفلسطينيين منزوعة السلاح وغير محددة الملامح وأن تكون دولة إسرائيل للشعب اليهودي والجميع يعلم ماذا يعني تعبير دولة الشعب اليهودي واثار ذلك على تاريخ الصراع الفلسطيني- الإسرائيلي وتأثيره على مواطني دولة إسرائيل من العرب الفلسطينيين .

لقد حبس نتنياهو نفسه في قمقم الكراهية للتسوية والوصول إلى سلام مع الفلسطينيين وليبقى رئيساً لحكومة أغلبية الصوت الواحد، لإدراك أن الإضراب المعارض لحكومته ترنو إلى الإلتحاق بركب هذه الحكومة لمجرد إشارة من إصبعه، ولكن ذلك لن يوفر الأمن والاستقرار في المنطقة ولا للشعبين الفلسطيني والإسرائيلي . وسيخرج من الحلبة السياسية خاسراً بلا إنجاز يذكر حتى لو زرع أرض الضفة بالمستوطنات .

يجهد بنيامين نتنياهو نفسه لربط عربته بالقطار الدولي لمكافحة الإرهاب، ففي كل مناسبة وفي كل خطاب له يدعو إلى التكتف الدولي لمكافحة الإرهاب ولا يعني نتنياهو فيما يقول سوى أن إسرائيل تتعرض للإرهاب الفلسطيني لكن العالم المتكاتف لمكافحة الإرهاب في العراق وسوريا وليبيا وعدد من الدول الإفريقية والآسيوية لا يرى ما يراه نتنياهو ولا يصغي لحملة التحريض التي يقودها ضد الشعب الفلسطيني الواقع تحت الاحتلال الإسرائيلي البغيض.

وجاء الرد الدولي الحاسم على دعوات نتنياهو بقرار اللجنة الدولية لحقوق الإنسان بالتنديد بالإستيطان الإسرائيلي ومقاطعة منتجات المستوطنات والطلب إلى حكومة إسرائيل بوسم هذه المنتجات بأنها منتجات من مستوطنات واقعة في أرض محتلة، وصعق نتنياهو وحكومته وأمطروا اللجنة الدولية لحقوق الإنسان بوابل من الشتائم التي تزخر بها جعبة نتنياهو وأعضاء حكومته اليمينية.

لا يدرك نتنياهو ان العالم في تغير سريع وأن وسائل الاعلام والتواصل لم تعد تسيطر عليها رؤوس الأموال اليهودية. وبالتالي فالمعلومة او الحدث لحظة وقوعه يكون بين أيدي الملايين وجريمة اطلاق الرصاص على رأس فتى فلسطيني جريح من قبل جندي اسرائيلي هزت العالم كما هزته من قبل جريمة إحراق عائلة دوابشة في دوما العام الماضي وإحراق محمد أبو خضير حيا .

لن تستطيع إسرائيل الدفاع عن جرائمها امام العالم سوى أن تفتح تحقيقاً قضائياً لا يفضي إلى شيء والتغني بأخلاقيات جيش إحتلالها الذي يمارس القتل بدم بارد في الميدان لأطفال لم يتجاوزوا السابعة عشر لمجرد الشك بأنهم قد يقومون بعمل يعرض حياة جندي للخطر. والجندي القاتل يجد

جديد الحدث 2016

cars.alhadath.ps

مع الوطنية موبايل

جمع حروف جائزتك

اشحن واتصل مجاناً #444*

سيارة

كاش

رصيد

LED TV

جهاز



150 شيكل

هدية اشتراك

للمشتركين الجدد

اشحن رصيدك ب 15 شيكل أو أكثر واتصل على #444* مجاناً لتربح جيب رانجلر أو سيارات أودي أو الألاف من الجوائز القيمة الأخرى

لمشتركي الدفع المسبق وبرنامج تحكم كل مرة بتشحن رصيدك وتتصل مجاناً على #444* بتحصل على حروف الجوائز. اشحن ب 15 شيكل ورم يوصلك حرفين من حروف جائزتك وثلاثة أحرف عند الشحن ب 20 شيكل وأربعة أحرف عند الشحن ب 25 شيكل أو أكثر، بالإضافة لحزم مجانية قيمة عند أول ثلاث عمليات شحن لمشتركي الدفع المسبق.

ولباقي مشتركي الفاتورة كل يوم بتحكي 5 دقائق أو أكثر على الشبكات الأخرى رم تحصل على حرفين من حروف الجوائز.

تستمر الحملة حتى 30-4-2016

بنعطيك أكثر.. وفيك بنكبر..

www.wataniya.ps

إحدى شركات مجموعة



الوطنية موبايل

